حوار مع الشيخ الألباني

في مناقشة لحديث العرباض بن سارية

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»

مع

ملحق جديد للكتاب

كتبها

حسان عبد المنان

مكتبة

المنهج العلمي

حوار مع الشيخ الألباني

الطبعة الثانية
١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

مكتبة
المنهج العلمي
بيروت - لبنان
ص.ب: ١١٣/٥٦٣٠

حوار مع الشيخ الألباني

في مناقشة لحديث العرباض بن سارية

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»

مع

ملحق جديد للكتاب

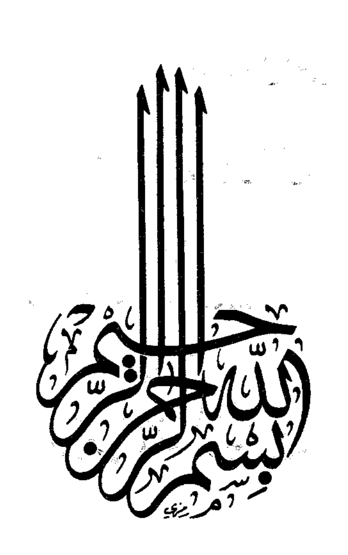
كتبها

حسان عبد المنان

مكتبة

المنهج العلمي

بيروت - لبنان


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمٰن الرحيم
مقدمـة

إنَّ الحمـدَ للّهِ ، نحمـدُه ، ونستعينُــه ، ونستغفـرُه ، ونعوذُ باللّهِ من شرور أنفسِنا وسيئاتِ أعمالِنا ، مَنْ يهدِه اللّهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَنْ يُضللْ فلا هاديَ له ، وأشهَدُ أنْ لا إلٰهَ إلا الله وحدَه لا شريك له ، وأشهَدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه .

أمَّا بعدُ :

فإنَّ أحداثاً سبقت كتابةَ هذه الرسالة مع شيخنا الفاضل أبي عبد الرحمٰن حفظه الله ونفعَ به ، وهو بحقٍّ أحدُ الأعلام الذين نشروا السنّة ، ودافعوا عنها ، فالألسنةُ عاجزةٌ عن وصفِ ما لاقى في سبيل الله لنشر الدعوةِ ، وازددت يقيناً بذلك لمَّا زُرْتُ الشامَ (دمشق) ورأيتُ فيها ما رأيتُ ، فاللّهُ يجزيه على ما تحمَّل خيراً كثيراً ، اللهم تَقَبَّلْ .

أمَّا الأحداث التي سبقت هذه الرسالة ، فهي ـ موجزةً ـ

أنِّي حققتُ طبعةً من «رياض الصالحين» وهذبتُها وخرَّجتُها ، واقتصرتُ فيها على الصحيح ، وبينتُ الضعيفَ في فصلٍ خاصّ منها ، ونَشَرَ هذا الكتابَ الأستاذ الفاضل نظام سكجها حفظه الله ، فقدمَ نسخةً منه لشيخنا أيَّده الله ، فقلَّبَ صفحاتها ، ولفتَ نظرَه حديثٌ جعلتُه في صحيح الكتاب ، مشيراً إلى ضعفٍ فيه ، ذاك حديث العرباض بن سارية برقم (١٠٥) ، وقلتُ فيه : «صحَّحَ هذا الحديث : الترمذي ، وابنُ حبَّان ، والحاكم ، وضَعَّفه ابنُ القطان الفاسي المتوفى سنة (٦٢٨ هـ) لجهالةِ حال عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، وإليه أميلُ» .

فعجبَ لهذا ، واستنكرَ ضعفَ هذا الحديث ، فزوَّدتُه بعدُ بالحديث وبيان تخريجه مُوسَّعاً ، فقرأها وأبدى ملاحظاتٍ لبعضِ الأخوة حولَ تخريجي لهذا الحديث ، فوصلني ذلك دونَ تفصيلٍ ، وبقيتُ مُصِرّاً على تضعيف الحديث حتى يتبين لِيَ غيره . وهذا هو منهجُ شيخنا حفظه الله فإنه لا يحثُّ تلامذته على التقليد ، بل منهجُه البحثُ والاجتهاد على علمٍ ، وقد نَقَلَ إليَّ غيرُ واحدٍ أنه قال : «وددتُ لو يكتب تلاميذي شيئاً أستفيدُ أنا منه» ، وفي هذا

إشارةٌ منه ـ جزاه اللّهُ خيراً ـ أنه لا يدعو تلامذتَه ومَنْ مشى على منهجه أن يقلِّدوه ، أعني أنه يدعوهم إلى معرفة الحقّ بالدليل .

وقد نَقَلَ القاسمي ـ رحمه الله ـ في «قواعد التحديث» ص ٣٥٦ من كتاب «قاموس الشريعة» قولَه : «لا يصحُّ لامرىء إلا موافقةُ الحقّ ، ولا يلزمُ الناسَ طاعةُ أحدٍ لأجلِ أنه عالمٌ أو إمامُ مذهب ، وإنما يلزمُ الناسَ قبولُ الحقّ ممن جاء به على الإطلاق ، ونبذُ الباطلِ ممن جاء به بالاتفاق» .

وقال الإمامُ ابنُ الجوزي في «تلبيس إبليس» : «اعلَمْ أنَّ المُقَلِّدَ على غير ثقةٍ فيما قَلَّدَ ، وفي التقليد إبطالُ منفعة العقل ، لأنه خُلِقَ للتأمُّلِ والتدبُّرِ ، وقبيحٌ بمن أُعطيَ شمعةً يستضيءُ بها أن يُطفئها ويمشيَ في الظلمة . . .» .

ونقلَ القاسمي أيضاً ص ٣٦٣ ، فقال : «على طالب العلم أن يسترشدَ بمن تقدَّمه سواءٌ كانوا أحياءً أم أمواتاً ، ولكن عليه أن يستعملَ فكره فيما يُؤْثَرُ عنهم ، فإن وجدَه صحيحاً أَخَذَ به ، وإنْ وجدَه فاسداً تركه ، وحينئذٍ يكونُ

ممن قالَ الله تعالى فيهم : ﴿فَبَشِّرْ عبادِ الذين يستمعونَ القولَ فيتبعون أحسنَهُ﴾ .

ولمَّا كانَ هذا ما توصَّلت إليه في الحديث ، والشيخ ـ حفظه الله ـ يُصحِّحُه ، كانَ لا بُدَّ من اللقاءِ لمناقشةٍ علمية فيه .

فسَعَى الأستاذ نظام سكجها لهذا ، ورَتَّبَ مع عمِّه أبي عبد الرحمن ـ حفظه الله ـ موعدَ ذلك اللقاء ، وكانَ من الذين دُعُوا إليه الأستاذ أبو مالك محمد إبراهيم شقرة ، نفعَ اللّهُ به .

وقبلَ اللقاء بدقائق حدَّثتُ الأخ نظام سكجها أني أتمنَّى أن يُثبتَ لي الشيخُ صحةَ هذا الحديث ، لأنَّ الحديث في نفسي عظيمٌ ، وأنا لم آتِ من أجلِ الجدالِ ، وإنما لأمرين : من أجلِ أن أَتبَيَّنَ الحقَّ ، ومن أجل الاستفادة من علمِ الشيخ .

جلستُ معَ الشيخ[1] ، وبدأ النقاش ، ولا أُريدُ أن

(١) وكان ذلك في الليلة التي سبقت شهر رمضان ، من سنة ١٤١٢ هـ .

أخوضَ في تفصيل ما دار بيني وبينه ، إلَّا أنَّ أمرين لا بُدَّ من ذكرهما :

الأول : أنَّ أسباباً مَنَعَتْ من توضيح المسألة .

الثاني : أنِّي لم أقنع من الشيخ بشيءٍ يُفيدُ تصحيحَ الحديث .

وعلى ذلك كانَ لا بُدَّ من توضيح هذه المسألة برسالة مستقلة، أُبَيِّنُ فيها قناعتي وبحثي في تضعيف الحديث[1] راجياً من طلبة العلمِ أن لا يبخلوا عليَّ بملاحظاتهم وعلمِهم ، وأَنْ لا تكونَ ملاحظاتُهم متأثرة بتقليد أحدٍ ، لأنَّ المُقَلِّدَ شرطه أن يَسْكُتَ ويُسْكَتَ عنه ، كما قال الإمام الغزالي ، رحمه الله .

وآخرُ ما أرجو الدعوات الصالحة ، واللّهُ يوفِّقُ لكل خيرٍ .

٢٠/ رمضان / ١٤١٢ هـ

حسان عبد المنان

---

(١) وكنتُ قد أرسلتُها إلى الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ قبل شهرٍ من لقائنا تقريباً ، وَوَزَّعتُ منها أكثر من عشر نُسخ على طلاب العلم ، فلم يأتني ردٌّ على ما كتبت ، وها قد مضى قريب السنة ، ولا جوابَ ، لذا بادرتُ بنشرِها .

نَصُّ الحديث

قال العرباضُ بن سارية :

صَلَّى بنا رسولُ الله ﷺ الصُّبحَ ذاتَ يومٍ ، ثم أقبلَ علينا ، فوعَظَنا موعظةً بليغةً ، ذَرَفَتْ منها العيونُ ، ووَجِلَتْ منها القلوبُ .

فقالَ قائلٌ : يا رسولَ اللّهِ ، كأنَّ هٰذه موعظةُ مودِّعٍ ، فماذا تعهَدُ إلينا ؟ .

قال :

«أُوصيكُم بتقوى اللّهِ والسمعِ والطاعةِ ، وإنْ عبداً حبشياً مُجَدَّعاً ، فإنه مَنْ يَعِشْ منكم فَسَيَرى اختلافاً كثيراً .

فعليكُم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المهديِّين من بعدي ، فتمسَّكُوا بها ، وعَضُّوا عليها بالنواجذ .

وإيَّاكم ومحدثاتِ الأمور ، فإنَّ كُلَّ مُحْدَثةٍ بدعةٌ ، وكُلَّ بدعةٍ ضلالةٌ» .

هذا النصُّ هو ما اجتمعت عليه الروايات ، وما جاء في بعضِها من زيادة أو اختلاف يُثبتُ في مكانِه .

تخريج الحديث

الطريق الأولى

الوليد بن مسلم ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي وحجر بن حجر الكلاعي ، عن العرباض بن سارية .

أخرجه أحمد ٤/١٢٦ ـ ١٢٧ ، وأبو داود (٤٦٠٧) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٢) و (٥٧) ، وابن حبان في «الإحسان» (٥) ، والآجري في «الشريعة» ص ٤٦ و ٤٧ ، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤٣٨) ، وأبو نعيم في «الحلية» ١٠/١١٤ ـ ١١٥ ، وابن عبد البر ٢/١٨٣ من طرق عن الوليد بن مسلم .

الطريق الثانية

أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمٰن السلمي ، عن العرباض .

أخرجه أحمد ٤/١٢٦ ، والدارمي ١/٤٤ ، والترمذي (٢٦٧٦) ، والطحاوي في «المشكل» ٢/٦٩ ، والآجري في «الشريعة» ص ٤٧ ، والطبراني في «مسند الشاميين» (٤٣٧) ، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» ٢/٣٤٤ ، واللالكائي (٨٠) و(٨١) ، وأبو نعيم في «الحلية» ٥/٢٢٠ـ٢٢١ ، والحاكم ١/٩٥ـ٩٦ ، والبيهقي ١٠/١١٤ ، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٢/١٨١ـ١٨٢ ، والبغوي في «شرح السنة» (١٠٢)

الطريق الثالثة

عيسى بن يونس ، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمٰن السلمي ، عن العرباض .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣١) و(٥٤) عن

عبد الرحيم بن مطرِّف الرُّؤاسي، عن عيسى بن يونس، به.

الطريق الرابعة

عبد الملك بن الصبَّاح، عن ثور بن يزيد، عن خالد، عن عبد الرحمٰن، عن العرباض.

أخرجه ابن ماجه (٤٤)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٨١) من طريقين عن عبد الملك، به.

الطريق الخامسة

بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد، عن عبد الرحمٰن، عن العرباض.

أخرجه الترمذي (٢٦٧٦) من طريق علي بن حجر.

وابن أبي عاصم (١٧)، والطبراني ١٨/(٦١٨) من طريق عمرو بن عثمان.

والبيهقي في «دلائل النبوة» ٦/٥٤١ من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرج الحمصي.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٦١٨)، وفي «مسند

الشاميين» (١١٨٠) من طريقي موسى بن عيسى بن المنذر الحمصي ، وأحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ، وكلاهما عن حيوة بن شريح .

أربعتهم (علي بن حجر ، وعمرو بن عثمان ، وأبو عتبة ، وحيوة) عن بقية بن الوليد ، به .

الطريق السادسة

الليث بن سعد ، عن يزيد بن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمٰن ، عن العرباض .

أخرجه الحاكم ١/٩٦ من طريق أبي حاتم ، عن عبد الله بن يوسف التنيسي ، عن الليث ، به .

وأخرجه الطحاوي ٢/٦٩ من طريق عبد الله بن صالح ، عن الليث ، به . لكن لم يذكر في إسنادِه «عبد الرحمٰن» .

وهذا السقطُ لأحدِ أمرين : إمَّا أن يكون من النسخة ،

وإمَّا أن يكون بسبب ضعف عبد الله بن صالح كاتب الليث . والأول أَشْبَهُ .

الطريق السابعة

عبد العزيز بن أبي حازم ، عن يزيد بن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن خالد بن معدان ، عن عمِّه ، عن العرباض .

أخرجه الطبراني ١٨/(٦٢١) عن مصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيري ، عن أبيه ، عن عبد العزيز ، به .

وذكره ابن حجر في «التهذيب» في ترجمة عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي .

الطريق الثامنة

أسد بن موسى ، عن إسماعيل بن عياش ، عن بحير بن سعد ، عن خالد بن معدان .

[وإسماعيل] عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم ،

عن خالد بن معدان . عن العرِباض بن سارية .

أخرجه ابن وضَّاح في «البدع» (٦٩) . والنسخة سقيمة ، ولعلَّه منها سقط ذكر «عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي» [١] .

الطريق التاسعة

سليمان بن سُليم ، عن يحيى بن جابر الطائي ، عن عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، عن العرباض .

أخرجه ابن وضاح (٥١) ، والطبراني في «الكبير» ١٨ /(٦٢٠) ، وفي «مسند الشاميين» (١٣٧٩) من طريق بقية بن الوليد .

وابن أبي عاصم (٣٠) من طريق إسماعيل بن عياش .

كلاهما (بقية، وإسماعيل) عن سليمان بن سُليم، به.

الطريق العاشرة

معاوية بن صالح ، عن ضمرة بن حبيب ، عن

---

(١) وكما توقعتُ ، فهو في «السنة» للمروزي ص ٢٢» وفيه ذكر عبد الرحمٰن بن عمرو .

عبد الرحمٰن بن عمرو ، عن العرباض .

أخرجه أحمد ٤/١٢٦ ، وابن ماجه (٤٣) ، والآجري ص ٤٧ ، والطبراني في «الكبير» ١٨/(٦١٩) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» ١/١٧٦ ، وابن عبد البر ٢/١٨١ من طرق عن معاوية ، به .

وزادَ في أوله : «لقد تركتكم على البيضاء ، ليلُها كنهارها لا يزيغُ عنها بعدي إلَّا هالكٌ» .

وفيه : «فعليكم بما عرفتُم من سنّتي وسنّة الخلفاء . .» .

وزادَ في آخره : «وعليكم بالطاعةِ وإنْ عبداً حبشياً ، فإنما المؤمنُ كالجَمَلِ الأَنِفِ ، حيثُما قِيدَ انقادَ» .

الطريق الحادية عشرة

شعوذ الأزدي ، عن خالد بن معدان ، عن جُبير بن نُفير ، عن العرباض .

أخرجه الطبراني ١٨/ (٦٤٢) عن أحمد بن عبد الرحمٰن بن عقال الحراني ، حدثنا أبو جعفر النفيلي ،

حدثنا عيسى بن يونس ، عن أبي حمزة الحمصي ، عن شعوذ الأزدي ، به .

وفيه زيادة : «إني قد تركتكم على مثل البيضاء . . .» .

وأخرجه ابن أبي عاصم (٣٤) و (٤٩) عن هاشم بن القاسم بن شيبة ، عن عيسى بن يونس ، به مختصراً ، بلفظ الزيادة السابقة فقط ، وفي رواية : «إياكم والبدع» .

الطريق الثانية عشرة

حيوة بن شريح ، عن بقية بن الوليد ، عن بحير بن سعد ، عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمٰن بن أبي بلال ، عن العرباض .

أخرجه الطبراني (٦٢٤) عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي ، عن حيوة ، به .

وأخرجه أحمد ٤/ ١٢٧ ، عن حيوة ، به . إلا أنه قال : «عن ابن أبي بلال» .

وأخرجه ٤/ ١٢٧ عن إسماعيل ، عن هشام

الـذستوري ، عن يحيـى بن أبي كثيـر ، عن محمـد بن إبـراهيم بن الحارث ، عن خـالـد بم معـدان، عن أبي بلال (!)، عن العرباض .

الطريق الثالثة عشره

سعيد بن عامـر الضبعي ، عن عوف الأعـرابي ، عن رجلٍ سمَّاه (أحسبُه قال : سعيد بن خُثيم) عن رجلٍ من الأنصار من أصحاب رسول الله . .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «المسند» (ورقة ١٠ من الزوائد) عن سعيد بن عامر ، به .

وفي لفـظه : «وتتبعوا سنّتي وسنّـة الخلفاء من بعـدي الهادية المهدية» .

الطريق الرابعة عشرة

أبو الأشهب ، حدثني سعيد بن خثيم ، عن رجلٍ من أهلِ الشام أنَّ رجلاً من الصحابة حدَّثه قال : . . .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «المسند» (ورقة ١٠

من الزوائد) ، عن عفان ، وفيه اللفظ السابق . وأخرجه البخاري في «تاريخه» ٣/ ٤٧٠ من طريق موسى بن سلمة كلاهما عن أبي الأشهب جعفر بن حيَّان ، به .

الطريق الخامسة عشرة

عكرمة بن عمار ، عن عوف الأعرابي ، عن عبد الرحمٰن ـ قال الطحاوي : وهو ابن عمرو السلمي، والله أعلم ـ عن رجل .

أخرجه الطحاوي في «المشكل» ٢ / ٦٩ من طريق عمر بن يونس اليمامي[1] ، عن عكرمة ، به .

الطريق السادسة عشرة

عبد الله بن العلاء بن زَبْر ، عن يحيى بن أبي المطاعِ ، قال : سمعتُ العرباض بن سارية .

أخرجه ابن ماجه (٤٢) ، والطبراني في «الكبير»

---

(١) تحرّف في الأصل إلى : عمرو بن يونس اليامي .

١٨/ (٦٢٢) ، وفي «مسند الشاميين» (٧٨٦) ، والحاكم ١/٩٧ ، والمزي في «تهذيب الكمال» ورقة ١٥١٨ من طرق عن ابن زَبْر ، به .

الطريق السابعة عشرة

أرطاة بن المنذر ، عن المهاصر بن حبيب ، عن العرباض بن سارية .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٨) و(٢٩) و(٥٩) و(١٠٤٣) ، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٦٢٣) ، وفي «مسند الشاميين» (٦٩٧) من طريق أبي اليمان ، عن إسماعيل بن عياش .

والطبراني في «الشاميين» (٦٩٧) من طريق أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة ، عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجّاج الخولاني الحمصي .

كلاهما (إسماعيل بن عياش ، وأبو المغيرة) عن أرطاة بن المنذر ، به .

الطريق الأولى :

لم يذكُر «حجر بن حجر» في إسنادِ العرباض غيرُ الوليد بن مسلم ، وهي زيادة شاذة لمخالفة الثقات في هذه الرواية .

فقد رواها جمع (أبو عاصم ، وعيسى بن يونس ، وعبد الملك بن الصباح) عن ثور بن يزيد ، به . لم يذكر أحدٌ منهم حجر بن حجر متابعاً لعبد الرحمٰن في حديثه . وهم ثقات روى لهم الشيخان . أمَّا الوليد بن مسلم فله أوهامٌ ، حتى قال أحمد فيه : كان كثير الخطأ .

ثم يُعَلِّلُ الإمامُ أحمد الخطأ عند الوليد ، فقال : اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع وكانت له منكرات ، وكان رَفَّاعاً .

ولو فرضنا أنَّ الوليد بن مسلم ثقةٌ ثبتٌ في حديثه ، لم

يذكروا له أوهاماً ، لكانَ مُعَلَّلاً أيضاً أنه خالفَ في إسنادِهِ جمعاً من الثقات هم أوثقُ منه .

فأبو عاصم الضحاك بن مخلد ، متفقٌ على توثيقه ، وتقديمه على مثل الوليد .

وعيسى بن يونس : يشهدُ له الوليدُ نفسُه أنه أحكمُ وأفضلُ منه روايةً . ففي التهذيب : قال إبراهيم بن موسى ، عن الوليد بن مسلم : ما أُبالي مَنْ خالفني في الأوزاعي ما خلا عيسى بن يونس ، فإني رأيتُ أخذه أخذاً محكماً .

والوليدُ بن مسلم من أثبت الناس في حديث الأوزاعي إذا خلا من تدليسه، ومع هذا يقول: عيسى بن يونس أحكمُ أخذاً وروايةً ، فكيف في روايته عن غير الأوزاعي كثورٍ هذا ، فلا شَكَّ أنَّ عيسى بن يونس مقدَّمٌ عليه . فكيف وقد اجتمع معَه ثقتان ؟ .

ثم إنَّ ثور بن يزيد أيضاً متابعٌ في حديثه على نحو الإسناد الذي رواه أبو عاصم وعيسى وعبد الملك ، عنه ، وهذا يَدُلُّ على صواب الرواية عن أولئك ، ووهم الوليد بن مسلم فيها .

فقد تابعَ ثوراً على هذا الإسناد (دونَ ذكر حجر بن حجر الذي وهم فيه الوليد) ؛

محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي .

وبَحير بن سعد .

وهما ثقتان ثبتان . بل إنَّ الإمامَ أحمد قال : بحير أصحُّ حديثاً عن خالد بن معدانْ من ثور بن يزيد ، كما في «التهذيب» ١/ ٣٦٩ .

وتُوبعَ خالدٌ أيضاً على الصواب من الإسناد .

فرواه يحيى بن جابر الطائي الحمصي .

وضمرة بن حبيب أبو عتبة الحمصي .

وكلاهما ثقة ، روياه عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي وحدَه ، عن العرباض .

والعلماء في مثل هذا الحديث يحكمون على زيادة الوليد بن مسلم بالنكارة والخطأ ، والأمثلةُ عليه حافلةٌ في كتبهم .

من ذلك :

حديث «مَنْ سألَ وله ما يُغنيه جاءَت مسألتُه يوم القيامة

خُدوشاً أو خموشاً أو كدوحاً في وجهه» قيل : يا رسولَ اللّهِ ، وما يُغنيه ؟ قال : «خمسون درهماً ، أو قيمتُها من الذهب .

رواه يحيى بن آدم ، عن سفيان الثوري ، عن حكيم بن جُبير ، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد ، عن عبد الله بن مسعود . فذكره .

زادَ في آخره : فقال رجلٌ لسفيان : إنَّ شعبةَ لا يُحدِّثَ عن حكيم بن جُبير ، فقال سفيان : قد حدثنا زُبيد عن محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد .

أخرجه أبو داود (١٦٢٦) ، والنسائي ٥/٩٧ ، والترمذي (٦٥١)، وابن ماجه (١٨٤٠) ، والطحاوي ٢/٢٠ ، وابن عدي ٢/٦٣٥ ـ ٦٣٦ ، والحاكم ١/٤٠٧ ، والبيهقي ٧/٢٤ . وصحَّحه الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ في «الصحيحة» (٤٩٩) لمتابعة زُبيد بن الحارث الكوفي ، وهو ثقة . ووقفَ عند ذلك .

ولكن هل تُوبع يحيى بن آدم في هذا ؟

نجد أنّ أصحاب الثوري كلهم لم يذكروا ما زادَ يحيى بن آدم .

فقد رواه وكيع عند أحمد ١/٣٨٨ و ٤٤١ ، وابن أبي شيبة ٣/ ١٨٠ .

وشريك عند الترمذي (٦٥٠) ، والدارمي ١/٣٨٦ .

ويحيى بن سعيد القطان عند الخطيب في «تاريخه» ٣/٢٠٥ .

والفريابي وأبو عاصم عند الطحاوي في «المعاني» ٢/٢٠ .

هؤلاء الخمسةُ كلهم يروونَ الحديث عن سفيان الثوري ، عن حكيم بن جبير ، به . ولم يذكروا متابعة زبيد .

وحكيم بن جبير : منكر الحديث ، وقال الدارقطني فيه : متروك .

فلو كانَ سفيان الثوري رواه فعلاً عن زبيد ، لذكَره أكثر أصحابِه ، أو تُوبع فيه يحيى بن آدم . ثم كيف يكون عند سفيان الثوري روايتان (زبيد وحكيم) فيعدل عن رواية الثقة «زبيد» ، ويروي رواية حكيم الضعيف .

ولو كانَ هناك رواية عن زبيد فعلاً لما أنكر شعبةُ الحديث ، لأنه من رواية حكيم . ففي رواية يحيى ابن القطان مثلاً ذكر عقب الحديث أن شعبةَ قال : قد سمعتُه من حكيم ، إني أخافُ اللّهَ أن أُحَدِّثَهُ .

لهٰذا كُلِّهِ أنكره ابن معين وغيرُه ، وأَبَوْا أن تكون رواية زبيد صحيحة . انظر «شرح علل الترمذي» ٢ / ٥٦٦ .

ويُعَلِّلُ يحيى بن معين ذلك فيما يرويه عنه تلميذه عباس الدوري .

قال عباس الدوري : وسألتُه عن حديث حكيم بن جُبير . . .

فقال يحيى بن معين : يرويه يحيى بن آدم ، عن سفيان ، عن زبيد ولا نعلَمُ أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم . وهذا وَهَمٌ ، لو كانَ هذا هكذا لحدَّثَ به الناسُ جميعاً عن سفيان ولكنّه حديث منكر . «التاريخ» لابن معين ٢ / ١٢٧ ، وعنه ذكره ابن عدي في «الكامل» ٢ / ٦٣٤ .

(مثالٌ آخر) : قال ابن أبي حاتم في «العلل» ٢ / ١٢ : سُئِلَ أبو زرعة عن حديث رواه ابن فضيل ، عن الأعمش ،

عن أبي صالح وأبي سفيان ، عن جابر قال : قال رسولُ الله ﷺ : «إذا أكل أحدُكم فلا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها أو يُلعقها ، فإنه لا يدري في أي طعام البركة» قال أبو زرعة : الناس يقولون عن أبي سفيان عن جابر ، عن النبي ﷺ فقط بلا «أبي صالح» .

ففي هذين المثالين ترى واضحاً أنَّ الزيادة من الثقة على الثقات فيها نظرٌ ، وترجَّح هذه القاعدةُ عندنا لأمثلة كثيرةٍ عند المتقدمين ، وقد حكموا عليها بالنكارة والوهم ، ولعلَّ أفضلَ من توسَّعَ في ذكرها أئمة العلل في كتبهم ، وخاصةً الدارقطني وأبا حاتم .

فنخلص من ذلك كله .

أنَّ زيادة «حجر بن حجر الكلاعي» منكرة ، انفردَ بها الوليد بن مسلم وله أوهام ، ويدلِّسُ ، وتشعُّب طرق الحديث من مخارجه كلها دليلٌ على توهيمه في هذه الزيادة .

ثم إنَّ حجرَ بن حجر مجهولٌ ، لا يُعرف إلا بهذا الحديث ، ومن هذه الطريق . ذكره ابن حبان في «ثقاته» على قاعدته ، وقال ابن القطان : لا يُعرف ، ولا أعلمُ أحداً

ذكره . كذا قال في «الوهم والإيهام» ٢ / ٣٥ .

ولو سلَّمنا متابعتَه لم يُغْنِ وهذا حالُه .

فيبقى مدارُ الحديث على عبد الرحمن بن عمرو السلمي ، وسيأتي الكلامُ عليه .

الطريق الثانية والثالثة والرابعة :

ذكر الروايات المعتمدة عن ثور بن يزيد ، عن خالد ، به .

الطريق الخامسة والسادسة :

بيان أنَّ ثور بن يزيد لم ينفرد بهذا الإسناد ، بل قد تابعه عليه :

محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي .

وبحير بن سعد .

الطريق السابعة :

فيه ذكرُ «عمّ خالد بن معدان» عوَضَ عبد الرحمٰن بن عمرو السُّلمي .

وهو وهمٌ ، أُراه من عبد العزيز بن أبي حازم .

فإنه صدوق ، لكنه خالفَ مَنْ هو أوثقُ منه ، بل خالفَ الثقةَ الثبتَ في هذا الحديث . فقد رواه الليث بن سعد بهذا

الإسناد ، وقال : عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، عن العرباض .

وذكر ابن حجر في «التهذيب» رواية عبد العزيز بن أبي حازم في ترجمة عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، على أنّ عمّ خالد بن معدان يقتضي أن يكون عبد الرحمٰن ، لأنه الذي يروي عنه خالد في هذا الحديث .

ثم قال : وهذا يعكر على مَن قال : إنه ابن عمرو بن عبسة ، فإن معدان والد خالد هو ابن أبي ذئب ، إلا أن يكون خالد أطلق عليه عمَّه مجازاً .

فمدارُ هذا الحديث إذاً على عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي أيضاً .

الطريق الثامنة :

رواها إسماعيل بن عياش من طريقين (بحير بن سعد ، وأبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم) عن خالد بن معدان ، عن العرباض .

وفي هذه الرواية خطأ ظاهرٌ (وهو سقوط عبد الرحمٰن ابن عمرو السلمي في هذا الإسناد) ، ولعلَّه من النسخة

المعتمدة في «البدع» لابن وضَّاح ، فإنَّها نسخة سقيمة ، وإلَّا فالحملُ في هذا الخطأ على إسماعيل بن عياش[١]، لأنه مخالَفٌ في الروايات الصحيحة إلى عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي .

فقد رواها بقية بن الوليد عن بحير بن سعد ، عن خالد ، عن عبد الرحمٰن ، عن العرباض . وهذه الرواية هي الصحيحة لأنها رُويت من أوجه أخرى صحيحة عن خالد ، بهذا الإسناد .

أمَّا أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم فضعيف كثير الخطأ . وقال ابن عدي : الغالبُ على حديثه الغرائب ، وقَلَّما يوافقه الثقات ، وقال ابن حبان : استحق الترك ، وقال الدارقطني : متروك . . .

قلت : فعلى هذا فإنَّ مدار هذه الطريق هو عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي إذا كان السقطُ من النسخة ، وإلَّا فخطأُ عدمُ ذكرِه في الإسناد . وخالد لم يسمع من العرباض .

---

(١) ثم ظهر لي أنَّ الخطأ من النسخة كما سبق أن أشرت .

الطريق التاسعة والعاشرة :

فيها متابعة لخالد بن معدان عن عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي به .

تابعَه يحيى بن جابر الطائي الحمصي ، وضمرة بن حبيب أبو عتبة الحمصي ، وكلاهما ثقة .

الطريق الحادية عشرة :

خالفَ شعوذ الأزدي أصحابَ خالد بن معدان .

فقال : عن خالد بن معدان ، عن جُبير بن نُفير ، عن العرباض بن سارية .

وهٰذه الرواية وهمٌ وَقَعَ فيه شعوذ ، وهو ابن عبد الرحمٰن الأزدي ، وهو مجهول الحال . ذكره ابن حبان في «ثقاته» على قاعدته ٦/٤٥١ ، وترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح» ٤/٣٩٠ ، والبخاري في «تاريخه» ، وسكتا عنه .

وشعوذ فوق جهالته مُخالَفٌ في هذا الحديث .

فقد رواه ثور بن يزيد ، وبحير بن سعد ، ومحمد بن إبراهيم التيمي ، ثلاثتهم ثقاتٌ رووْا الحديث عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمٰن بن عمرو ، عن العرباض .

فطريق شعوذ هذا إذاً منكرة .

وشيخ الطبراني أحمد بن عبد الرحمٰن بن عقال الحراني ، قال فيه أبو عروبة : ليس بمؤتمن على دينه ، كذا في «الميزان» ١/١١٦ . قلت : وأحسنُ أحوالِه أن يُكتب حديثه دونَ أن يُحتجَّ به . كما يوحي إليه قول ابن عدي . انظر «اللسان» ١/٢١٣ . قلت : لكن توبع على بعض الحديث عند ابن أبي عاصم .

الطريق الثانية عشرة :

هي طريق بقية ، عن بحير بن سعد ، عن خالد ، عن عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، عن العرباض . كذا رواها جمعٌ عن بقية كما سبقَ في الطريق الخامسة .

ومن الذين رووها كذلك : حيوة بن شُريح ، كما أثبتُّ ذلك من طريقين عنه .

ولكنَّ الطبراني رواه مرةً كما في «المعجم الكبير» عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ، عن حيوة بن شريح ، عن بقية ، عن بحير ، عن خالد ، عن عبد الرحمٰن بن أبي بلال ، عن العرباض .

وتابعه أحمد عن حيوة به إلا أنه قال : عن ابن أبي بلال .

وعلى هذه الطريق ملاحظات :

الأولى : أنَّ طريق الطبراني هذه نفسها رواها في «مسند الشاميين» على الصواب ، فقال : عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي .

الثانية : أنَّ الاختلاط حَصَلَ بين اسمين : عبد الرحمٰن بن عمرو ، وعبد الله بن أبي بلال ، ولعلَّ منشأه من الطبراني نفسه في «معجمه الكبير» ، لأنه رواه على الصواب في «مسند الشاميين» . وعبد الله بن أبي بلال : مجهول .

الثالثة : لعلَّ حيوة بن شريح وَهِمَ في الحديث ، فرواه على جهتين مضطرباً فيه .

الرابعة : لو سُلِّمَ أنَّ حيوة بن شريح قال في إسنادِه : ابن أبي بلال . لكانَ ذلك منكراً ، لأنَّه خالف جمعاً من الثقات منهم علي بن حجر ، وعمرو بن عثمان ، فقد رَوَوْه على الصواب ، فقالوا : عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي .

وأمَّا الطريق الأخرى عند أحمد ، فالصوابُ فيها : «ابن أبي بلال» ، وقد جمع ابن حجر بين هذا والذي تقدم في «إطراف المسند المعتلي» ١/١٩٣ على أنهما من طريق ابن أبي بلال .

وقد خُولف يحيى بن أبي كثير فيه كما تقدَّم في الطريق السادسة ، وصُرِّحَ هناك أنَّ محمد بن إبراهيم رواه على الأصل : خالد بن معدان ، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي . . .

الطريق الثالثة عشرة :

طريقٌ تُروى عن عوف الأعرابي ، عن رَجُلٍ (يُظَنُّ أنه سعيد بن خُثيم) ، عن رجلٍ من الصحابة .

رواه عن عوف : سعيد بن عامر الضّبعي ، وكانَ في حديثه بعض الغَلَطِ ، كما قال أبو حاتم .

وقد خُولفَ ، فرواه عكرمة بن عمَّار ، عن عوف الأعرابي ، عن عبد الرحمن ـ هو ابن عمرو كما قال الطحاوي ـ عن رجلٍ . وهي الطريق الخامسة عشرة .

وهذه الطريق هي الصواب عن عوف الأعرابي ، لأنها

توافقُ مجموعَ الطرقِ السابقة ، في أنَّ التابعي هو عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي .

أمَّا طريق سعيد بن عامر فلا تخلو من الغلط ، لا سيَّما أنه جاء بالرجلِ على الشكِّ .

الطريق الرابعة عشرة :

مدارُها على أبي الأشهب جعفر بن حيَّان ، عن سعيد بن خُثيم ، عن رجلٍ من أهلِ الشَّام أنَّ رجلاً من الصحابة حدَّثه قال . . .

ووقَعَ في «تهذيب التهذيب» : سعيد بن خُثيم روى عن رجلٍ من أهل الشام له صحبة . ٤ / ٢٠ . وهذا خطأ واضح ، والصواب كما في السند المذكور أولاً . وكذا ذكره البخاري في «تاريخه» ٣ / ٤٧٠ .

ولا أرى هذا الرجل من أهل الشام يكونُ إلاَّ عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، فإنه شامي حمصي ، وعليه مدارُ الحديث كما سبق . فالأغلبُ أنه المعني في هذا الإسناد .

كما أنَّ سعيد بن خُثيم لا يُعرف ، مجهولُ الحالِ ، لم يُرْوَ عنه في غير هذا الإسناد وسابقه ، وهو في أحدهما على الشكِّ فيه .

الطريق الخامسة عشرة :

سبقَ ذكرها في الطريق الثالثة عشرة ، وأنها جاءت على الصواب دونَ ذكر الصحابي . وأنَّ مدار هذه الرواية على عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي كما قال الطحاوي في إسنادِه .

الطريق السادسة عشرة :

مدارُها : عن عبد الله بنِ العلاء بنِ زَبْر ، عن يحيى بن أبي المطاعِ ، قال : سمعتُ العرباضَ بن سارية .

وهذا الإسنادُ ظاهرُه الصحةُ ، لكنه منقطعٌ يحيى بن أبي المطاعِ لم يسمع العرباض بن سارية . والراوون عن عبد الله بن العلاء بن زَبْر اختلفوا بين تصريح بسماعٍ وعنعنة ، والتصريح بالسماع عند المحققين من أهل الحديث وهمٌ وغَلَطٌ ، لا يُدْرَى مِمَّنْ ؟ لكن الصنعة الحديثية تقتضي الانقطاع في مثل هذا الإسناد .

وإليك بعض البيان فيه :

١ ـ قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ٢ / ١١٠ ـ ١١١ :

وهذا في الظاهر إسنادٌ جَيِّدٌ مُتَّصلٌ ، ورواتُه ثقاتٌ

مشهورونَ ، وقد صَرَّحَ فيه بالسماع . وقد ذكر البخاري في «تاريخه» ٨/٣٠٦ أنَّ يحيى بن أبي المطاع سمعَ من العرباض اعتماداً على هذه الرواية .

إلَّا أنَّ حُفَّاظ أهل الشام أنكروا ذلك ، وقالوا : يحيى بن أبي المطاع : لم يسمع من العرباض ولم يلقه ، وهٰذه الرواية غَلَطٌ .

وممَّن ذكرَ ذلك أبو زرعة الدمشقي ، وحكاه عن دُحيم . .

وهؤلاء أعرفُ بشيوخِهم من غيرهم ، والبخاري ـ رحمه الله ـ يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل دمشق .

٢ ـ ترجمه الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/٤١٠ فقال :

وقد استبعدَ دُحيم لقيَّه للعرباض ، فلعلَّه أرسلَ عنه ، فهذا في الشاميين كثير الوقوع ، يروون عمَّنْ لم يلحقوهم .

٣ ـ قال أبو زرعة الدمشقي :

حدثني عبد الرحمٰن بن إبراهيم قال : حدَّثنا محمد بن شعيب قال : أخبرني الوليد بن سليمان بن أبي السائب

قال : صحبتُ يحيى بن أبي المطاعِ . . . فلم يزل يقرأ بنا في صلاةِ العشاء . . .

قال أبو زرعة : فقلتُ لعبد الرحمٰن بن إبراهيم ، تعجُّباً لقربِ عهد يحيى بن أبي المطاعِ ، وما يُحدثُ عنه عبد الله بن العلاء بن زبر أنه سمعَ من العرباض بن سارية ؟!

فقال : أنا من أنكرِ الناس لهذا ، وقد سمعتُ ما قال الوليد بن سليمان .

قال عبد الرحمٰن : قال محمد بن شعيب ، قال الوليد بن سليمان ، فحدثتُ أيوبَ بن أبي عائشة بهذا ، فأخبرني أنه صحبَ عبد الله بن أبي زكريا إلى بيت المقدس ، وكانَ يقرأ في صلاة بقُل هو اللّهُ أحدٌ ، وفي الركعة الثانية بالمعوذتين .

فكانت هٰذه أيضاً ، إذ يحكيها الوليد بن سليمان ، عن يحيى بن أبي المطاعِ لأيوب بن أبي عائشة ، فحدَّثه بمثلِها عن ابن أبي زكريا ، أكبرَ دليلٍ على قُرب عهدِ يحيى بن أبي المطاعِ ، وبُعدِ ما يُحدث به عبد الله بن العلاء بن زبر عنه من لقيه العرباض . والعرباضُ قديمُ الموتِ .

٤ ـ أَقَرَّ ذلك المِزِّي في «تهذيب الكمال» ص ١٥١٨ ، وأكَّدَ قِدمَ وفاةِ العرباض بقوله :

رَوَى عنه الأكابر : عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، وجبير بن نُفير ، وهٰذه الطبقة .

٥ ـ وابن حجر العسقلاني أيضاً ينقل كلامَ أبي زرعة في «تهذيب التهذيب» ، وأنَّ دُحيماً أنكرَ السماعَ ، دونَ أن يعترضَ عليه ، وهذا منه إقرار .

٦ ـ وقال الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ في «الإرواء» ١٠٨/٨ عقب تخريجه طريق يحيى بن أبي المطاعِ :

ورجالُه ثقات ، إلاَّ أنَّ دُحيماً أنكرَ أن يكونَ يحيى هذا سمع العرباض .

فهذا من الشيخ الألباني الفاضل اعترافٌ أو شبهه بهذا الانقطاعِ ، وإلاَّ لاعترض !

وكنتُ قد جالستُ الشيخ الفاضل للبحث في حديث العرباض بن سارية هذا ، فتعرضَ الشيخ لهذه الطريق ، وحاولَ أن يُثبتَ لي أنَّ هٰذه الطريقَ صحيحة متصلة ، لأنَّ السماع من يحيى بن أبي المطاع ظاهرٌ .

فأجبته إذْ ذاك أنَّ دحيماً وغيره أنكروا ذلك السماع في هذه الرواية ، وهم أهلُ الصنعة ، وأهلُ بلدِه ، وأعرفُ به وبرواياته ، فإنهم أدرى به إذا سمع أو لم يسمع[١] .

فانتقَلَ الشيخ حينها إلى أمرٍ عجبتُ أن تعرَّضَ له ، ذاك أنه قال : الرواية ظاهرة السماع ، فهي إثبات ، والجانب الآخر نافٍ ، فنُقَدِّمُ المُثْبِتَ على النافي ، للقاعدةِ الأصولية المشهورة .

---

(١) أضربُ مثالاً كيف أنَّ أهل بلد الراوي مقدمون في معرفة السماع والانقطاع على غيرهم :

«حبيب بن مسلمة الفهري» له عن النبي ﷺ أنه نفل الثلث والربع . مختلف في صحبته . وأنكر الواقدي أن يكونَ سمعَ من النبي ﷺ ، وقال : توفي النبي ﷺ ولحبيب اثنتا عشرة سنة .

قال يحيى بن معين : أهلُ الشام يقولون له سماعٌ .

وروى سويد بن عبد العزيز ، عن ابن وهب ، عن مكحول قال : سألتُ الفقهاء : هل كانت لحبيب بن مسلمة صحبة ؟ فلم يثبتوا ذلك .

وسألتُ قومَه فأخبروني أنه كانت له صحبة .

قال ابن أبي حاتم : سألتُ أبي عن ذلك ؟ فقال : قومُه أعلمُ .

فقلت : أما أنا فلا أعترفُ بهٰذه القاعدة على إطلاقها ، إذ لا بُدَّ من الترجيح بين الروايات أولاً ، ثم نلجأ إن تَساوَتْ إلى المُثْبِت [ترجيحاً ، لا جزماً] .

واعتراضُ الشيخ عليٍّ بالذي ذكره ، أُفَصِّلُ الردَّ عليه بما يأتي :

أولاً : ما ذكرتَ يا شيخنَا أبا عبد الرحمٰن لا ينطبقُ على ما أوردتُ من قضية السماع والانقطاعِ ، ذاك شيءٌ ، وهذا آخر ، لا علاقةَ بينهما .

ثانياً : إنَّ ما أُثبتَ من السماعِ ، لم يرُدَّه روايةٌ نافية له ، بل إنَّ دُحيماً وغيرَه كانوا عالمين بهذا السماع ، وهم ينكرون أن يكونَ سمع . وما إنكارُهم إلا عن علم ، وقد سبقَ أن أوردتُ وجهَ العلة التي ذكرها دُحيم .

فهذه القضية ، مثل قضية الجرح والتعديل ، فلو قال إمامٌ : ضعيف ، وقال آخر : ثقة ، فهل تُخْضِعُ ذٰلك إلى قاعدة المثبت والنافي ؟!

ثالثاً : ما أورده علماءُ الأصولِ حولَ هٰذه المسألة ، أرادوا فيها الروايات الحديثية . . . متناً المتعارضة نفياً

وإثباتاً ، كما أنهم اختلفوا في هذه المسألة .

فقالوا في طرق الترجيح بين الأدلة :

ومنها : أن يكونَ أحدُ النصين إثباتـاً ، والآخر نفيـاً ، كخبر بلال بأنَّ النبي ﷺ دَخَلَ البيت الحرامَ وصَلَّى ، وخبر أسامة : أنه دخل ولم يُصَلِّ .

وكخبر ابن عباس أن النبي ﷺ تزوَّج ميمونةَ وهو محرم ، وفي رواية أخرى أنـه تزوَّجهـا وهو حـلال . وهذا محـلُّ خلاف .

فقال جمهور العلماء : يُقدم المثبت على النافي ، لأنَّ المثبت يشتمل على زيادة علم ، كما في تعارض الجرح والتعديل ، يُجعل الجرح أولى .

وقال الشافعية : النافي مقدم على المثبت ، لأن المثبت وإن كانَ مترجحاً على النافي لاشتمالِه على زيادة علم ، غير أنَّ النافي لو قدّرنا تقدمه على المثبت (أي : أنه تقرَّر قبله) كانت فائدته التـأكيد ، أي : لحكم الأصـل ، وهو عـدم حدوث الشيء . ولو قدرنا تأخُّره (أي : أنـه تقرَّر بعـده) كانت فائدتُه التأسيس (أي : تقرير حكم جديد) . وفائدةُ

التأسيس أولى ، فكان القضاء بتأخيره أولى .

وقال عيسى بن أبان ، والغزالي ، والقاضي عبد الجبار : النافي كالمثبت ، فلا يرجح أحدهما على الآخر ، وإنما يطلب الترجيح من وجه آخر ، لأنه يحتمل وقوعهما في حالين ، فلا يكون بينهما تعارض .

والخضري رَجَّحَ هذا المذهب في حالة تعارض خبري زواج النبي ﷺ بميمونة بنت الحارث الهلالية . . . [انظر : «أصول الفقه الإسلامي» للزحيلي ٢/١١٩٦ - ١١٩٧ ، و«مسلم الثبوت» ٢/١٦٢ ، و«التلويح» ٢/١٠٩ ، و«المستصفى» ٢/١٢٩ ، و«أصول الفقه» للخضري ٣٥٣] .

وقال صاحب «فواتح الرحموت» ٢/٢٠٠ :

وإن كانَ النفي مما يُعرف بدليله ، لا بالأصلِ فقط ، تعارَضا ، لأنَّ كليهما خبرانِ عن علم ، فالنفي كالإثبات ، وطُلب الترجيحُ . . . ولو سُلِّمَ التساوي تساقطا . . .

قلت :

فالناظرُ في هذه القواعد والأصول يعلمُ تماماً أنَّ ما ذُكر

في الإثبات والنفي ، لا ينطبقُ على مسألتنا هذه . لأنَّ فيها نصّاً واحداً ، لا نصَّين ، ذاك هو إثبات السماع ، فأنكر ذلك من أنكرَ موهِّماً الرواةَ في إثبات السماع ، لأدلة عنده تقتضي عدم سماعه . فالمسألةُ هنا إنكارٌ للسماع ، لا روايةٌ فيها نفي السماع دونَ أن يكونَ عالماً بالسماع !. لأنَّ نافي السماع نَفَى وقد عَلِم السماعَ في الرواية ، فهو نفي عن علمٍ ، فلا يُقدم المثبت لأنَّ فيه زيادة علم .

رابعاً : إذا كانت هذه المسألة من هذا النوع من القواعد ، فكيف تغيب عن أئمة الجرح والتعديل ، والمحققين في العلوم الحديثية والأصولية . . . فقد ذكر قضية الانقطاع كُلٌّ من أبي زرعة ، والمزي ، والذهبي ، وابن رجب الحنبلي ، وابن حجر وغيرهم عن دُحيم ، دونَ أدنى إنكار منهم عليه .

وما قالوا في هذه المسألة أو غيرها : المثبت مقدم على النافي ، لأنَّ النفي هنا كان عن علمٍ واجتهاد ومعرفة . أمَّا لو أطلق عدمَ السماع ، ولم يكن اطلع على إثبات السماع ، فلنا في هذه الحالة أن نرجِّحَ إثبات السماع دونَ جزمٍ ، لاعتراض مقدمات أُخر ليس هذا موضع بحثها .

خامساً : ليسَ غريباً أن يُنكَرَ السماعُ مع إثباتِه في السند ، فإنَّ قدماء الأئمة أنكروا أسانيد كثيرة صُرِّحَ فيها بالسماعِ ، وقالوا : هذا السماعُ غلطٌ .

من الأمثلة على ذلك :

١ ـ الحسن بن أبي الحسن البصري : (مدركٌ لأبي هريرة ، لكنه لم يسمع منه) .

في «مراسيل ابن أبي حاتم» ص ٣٨ ـ ٣٩ :

حدثنا صالح بن أحمد قال : قال أبي : قال بعضُهم : عن الحسن ، حدثنا أبو هريرة .

قال ابن أبي حاتم إنكاراً عليه : إنه لم يسمع من أبي هريرة .

وقال : سمعتُ أبا زرعةَ يقول : لم يسمع الحسن من أبي هريرة ، ولم يَرَه . قلتُ له : فمَن قال : حدثنا أبو هريرة ؟ قال : يُخطىء .

سمعتُ أبي يقولُ ـ وذكر حديثاً حدثه مسلم بن إبراهيم ، حدثنا ربيعة بن كلثوم قال : سمعتُ الحسنَ يقول : حدثنا أبو هريرة . .

قال أبي : لم يعمل ربيعةُ بن كلثوم شيئاً ، لم يسمع الحسنُ من أبي هريرة شيئاً . [قلت : وربيعة صدوقٌ] . وانظر «جامع التحصيل» ص ١١٥ .

قال ابن أبي حاتم :

سألتُ أبي : سمع الحسنُ من جابر ؟ قال : ما أرى ، ولكن هشام بن حسَّان يقول : عن الحسن ، حدثنا جابر بن عبد الله . وأنا أُنكرُ هذا ، إنما الحسن عن جابر «كتاب» ، مع أنه أدركَ جابراً . [قلت : وهشام بن حسَّان ثقة] .

وانظر تتمة ترجمة الحسن البصري في «المراسيل» ، فإنَّ في بعض أحاديثه التصريح بالسماع من صحابة آخرين ، وأنكر ذلك الإمام أحمد ، والعالم بالعِلَلِ علي بن المديني .

٢ ـ خالد بن دريك الشامي ، ثقة .

قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» ص ٤٩ :

سمعتُ أبي يقولُ ـ وذكر حديثاً رواه أبو توبة ، عن خالد بن الدريك ، قال : سمعتُ يعلى بن منية يقول : غزوتُ مع رسولِ الله ﷺ .

قال : ما أدري ما هذا ؟ ما أحسبُ خالد بن الدريك لَقِي يعلى بن منية .

وفي «تهذيب التهذيب» :

قال أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» : قلتُ لعبد الرحمٰن بن إبراهيم يعني دحيماً : إنَّ سوَّار بن عمارة والوليد بن النضر أخبراني قالا : حدثنا بشير بن طلحة ، عن خالد بن دريك أنه سألَ يعلى بن منية عن الجعائل . أفيحتملُ خالد بن دريك إذْ لَقِيَ ابن عمر أنه يسألُ يعلى ، قال : فاسترابَه . . .

وعلى هذا اعتمد المزي في «تهذيب الكمال» ٨/ ٥٤ فذكر أن رواية خالد بن دريك عن يعلى بن منية مرسلة ، واعتمدة ابن حجر وغيرُه في كتبهم .

بل توسَّعَ الذهبي في إطلاق هذا الإرسال في «ميزان الاعتدال» ١/ ٦٣٠ ، فقال : وثقه ابن معين ، والنسائي ، لكن روايته عن الصحابة مرسلة .

وهو ما يستفادُ من ترجمة خالد بن دريك عند المزي في «تهذيبه» .

٣ ـ سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ، ثقة .
روى عن عمر رضي الله عنه . أثبتَ له أبو أحمد الحاكم السماعَ منه .

اعترضَه ابنُ عساكر ، فقال : هو وهم . يُريدُ الرواية التي فيها السماعُ . انظر «جامع التحصيل» ص ١٨٣ .

٤ ـ السفر بن نُسير الأزدي الحمصي . قال الدارقطني : لا يعتبر به ، ووثقه ابن حبان .

قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» ص ٧٥ :

سألتُ أبي عن سفر بن نُسير : هل سمعَ من أبي الدرداء ؟ قال : لا ، قلت : فإن أبا المغيرة روى عن عمر بن عمرو الأحموسي ، عن السفر بن نسير أنه سمعَ أبا الدرداء ؟ قال : هذا وهمٌ .

٥ ـ أبو حازم سلمة بن دينار قال : سمعتُ أبا هريرة . . لا يصحُّ . انظر «جامع المراسيل» ١٨٧ .

٦ ـ عراك بن مالك الغفاري :

روى عن عائشة رضي الله عنها حديث «حولوا مقعدي نحو القبلة» .

قال فيه أحمد بن حنبل : مرسل .

قال الأثرم : فقلتُ له : رواه حماد بن سلمة ، عن خالد الحذاء ، وفيه عن عراك قال : سمعتُ عائشةَ ، فأنكره . وقال : عراك بن مالك من أينَ سمعَ من عائشة ، هذا خطأ ، إنما يَروي عن عروة ، يعني : عن عائشة . كذا في «جامع التحصيل» ص ٢٣٦ . وانظر التفصيل في «تهذيب التهذيب» ٧/١٥٧ .

٧ ـ عطاء بن السائب :

قال أحمد بن حنبل : لا نعرفُ له سماعاً من عبيدة ـ يعني السلماني ـ ولا لقاءً . وحُمِلَ قولُه : سمعتُ من عبيدة ثلاثين حديثاً على اختلاطِه . «جامع التحصيل» ص ٢٣٨ .

٨ ـ عطاء بن يسار :

أثبتَ له البخاري السماع من ابن مسعود .

وسأل ابنُ أبي حاتم أباه عن حديث فيه «عطاء بن يسار قال : سمعتُ ابنَ مسعود . . » ، فقال أبو حاتم : هذا خطأ ، فإنَّ عطاء لم يسمع من عبد الله بن مسعود . انظر

«مراسيل ابن أبي حاتم» ص ١٢٩ ، و «جامع التحصيل» ص ٢٣٨ .

٩ ـ القاسم بن عبد الرحمٰن أبو عبد الرحمٰن الشامي :

أنكر أحمد بن حنبل وأبو حاتم قوله : «جاءنا سلمان الفارسي» . وقال أحمد : كيف يكون هذا اللقاء له ، وهو مولى خالد بن يزيد بن معاوية . «جامع التحصيل» ص ٢٥٣ .

١٠ ـ مجاهد بن جبر :

قال أبو حاتم : مجاهد أدركَ علياً ، ولكن لا يذكُرُ رؤيةً ولا سماعاً .

وقيل ليحيى بن معين : يُروى عن مجاهد أنه قال : خرجَ علينا عليٌّ . قال : ليس هذا بشيءٍ . «مراسيل» ص ١٦١ ، و «جامع التحصيل» ص ٢٧٣ .

ونزيدُ على هذا كلاماً ذكره ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» ص ٥٩٣ :

قال :

وكانَ أحمد يستنكرُ دخولَ التحديث في كثير من

الأسانيد ، ويقول : هو خطأ ، يعني ذكر السماعِ . قال في رواية هدبة، عن حماد، عن قتادة، حدثنا خلاد الجهني : هو خطأ ، خَلَّادٌ قديم ، ما رأى قتادة خلاداً .

وكذلك ذكر أبو حاتم الرازي أنَّ بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخٍ ما لم يسمعه ، فيظن أصحابُه أنه سمعَه ، فيروون عنه تلك الأحاديث ويُصرحون بسماعِه لها من شيوخه ، ولا يضبطون ذلك .

وحينئذٍ ينبغي التفطن لهذه الأمور ، ولا يُغْتَرَّ بمجرَّدِ ذكر السماع والتحديث في الأسانيد ، فقد ذكر ابن المديني أنَّ شعبة وجدوا له غير شيءٍ يَذْكُرُ فيه الإخبار عن شيوخه ، ويكون منقطعاً .

وذكر أحمد أنَّ ابن مهدي حدّث بحديث عن هشيم ، أخبرنا منصور بن زاذان ، قال أحمد : ولم يسمعه هُشيم من منصور .

وانظر تمامَ كلام ابن رجب فيه .

* قلت : وهٰذه أمثلة قليلة من أقوال كثيرة ، لو أردتُ أن أثبتها لطالَ البحثُ بما لا بُدَّ من التسليم به . وما سمعتُ

أحداً من العلماء ، وما قرأتُ في كتاب أحدهم أنَّ هٰذه الاعتراضات منهم منقوضة مردودة ، بل إنهم على مدار الطبقات كلها يسلِّمون لهؤلاء طريقتهم في البحث ، ويقرُّون أقوالهم ، ويستشهدون بها ، اللهم إلا إذا كان خلافٌ قد دار فيها قديماً .

* والخلاصةُ ممَّا سبقَ :

أنَّ ما استُنكِرَ من سماع يحيى بن أبي المطاع للعرباض بن سارية في الطريق السادسة عشرة ، طريقة مشى عليها الناقدونَ القدماء ، وأَقَرُّوها لأدلة ظهرت لهم كما في هذه الطريق ، أو لأنَّ الطرق التي بينت السماع منهم كانت ضعيفة ، وقد ذكرنا أمثلة على كليهما .

فلو كانت القاعدة التي ذكرها الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ مما تنطبق على مثل هذه الأمثلة ، لرُدَّت من قِبَلِ مَنْ قال بهٰذه القاعدة «المُثبت مقدم على النافي» على أقلّ تقدير ، على الفرقِ الذي وضحناه قبلُ :

أنَّ المقصود بهذه القاعدة هو تعارضُ نصين تساويا من حيث الصحة، أحدُهما مُثبت ، والآخر نافٍ . فيلجأ

أصحابُ هذه القاعدة إلى إقرار المثبت والأخذ بقولِه .

أمَّا هنا فالأمر مختلف ، فإنَّ روايةً رُويت على هيئة ما ، فنقدها الناقدون لأدلة هيِ عندهم ، فأين ما يمكن أن يكونَ مثبتاً ونافياً ، بل إن أردت أن تُلجئنا إلى مثل هذه القاعدة ، فقل : مثبِتٌ ، ومُنكِرٌ للمثبت .

وحكمُ هذا هو حكمُ ما قيلَ فِي راوٍ : ضعيف ولم يُوَثَّقْ ، على أنَّ الأصلَ فيه أن يكونَ ثقةً أو صدوقاً .

فهو في الأصلِ على العدالة أو الضبط ، فجاء الناقد وأنكرَ شيئاً من ذلك فقال : ضعيف . فهل يُرَدُّ هذا الضعفُ لأنَّ الأصلَ هو إثباتُ عدالته ، ويُمَشَّى ما هو مثل ذلك على قاعدة «المثبت مقدمٌ على النافي» ؟ .

الطريق السابعة عشرة :

وهي طريق تُروى عن أرطاة بن المنذر ، عن المهاصر بن حبيب ، عن العرباض بن سارية .

وقال الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ : هذا إسنادٌ صحيحٌ لذاته .

وتوقفتُ أنا فيه إلى حين المراجعة والتأكد منه ، مع

اعترافي آنَذاك أنَّ رجال هذا السند ثقات .

وبعد البحث تبيَّنَ لي أنَّ هذه الطريق منقطعة كسابقتها ، فالمهاصرُ بن حبيب لم يسمع من العرباض بن سارية ، وأيَّدْتُ قولي هذا بأمورٍ مجتمعة ، وإليك التفصيل :

أولاً : ترجمة المهاصر بن حبيب .

ذكره البخاري في «تاريخه الكبير» ٨/٦٦ ، فقال :

مهاصر بن حبيب أبو ضمرة الزبيدي الشامي ، سمعَ منه معاوية بن صالح ، والأحوص بن حكيم .

وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٨/٤٣٩ ـ ٤٤٠ :

مهاصر بن حبيب أخو ضمرة بن حبيب الزبيدي الشامي ، روى عن أبي ثعلبة الخشني وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن . روى عنه معاوية بن صالح ، وثور بن يزيد ، والأحوص بن حكيم . سمعتُ أبي يقولُ ذلك . قال : سُئِلَ أبي عنه ، فقال : لا بأسَ به .

أمَّا ابنُ حبَّان فأورده في «ثقاته» في مواضع ثلاثة :

فقال ٥/٤٥٤ : مهاصر بن حبيب الزبيدي ، من أهل الشام ، يروي عن جماعة من الصحابة ، روى عنه أهل الشام ، مات سنة ثمانٍ وعشرين ومئة .

وقال ٧/٥٢٥ ـ ٥٢٦ : مهاصر بن حبيب ، أخو ضمرة بن حبيب الزبيدي من أهل الشام ، كنيتُه أبو ضمرة ، يروي عن الشاميين : سليمان بن حبيب وغيره . روى عنه معاوية بن صالح والأحوص بن حكيم .

وقال ٥/٤٢٧ : مهاجر بن حبيب الزبيدي ، يروي عن أسد بن كرز وله صحبة ، روى عنه أرطاة بن المنذر ، وأخافُ أن يكون هو مهاصر بن حبيب الزبيدي .

وذكره خليفة بن خياط في «طبقاته» فقال ص ٣١١ و ٣١٤ :

مهاصر بن حبيب ، زُبيدي حمصي ، ماتَ سنة ثمانٍ وعشرين ومئة .

قلت : فمن هٰذه التراجم يتضح لنا :

أنَّ المهاصر بن حبيب يروي عن أبي ثعلبة الخشني ،

وأسد بن كُرز ، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن ، وسليمان بن حبيب .

فبهذا يجتمع لنا أنه يروي عن ثلاثة من الصحابة :
العرباض ، أسد بن كرز ، أبو ثعلبة الخشني .

وليس من دليل أنه روىٰ عن واحدٍ منهم مصرِّحاً بالسماعِ أو التحديث ، وبهٰذا يكونُ الاحتمالُ في انقطاعِ سنده إليهم مرجَّحاً جدّاً على ما سنُفَصِّلُه فيما يأتي .

= وحديثُه عن العرباض ، هو هذا الحديث .

= وحديثه عن أسد بن كرز عند الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠١) ، وفي «مسند الشاميين» (٦٩٨) من طريق بقية بن الوليد ، عن أرطاة بن المنذر ، عن المهاصر عن أسد بن كرز . ورُوي من طريق أخرى عن بقية عنده في «الشاميين» (٦٨٦) فقال : «ضمرة بن حبيب» بدل المهاصر .

٣ وحديثه عن أبي ثعلبة الخُشني .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥١١) من طريق محمد بن حرب ، عن الأحوص بن حكيم ، عن مهاصر بن

حبيب ، عن أبي ثعلبة مرفوعاً .

وأخرجه الطبراني ٢٢/ (٥٩٣) من طريق عيسى بن يونس ، حدثنا الأحوص بن حكيم ، عن حبيب بن صهيب ، عن أبي ثعلبة به .

وأخرجه الطبراني أيضاً (٥٩٤) من طريق يزيد ، عن الأحوص بن حكيم ، عن حكيم بن صُهيب ، عن أبي ثعلبة به .

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٨٣٢) من طريق عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي ، عن الأحوص بن حكيم ، عن المهاجر بن حبيب ، عن مكحول ، عن أبي ثعلبة به .

* فالناظرُ في هذه الأسانيد والتراجم ، يعلَمُ أنَّ طبقةَ المهاصر بن حبيب المتوفى سنة (١٢٨ هـ) هي من طبقة أخيه «ضمرة بن حبيب» المتوفى سنة (١٣٠ هـ) ، وليسَ هناك نَصٌّ أنه سمعَ من الصحابة ، وروايتُه عن مثلِ سليمان بن حبيب يَدُلُّ على تأخُّرِه .

فحديثُه عن أسد بن كرز فيه نظر بينه وبين ضمرة ، على

خلاف . وليس فيه أي إشارة إلى السماع أو التحديث .

وحديثُه عن أبي ثعلبة الخشني فيه اضطراب بينه وبين حبيب بن صهيب ، وحكيم بن صهيب ، والمهاجر بن حبيب !

ومع هذا فإنَّ رواية البيهقي وضَّحت أنَّ المهاصر (أو المهاجر) لم يسمع ، بل لم يدرك أبا ثعلبة الخُشني ، وأنَّ بينهما مكحولاً الشامي .

ومكحول على أنه أيضاً ممن يروي عنه المهاصر ، وأنه أقدمُ من المهاصر نفسه لم يُدرك أبا ثعلبة الخشني كما في «التهذيب» ، فكيف بمن هو بعدَه في الطبقة ، أقصد المهاصر ، أنَّى له أن يُدرك أبا ثعلبة الخشني ؟!

قلت : ويُلاحظ أنَّ ابن حبان تردَّد في طبقة المهاصر بن حبيب ، فجعله مرة في التابعين ، وجعله أخرى في أتباع التابعين .

ثانياً : يبقى أوضح ما في المهاصر بن حبيب حديثه عن العرباض بن سارية .

والعرباض بن سارية اختُلف في وفاته .

فقال خليفة بن خياط في «طبقاته» ص ٣١ : ماتَ في فتنة ابن الزبير ، أي نحو سنة (٧٢ هـ) .

وقالْ أبو مسهر والواقدي : تُوفي سنة (٧٥ هـ) .

وقال دُحيم (في ترجمة يحيى بن أبي المطاع من التهذيب) : والعرباض قديمُ الموتِ .

وقال المزي في «تهذيبه» ص ١٥١٨ مؤكِّداً كلام دُحيم :

«روى عنه الأكابرُ : عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، وجُبير بن نُفير ، وهذه الطبقة» . قلت : وعبد الرحمٰن بن عمرو متوفى سنة (١١٠ هـ) ، وجُبير بن نُفير متوفى سنة (٧٥ هـ) أو بعدَها بقليل .

ولا شَكَّ أنَّ طبقة المهاصر بن حبيب هي بعدَ ذلك .

فالرواية المشتهرة عن العرباض بن سارية في هذا الحديث هي رواية عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي . والذي يرويه عن عبد الرحمٰن :

خالد بن معدان وفاته سنة (١٠٣ هـ)

ويحيى بن جابر الطائي وفاته سنة (١٢٦ هـ)
وضمرة بن حبيب وفاته سنة (١٣٠ هـ)

وهؤلاء الثلاثة كلهم حمصيون، والعرباض بن سارية كان في حمص. وهُم أولى من المهاصر بن حبيب في إدراك العرباض بن سارية وأشهر في الراوين وطلب الحديث. فهذا خالد بن معدان تُوفي سنة (١٠٣ هـ)، ومع هذا فلم يسمعه من العرباض، بل سمعه بالوساطة، وهو أقدم طبقةً من المهاصر المتوفى سنة (١٢٨ هـ).

ثالثاً: إذا نظرنا إلى الراوين عن العرباض بن سارية، وجدنا أنَّ المزي قد أصابَ في ذكره أنَّ الراوين عن العرباض هم من أكابر التابعين. وأنَّ المتأخرين حُكِمَ عليهم أنهم أرسلوا الحديث عن العرباض بن سارية. وإليك التفصيل:

جبير بن نفير: مات سنة (٧٥ هـ) وكانَ جاهلياً أسلم في خلافة أبي بكر.

حبيب بن عُبيد الرحبي: قديم أيام عمر عندما كان عمير بن سعد الأنصاري على حمص.

أبو رهم السمعي : مختلف في صحبته .

عبد الرحمن بن عمرو السلمي: ماتَ سنة (١١٠ هـ) ، وصَرَّح بالسماعِ من العرباض .

عبد الرحمن بن ميسرة : مجهول .

حكيم بن عمير : بالعنعنة ، وفي الإسنادَ ضعيف .

يحيى بن أبي المطاع : صَرَّح بالسماع ، وقال علماءُ الشام : السماعُ وهمٌ ، لأنه متأخرٌ .

خالد بن يزيد الشامي (وهو خالد بن زيد أبو عبد الرحمن) : وهو في طبقة المهاصر بن حبيب . قال المزي : أرسلَ عن العرباض بن سارية وشرحبيل بن السمط وهما صحابيان . وباقي رواياته عن التابعين الأكابر .

والسببُ الذي حكمَ من أجله المزي بالإرسالِ فيما نرى هو الطبقة ، فإنه لا يحتمل السماعَ منهما ، شأنه في هذا شأنُ المهاصر بن حبيب .

أبو حازم سلمة بن دينار: توفي سنه (١٣٤ هـ) وهو في طبقة المهاصر أيضاً .

قال ابنُه ليحيى بن صالح : مَنْ حدَّثَكَ أنَّ أبي سمع من أحدٍ من الصحابة غير سهل بن سعد ، فقد كذبَ .

قلت : وسهل هذا تُوفي سنة (٨٨ هـ) ، وقيل : (٩١ هـ) .

سعيد بن هانيء : مات سنة (١٢٧ هـ) ، صَرَّح بالسماعِ ، لكن روايته في إسنادِها نظرٌ .

وهناك آخرون مجاهيل ، مثل : عبد الله بن أبي بلال ، وأم حبيبة بنت العرباض . . .

فأنتَ تَرى هنا أنَّ المتأخرين في الرواية عن العرباض فيها انقطاعٌ وإرسالٌ . وغالبُ الروايات ، بل جميعُها المتصلة الصحيحة عن العرباض هي من روايات القدماء من التابعين . والمهاصر بن حبيب من المتأخرين .

رابعاً : علمنا أنَّ المهاصر بن حبيب أخو ضمرة بن حبيب ، وكلاهما في طبقة واحدة ، فمن الغرابة أن يرويه ضمرة بالواسطة ، على أنه متمكن من سماع العرباض بن سارية ، لرواية أخيه له دون الواسطة . والذي أخشاه أن يكون المهاصر أخذه من أخيه أو عبد الرحمن بن عمرو

والشاميون مشهورون بالإرسال ، يروون عمَّن لم يسمعوا . وقد نَبَّه على هذا الذهبي فيما سبقَ ذكرُه .

خامساً : ليسَ أحدٌ من الذين ترجموا المهاصر بن حبيب صَرَّحَ ولو بالإشارةِ أنه سمعَ العرباض بن سارية .

سادساً : ليس للمهاصر بن حبيب عن العرباض غير هذا الحديث ، ولم يصرِّح فيه بالسماع . وقاعدةُ جمهور المتقدّمين من النقّاد أنّ الرواية تقتضي الاتصال وتدلُّ عليه إذا ثبتَ اللقاءُ بينِ المعنعن والمعنعن عنه ولو مرّة واحدة ، وكان الراوي بريئاً من تهمة التدليس . وهذا هو الذي عليه رأي الحذاق كابن المديني ، والإمام البخاري ، وأكثر الأئمة .

لذا تجدُ كثيراً منهم يُعلُّون الحديثَ بأنَّ فلاناً لم يسمع من فلان ، والمقصودُ به أنّه لم يُصرِّح بالسماعِ في حديثه ولو مرةً واحدة ، ولا يكفي فيه الإدراك .

ومن الأدلّة على أنَّ هذا المعنى هو المقصود :

ما قال **أحمد بن حنبل** في عبدالله بن عوف عن أنس .

قال : قد رآهُ ، وأمَّا سماع فلا أعلمُ . وجزمَ أبو حاتم بأنه لم يسمع منه .

ومنه ما قيل لأبي حاتم : سَمِعَ عبد الله بن حبيب السلمي من عثمان ؟ فقال : رَوَى عنه لا يذكُر سماعاً .

وقال في حصين بن جندب : قد أدركَ ابنَ مسعود ، ولا أظنه سمعَ منه .

وقال أبو حاتم الرازي أيضاً : لم أختلف أنا وأبو زرعة وجماعة من أصحابنا أنَّ الزهري لم يسمع من أبان بن عثمان شيئاً ، وكيف سمع منه وهو يقول : بلغني عن أبان ، لا إنه لم يدركه ، قد أدركه ومن هو أكبر منه ، ولكن لا يثبتُ له السماعُ منه ، كما أنَّ حبيب بن أبي ثابت لا يثبتُ له السماعُ عن عروة ، وقد سمعَ ممن هو أكبر منه غير أنَّ أهلَ الحديث اتفقوا على ذلك ، واتفاق أهل الحديث على شيءٍ يكون حجةً .

قلت : ومَنْ طالعَ كتب المراسيل لابن أبي حاتم والعلائي يجدُ أنَّ كثيراً مما يُعَدُّ انقطاعاً كانَ لسبب عدم بيان السماعِ في الحديث ، لا من أجلِ أنه لم يُدركه . أذكُرُ هنا

أمثلة قليلة صريحة العبارة بأنَّ الراوي لم يصرح بالسماع، من قبل النقاد القدماء، لنرى مدى اعتمادهم على مثل القاعدة المشهورة عن البخاري .

١ ـ **شعبة بن الحجّاج قال** : أدركَ أبو العالية عليّاً ولم يسمع منه. قال ابن رجب: ومرادُه أنه لم يرِدْ سماعُه منه، ولم يكتفِ بإدراكِه، فإنَّ أبا العالية سمعَ ممن هو أقدم موتاً من علي. . «علل ابن رجب» ٥٩٧ .

٢ ـ **يحيى القطان قال** : لا يصحُّ لسعيد بن المسيب سماعٌ من عبد الرحمن بن أبي ليلى . «العلائي» ١٨٥ .

٣ ـ **الواقدي قال** : عبد الرحمن بن صبيحة التميمي لم يُذكَرْ له سماعٌ ولا صحبة . «العلائي» ٢٢٢ .

٤ ـ **علي بن المديني قال** : طلحة بن عبد الله بن عوف لا يثبتُ له سماعٌ من زيد بن ثابت . وقال : عكرمة مولى ابن عباس لا أعلمُه سمع من أحدٍ من أزواج النبي ﷺ . «العلائي» ٢٠١ و ٢٣٩ والأمثلة كثيرة .

٥ ـ **أحمد بن حنبل قال** : لا نعرفُ للحسنِ سماعاً من عتبة بن غزوان . «العلائي» ١٦٤ وعليه أمثلة كثيرة أيضاً .

٦ ـ **البخاري قال** : لا يُعرف لأبي بردة سماعٌ من واثلة بن الأسقع .

وقال : لا نعرف لعبد الحميد بن سالم سماعاً من أبي هريرة . «العلائي» ٢٠٤ و ٢٢٠ وغير ذلك كثير جدّاً .

٧ ـ **الترمذي قال** : زيد بن أسلم لا نعرفُ له سماعاً من أبي هريرة . «الغلائي» ١٧٨ وفي الباب غيرُه بكثرة .

٨ ـ **أبو حاتم . سألَه ابنُه** : خالد بن معدان عن أبي هريرة متصل ؟ فقال : قد أدركَ أبا هريرة ولا يُذكَرُ له سماعٌ . «العلائي» ١٧١ وغيرُه كثير .

٩ ـ **أبو زرعة قال** : عائذ الله أبو إدريس الخولاني لم يصحّ له سماعٌ من معاذ . «العلائي» ص ٢٠٥ وفي الباب غيره .

١٠ ـ **أبو حفص الفلاس** : قال ابن المديني : لم يسمع القاسم بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود من ابن عمر شيئاً . قال أبو حفص الفلاس : لا أشكّ ، إلا أنه قد لقيه . «العلائي» ٢٥٣ .

١١ ـ **البرديجي قال** : لا يصحُّ لقتادة سماعٌ من

أبي سلمة بن عبد الرحمٰن . «العلائي» ٢٥٦ .

١٢ ـ **عبد العزيز النخشبي قال** : لا يُعرفُ سماع سلامة الكندي عن علي ، والحديث مرسل .

١٣ ـ **ابن عبد البر قال** : عبد الرحمٰن بن العباس بن عبد المطلب وُلِدَ على عهدِ النبي ﷺ ولم يُذكر له رؤية ولا سماعٌ . «العلائي» ٢٢٣ .

١٤ ـ **ضياء الدين المقدسي قال** : أبو قلابة البصري لا يُعرف له سماعٌ من عائشة . «العلائي» ٢١١ . وانظر ٢١٠ و ٢٤٢ .

١٥ ـ **الدارقطني قال** : لا يثبت سماعُ سعيد بن المسيب من أبي الدَّرداء . . «علل ابن رجب» ٥٩٣ .

وأكتفي بهٰذه النماذج ، وغيرُها كثيرٌ جداً ، لو أردتُ إيرادَه لطالَ في غير موضعه ، ولكن تذكُرُ هنا أقوالَ أهل العلم في هذه المسألة .

نبدأ ذلك **بقول مسلم** الذي يُنكر أن يكون السماعُ شرطاً في صحة الحديث . فمما قال في مقدمة «صحيحه» ١/ ٢٩ ـ ٣٠ :

القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً : أنَّ كُلَّ رجلٍ ثقة روى عن مثله حديثاً ، وجائزٌ ممكنٌ له لقاؤه والسماعُ منه لكونهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ وإن لم يأتِ في خَبَرٍ قَطُّ أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلامٍ ، فالرواية ثابتة ، والحجةُ بها لازمة إلا أن يكونَ هناك دلالة بينة أنَّ هذا الراوي لم يلقَ من رَوَى عنه ، أو لم يسمع منه شيئاً . فأمَّا والأمرُ مُبهَمٌ على الإمكان الذي فَسَّرْنا ، فالرواية على السماعِ أبداً حتى تكونَ الدلالةُ التي بيَّنا .

وادَّعى الإمام مسلم إجماعَ العلماء على ذلك ، وأنه لم يُخالفه أحدٌ من أهل العلم سَلَفَ .

ولا أريدُ أن أُطيلَ بنقض كلامِ الإمام مسلم رحمه الله ، ولكن أكتفي بذكر بعض أقوال العلماء فيه :

١ ـ قال النووي في «شرح مسلم» ١ / ١٢٨ :

وهذا الذي صارَ إليه مسلم قد أنكره المحققون ، وقالوا : هذا الذي صار إليه ضعيف ، والذي رَدَّه هو المختارُ الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن علي بن المديني والبخاري وغيرهما .

٢ ـ قال ابن رجب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» ٥٨٩ ـ ٥٩٩ :

وأمَّا جمهور المتقدمين فعلى ما قالَه ابن المديني والبخاري ، وهو القولُ الذي أنكره مسلم على من قاله .

وما قالَه ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم من أعيان الحفّاظ ، بل كلامهم يدلُّ على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي ، فإنهم قالوا في جماعة من الأعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة ، وقالوا مع ذلك : لم يثبت لهم السماع منهم ، فرواياتُهم عنهم مرسلة ، منهم الأعمش ، ويحيى بن أبي كثير ، وأيوب ، وابن عون ، وقرة بن خالد رأوا أنساً ولم يسمعوا منه ، فرواياتُهم عنه مرسلة . كذا قال أبو حاتم . وقاله أبو زرعة أيضاً في يحيى بن أبي كثير .

وقال أحمد في يحيى بن أبي كثير : قد رأى أنساً ، فلا أدري سمع منه أم لا؟

ولم يجعلوا روايته عنه متصلة بمجرد الرؤية ، والرؤية أبلغ من إمكان اللقي . وكذلك كثير من صبيان الصحابة

رأوا النبي ﷺ ، ولم يصحَّ لهم سماعٌ منه ، فرواياتُهم منه مرسلة كطارق بن شهاب وغيره . . .

ثم ذكر أمثلة كثيرة تُبيِّنُ صحة كلام الإمامين البخاري وعلي بن المديني وغيرهما . ثم قال :

وكلامُ أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم في هذا المعنى كثير جدّاً ، يطولُ الكتابُ بذكرِه ، وكله يدورُ على أن مجرد ثبوتِ الرواية لا يكفي في ثبوتِ السماعِ ، وأنَّ السماع لا يثبتُ بدون التصريح به . وأنَّ رواية مَن روى عمَّن عاصرَه تارة بواسطة ، وتارة بغير واسطة يدلُّ على أنه لم يسمع منه ، إلا أن يثبت له السماع منه من وجهٍ .

وكذلك رواية من هو من بلد عمن هو ببلد آخر ، ولم يثبت اجتماعُهما ببلد واحد يدُلُّ على عدم السماع منه .

وكذلك كلام ابن المديني ، وأحمد ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والبرديجي وغيرهم في سماع الحسن من الصحابة كله يدور على هذا ، وأن الحسن لم يصحَّ سماعُه من أحدٍ من الصحابة إلا بثبوت الرواية عنه أنه صرَّح بالسماع منه ونحو ذلك ، وإلا فهو مرسل .

فإذا كانَ هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام ، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله وصحيحه وسقيمه مع موافقة البخاري وغيره فكيف يصحُّ لمسلمٍ ـ رحمه الله ـ دعوى الإجماع على خلاف قولِهم ، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولِهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفّاظ المعتد بهم على هذا القول ، وأنَّ القولَ بخلاف قولِهم لا يُعرفُ عن أحدٍ من نُظرائهم ، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم .

ويشهَدُ لصحةِ ذلك حكاية أبي حاتم كما سبق اتفاق أهل الحديث على أنَّ حبيب بن أبي ثابت لم يثبت له السماع من عروة مع إدراكه له ، وقد ذكرنا من قبل أنَّ كلامَ الشافعي إنما يدلُّ على مثل هذا القول ، لا على خلافه ، وكذلك حكاية ابن عبد البر عن العلماء ، فلا يبعد حينئذٍ أن يقال : هذا هو قول الأئمة من المحدثين والفقهاء .

٣ ـ ذكر مسلم في «المقدمة» أنَّ كثيراً من الأخبار الصحاح عند أهل العلم جاءَت بالعنعنة ولم يُذكر فيها سماعٌ . فمن ذلك أنَّ عبد الله بن يزيد الأنصاري وقد رأى النبي ﷺ ، وقد روى عن حذيفة وعن أبي مسعود الأنصاري ، وعن كل واحد منهما حديثاً يُسنده إلى

النبي ﷺ ، وليس في روايته عنهما ذكر السماع منهما ، ولا حفظنا في شيءٍ من الروايات أنَّ عبد الله بن يزيد شافه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط ، ولا وجدنا ذكر رؤيته إياهما فيِ رواية بعينها . ولم نسمع عن أحدٍ من أهل العلم ممن مَضى ولا ممن أدركنا أنه طعن في هذين الخبرين اللذين رواهما عبد الله بن يزيد عن حذيفة وأبي مسعود بضعفٍ فيهما ، بل هُما وما أشبههما عند مَنْ لاقينا من أهل العلم بالحديث ، من صحاح الأسانيد وقويِّها . . .

ذكر هذا المثال وغيرَه **العلائي** في «جامع التحصيل» نقلاً عن الإمام مسلم .

واعترضَه فقال :

والإجماع ممنوعُ (يعني على هذا الأمر) ، ثم إنَّ جميعِ ما ذكر مسلم من الأمثلة خاصة لا تَعُمُّ ، ويمكنُ أن يكونَ قبول الأئمة لذلك لقرائن اقترنت بها أفادت اللقاء ، فإنَّ الحكم على الكليات بحكم جزئي لا يطرد ، فقد يكون لكل حديث حكم يطلع فيه على لقاء أو سماع .

ثم إنَّ ما ذكرنا من أمثلته هنا قد ثبتَ في كلها السماع ،

وغَفَلَ عنه مسلم رحمه الله حالةَ كتابته هذا الفصل ، فحديث عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود خرجه البخاري في كتاب المغازي (٤٠٠٦) من «صحيحه» . . . وأمَّا رواية النعمان . . . فقد خرجها مسلم بصريح السماع . . .

قلت : وأكتفي بهذا القدر من البيان ليكون كالنموذج على مثل هذه المسألة ، ولو أردت الاستقصاء في المسألة لفعلتُ ، ولكنَّ هذه الرسالة لغير هذا كُتبت [١] .

---

(١) فإذا رَفَض الشيخ ـ حفظه الله ـ هذه القاعدة التي مشى عليها علي بن المديني والبخاري وغيرهما ، لَزِمَه أن يَرُدَّ ما قيلَ فيه مرسلٌ وثبتَ فيه الإدراك . . ، وهذا ما لم يفعلْه في كتبِهِ !!

الحكم على الحديث في ضوء الطرق السابقة

١ - ثبت في الطرق السابقة ما يلي :

٢ ـ رواية : «حجر بن حجر» وهمٌ .

٣ ـ رواية : «عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي» هي المشهورة .

٤ ـ رواية : «عم خالد بن معدان» إن لم تكن وهماً ، فالمقصودُ به عبد الرحمٰن .

٥ ـ رواية : «جُبير بن نفير» منكرة .

رواية : «عبد الرحمٰن بن أبي بلال» أو «ابن أبي بلال» وهمٌ .

٦ ـ رواية : «عوف الأعرابي عن رجل . .» إنما هو عبد الرحمٰن السلمي .

٧ ـ رواية : «سعيد بن خثيم ، عن رجلٍ» هو عبد الرحمٰن السلمي .
٨ ـ رواية : «يحيى بن أبي المطاع» لم يسمع العرباض ، فهو منقطع .
٩ ـ رواية : «المهاصر بن حبيب» لم يسمع العرباض ، فهو منقطع .

قلت : فهذه الطرق والروايات ليس فيها إلا عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، وهو مدارُ الحديث . ورواية يحيى بن أبي المطاع ، ورواية المهاصر بن حبيب ، وكلتاهما فيهما انقطاع ، لم يسمعا من العرباض بن سارية . فالترجيح عندنا يقتضي أن يكونا سمعا الحديث من عبد الرحمٰن السلمي نفسه لأسباب :

ـ أنهم جميعاً من حمص .
ـ أنَّ الانقطاع في الروايتين من جهة واحدة ، فيمكنُ أن يكونَ واحداً هو عبد الرحمٰن السلمي ، الذي عليه مدارُ الحديث .

والشيخ الفاضل محمد ناصر الدين الألباني حكم بمثلِ هذا في كتبه في مواضع ، منها حديث معاذ «ثكلتك أمك يا

معاذ ، وهل يكب الناس في النار على وجوههم أو على مناخرِهم إلا حصائدُ ألسنتهم» . . . فقد رواه عن معاذ :

أبو وائل : عند الترمذي ، وابن ماجه ، وأحمد .
وشهر بن حوشب : عند أحمد .
عروة بن النزال : عند أحمد .
ميمون بن أبي شبيب : عند الحاكم .
عطية بن قيس : عند أحمد .

فهؤلاء خمسة رووا الحديث عن معاذ ، وكلهم لم يسمعوا من معاذ .

قال الشيخ الألباني الفاضل في «الإرواء» ٢ / ١٤٠ ـ ١٤١ :

هذا ويتلخص مما تقدّم أنَّ جميع الطرق منقطعة في مكان واحد منها . . . . . ولا يمكن القولُ فيها إنه يقوي بعضُها بعضاً ، لأنَّ جميعَها متحدةُ العلة ، وهي سقوط تابعيّها منها ، ويجوز أن يكون واحداً ، وعليه فهي حينئذٍ في حكم الطريق الواحد ، ويجوز أن يكونَ التابعي مجهولاً ، والله أعلم .

قلت : وذهل الشيخ عن طريق عطية بن قيس ، فظنها متصلة ، وليس كذلك ، وقد رجعَ عن القولِ بالاتصالِ إلى الانقطاع [١] .

فالناظر في طريقة الشيخ الألباني الفاضل ، يَرَى أنَّ ما قلتُه ما خرجت فيه عن قاعدته : أنَّ الانقطاعَ من جهة واحدة ، والمشهور بهذا الحديث عبد الرحمٰن السلمي ، فالاحتمالُ والراجح أن يكونَ الساقط من السند هو عبد الرحمٰن نفسه ، لأنَّ الساقط راوٍ من طبقته ، . . .

(١) في اتصال تلفوني بيني وبينَه .

حول
عبد الرحمن بن عمرو السلمي

إذن مدارُ الحديث - واللّهُ أعلم - على عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي .

وقبلَ الخوض في الحكمِ عليه ، نذكرُ ترجمتَه من كتب الرجال :

قال البخاري في «التاريخ الكبير» ٥/٣٢٥ :

عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، سمعَ عرباضَ بن سارية ، سمع منه خالد بن معدان ، وضمرة بن حبيب الشامي ، وروى عنه عبد الأعلى بن هلال .

وطريقةُ ابن حبان في كثير من تراجم البخاري أنه ينقلها في كتابه «الثقات» ، إذا كان الراوي من مجاهيل الحال المسكوت عن جَرْحِهم .

فقال ابن حبان في «الثقات» ٥/١١١ :

عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، يروي عن العرباض بن سارية الفزاري ، روى عنه خالد بن معدان ، وضمرة بن حبيب .

ولم أرَ له ترجمةً في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ، على أنَّ ابن القطان أشارَ أنَّ له فيه ترجمة ، ولم يقل فيه شيئاً .

وزادَ المزي في «تهذيبه» ورقة ٨٠٧ : روى عن عُتبة بن عبد السلمي ، روى عنه ابنه جابر بن عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، ومحمد بن زياد الألهاني ، ويحيى بن جابر الطائي .

وذكر ابن أبي حاتم في «الجرح» ٢/٤٩٩ في ترجمة جابر بن عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي : روايته عن أبيه ، عن كعب .

وذكره ابن سعد في «طبقاته» ٧/٤٤٩ ، وقال : ماتَ سنة عشر ومئة في خلافة هشام بن عبد الملك .

وقال ابن حجر في «التهذيب» : وذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين .

قلت .

فالناظرُ في هذه الترجمة يرى أنَّ عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي تعرَّى عن التوثيق والتجريح ، وليس من الذين يُعْرَفُ حالُهم ، سكتوا عنه جميعاً لا سيَّما أنه قليل الحديث ، فإنه لا يعرَفُ له إلا هذا الحديث ، وقد يكون له حديثان آخران !

وذكرُ ابن حبان له في «ثقاته» لا يعني توثيقه ، وإنما هي قاعدتُه في ذكرِ المسكوتِ عن جرحهم ، وخاصةً إذا كانَ له ذكرٌ في كتاب البخاري الكبير ، لهذا وُصِمَ ابنُ حبَّان بالتساهُلِ على أنه قد يتشدد أحياناً كما في كتابه «المجروحين» .

وطريقةُ ابن حبان أنه يذكرُ المجاهيل ومجاهيل الحال في كتابه «الثقات» حتى يتبين له ضعفه أو نكارةُ حديثه . وأحياناً كان يذكُر رواةً في «ثقاتِه» هو لا يحتجُّ بهم . . .

لذا أرى بعد هذا أنَّ عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي

مجهولُ الحالِ كما قال ابن القطان في «الوهم والإِيهام» ، وأكَّدَ ذلك ابن رجب الحنبلي فقال فيه : ليس ممن اشتُهر بالعلم والرواية . ثم ابن حجر العسقلاني ، فقال في «التقريب» ٣٤٧ : مقبول . وهذا الاصطلاح وضَّحه في مقدمة كتابه ، فقال : مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يُترَك حديثُه من أجلِه ، وإليه الإِشارةُ بلفظ : مقبول حيث يُتابَعُ ، وإلاَّ فليِّنُ الحديث .

قلت : ولعلَّه لو قال : مستور أو مجهول الحال ، لكانَ أقربَ أيضاً ، وقد عرَّفه بقولِه : مَنْ روى عنه أكثر من واحد ولم يُوَثَّقْ .

ذاك أنَّ توثيق ابن حبان ليس بمعتمد .

وقد فَعَلَ هذا في كثير من التراجم ، فقال : مستور ، أو مجهول الحال .

مناقشة الألباني
عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي

أمَّا الشيخ الفاضل محمد ناصر الدين الألباني ، فينهجُ نهجاً آخر في مثل عبد الرحمٰن السلمي ، أقصدُ التراجم التي روى عنها جمعٌ ، ووثقهم ابن حبان .

فقالَ مثلاً في طريق عبد الرحمٰن هذه كما فيِ «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٢٧) :

وهذا إسنادٌ صحيح . رجالُه كلهم ثقات معروفون غير عبد الرحمٰن بن عمرو هذا ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وروى عنه جماعة من «الثقات» ، وصحَّحَ له الترمذي ، وابن حبان ، والحاكم كما في «التهذيب» .

قلت : ويُفْهَمُ من هذا أنَّ عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي : ثقة أو صدوق .

وقد فَصَّلَ الشيخُ قاعدتَه في مثل هذا في كتابه «تمـام المنّة» ، فقال ص ٢٥ ـ ٢٦ :

وإنَّ مما يجب التنبيه عليه أيضاً أنه ينبغي أن يُضَمَّ إلى ما ذكره المعلمي أمرٌ آخرُ هامٌّ ، عرفتُه بالممارسةِ لهذا العلم ، قَلَّ مَنْ نَبَّهَ عليه ، وغَفَلَ عنه جماهيرُ الطلاب ، وهو أنَّ من وثَّقه ابن حبان وقد روى عنه جمعٌ من «الثقات» ، ولم يأتِ بما يُنكر عليه ، فهو صدوقٌ يُحتجُّ به .

ثُم ذكرَ الشيخ الأدلـةَ على قـاعـدتـه تلك ، فقـال ص ٢٠٤ :

والآنَ أقـدمُ الشواهـد الدالـةَ على صواب مسلكي من أقوالِ أهل العلم :

١ ـ قال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزبـادي : محلُّه الصدق . . روى عنه حيـوة بن شريـح وابن وهب ، وزيد بن الحباب ، ورشدين . قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالتُه . . . يريدُ أنه ما نَصَّ أحدٌ على أنَّه ثقة . . . والجمهـورُ على أنَّ من كان من المشـايـخ قـد روى عنـه جماعة ، ولم يأتِ بما يُنكر عليه أنَّ حديثَه صحيحٌ .

وأقرَّه على هٰذه القاعدة [العسقلاني] في «اللسان» ، وفاتهما أن يذكرا أنه في «ثقات ابن حبان» ٧/ ٤٦٠ .

وبناءً على هذه القاعدة التي كان منها انطلاقُنا في تصحيح الحديث ـ جرى الذهبي والعسقلاني وغيرهما من الحفّاظ في توثيق بعض الرواة الذين لم يُسبقوا إلى توثيقهم مطلقاً . فانظر مثلاً ترجمة أحمد بن عبدة الآملي في «الكاشف» للذهبي ، و «التهذيب» للعسقلاني .

وأمَّا الذين وثقهم ابن حبان وأقروه ، بل قالوا فيهم تارة : صدوق ، وتارة : محله الصدق . وهي من ألفاظ التعديل كما هو معروف ، فهم بالمئات ، فأذكر الآن عشرةً منهم من حرف الألف على سبيل المثال من «تهذيب التهذيب» ليكون القراء على بينة من الأمر :

١ ـ أحمد بن ثابت الجحدري .
٢ ـ أحمد بن محمد بن يحيى البصري .
٣ ـ أحمد بن مصرف اليامي .
٤ ـ إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي .
٥ ـ إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأسدي .
٦ ـ إبراهيم بن محمد بن معاوية بن عبد الله .

٧ ـ إسحاق بن إبراهيم بن داود السواق .
٨ ـ إسماعيل بن إبراهيم البالسي .
٩ ـ إسماعيل بن مسعود بن الحكم الزرقي .
١٠ ـ الأسود بن سعيد الهمداني .

كلُّ هؤلاء وثقهم ابن حبان فقط ، وقال فيهم الحافظ ما ذكرته آنفاً من عبارتي التوثيق ، ووافقه في ذلك غيره من الحفّاظ في بعضهم وفي غيرهم من أمثالِهم ، ومن عادته أن يقول في غيرهم ممن وثقهم ابن حبان ، ممن روى عنه الواحد والإثنان : (مستور ، أو مقبول) كما حققتُه في موضع آخر . انتهى كلام الشيخ الألباني .

قلت : وما استنتجه غيرُ صحيح ، ولا حقيقةَ له ، وإليك التفصيل :

* أمَّا قولُ الذهبي في مالك بن الخير الزبادي ، وأنَّ الراوي إذا روى عنه جمعٌ ولم يأتِ بما يُنكر فهو ثقة وحديثه صحيح . فلا يقول به الشيخ ، وها هي كتبه كلُّها شاهدةً على ذلك ، على أنَّ ذلك الراوي ليس ممن وثقه ابن حبان ، ولم ينص الذهبي على هذا التقييد حتى نُسيره على ما فعل الشيخ الألباني .

إذن فما وجهُ الاستشهاد بكلام الذهبي إذا كان الألباني لا يقولُ به .

* وأمَّا أنَّ ابن حجر أقرَّه عليه ، فلا يُسَلَّمُ ، لأنه بخلافِ ما حكم على الرجال في مثلِ هذا الشأن في كتابه التقريب . وإليك بعض الأمثلة من حرف الميم في كتاب التقريب ، لا على الاستقصاء .

١ ـ مختار بن غسان .
٢ ـ مسلمة بن عبد الله بن ربعي .
٣ ـ مسلمة بن عبد الملك بن مروان .

فهؤلاء الثلاثة ذُكروا في التهذيب ، وروى عنهم جمعٌ ، ولم يُوَثَّقُوا .

حكم عليهم ابن حجر في كتابه «التقريب» بقوله : مقبول ، وغير هذه الأمثلة كثير .

* وهؤلاء الثلاثة أيضاً ذكرهم الذهبي في «كاشفه» ، ولم يحكم لواحدٍ منهم بالتوثيق أو التحسين . فأين القاعدةُ التي ذكرها ، والتي تُريدُ أن تحتكم إليها يا شيخَنا !

* وأمَّا أنَّ الراوي إذا وثقه ابن حبان وروى عنه جمعٌ ،

فيُبصر ويُفهم من كلامِ الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ أنَّ شأن هذا الراوي الصدق ، واعتمدَ في دراسته هذه على أقوال الحافظين الذهبي وابن حجر ، والأخير خاصة في كتابيه «التهذيب» و «التقريب» بالمقارنة .

قلت : ولي على هذه القاعدة وتأييد الشيخ لها ملاحظتان :

الأولى : أنَّ الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ مُقَلِّدٌ في هذه المسألة ، فلا يُنكر على مَنْ خالفَ تقليدَه بتقليد آخر ، كتقليد ابن القطان في قوله : مجهول الحال فيمن هذا شأنُه لأنَّ الأمرَ في كُلٍّ خالٍ عن الاجتهاد .

الثانية : أنَّ الشيخ دَعَّمَ قولَه بهذه القاعدة بكلام الحافظ ابن حجر ، ومعنى كلامه أنَّه سَبَرَ أقوالَهم في الرجال ، فتبين له أنَّ هذه طريقة ابن حجر في من وثقه ابن حبان ورَوَى عنه جمع . وعليه سارَ مقتدياً بهم .

فلم آخُذْ كلامَ الشيخ مسلَّماً ، وبحثتُ كما بحثَ ، هل فعلًا ابن حجر يقول هذا في «تقريبه» ، فتبيَّنَ لي أنَّ الشيخ فعلًا لم يسبرُ كلام ابن حجر ، وإنما اكتفى بأمثلة من حرف

الألف تقوِّي مذهبَه في هذه القاعدة .

وتبيَّنَ لي أنَّ الحافظ ابن حجر اضطرب جدّاً في كتابه «التقريب» فيمن وثقه ابن حبان وروى عنه جمع . وهذا يظهر في نموذج عشوائي أخذتُه من حرف الميم .

(١) مالك بن حمزة بن أبي أسيد : وثقه ابن حبان ، روى عنه ثلاثة ، (في التقريب : مقبول) .

(٢) محمد بن أبي هريرة : وثقه ابن حبان ، روى عنه (١٥) راوياً ، (في التقريب : مقبول) .

(٣) محرز بن سلمة : وثقه ابن حبان ، روى عنه (١٠) رواة ، يُقال : حَجَّ ثلاثاً وثمانين حجة (في التقريب : صدوق) .

(٤) محرز بن الوضاح : وثقه ابن حبان (قال محمود بن غيلان : كانَ مقبولَ القول ثقةً ، وقال مصعب بن بشير : وكان صدوقاً) روى عنه (٤) رواةٍ . (في التقريب : مقبول) .

(٥) محصن بن علي الفهري : وثقه ابن حبان ، روى عنه ثلاثة . (في التقريب : مستور) .

(٦) محمود بن آدم : وثقه ابن حبان ، روى عنه (١٠) رواة . (في التقريب : صدوق) .

(٧) مرقع بن صيفي : وثقه ابن حبان ، روى عنه (٥) رواة . (في التقريب : صدوق) .

(٨) مزاحم بن زفر التيمي : وثقه ابن حبان ، روى عنه (٧) رواة . (في التقريب : مقبول) .

(٩) مزاحم بن أبي مزاحم : وثقه ابن حبان ، روى عنه (٧) رواة . (في التقريب : مقبول) .

(١٠) مسلم بن أبي مرة : وثقه ابن حبان ، روى عنه (٣) رواة . (في التقريب : مقبول) .

(١١) مسلم بن زياد : وثقه ابن حبان ، روى عنه (٣) رواة . (في التقريب : مقبول) .

(١٢) مسلم بن مخراق مولى حذيفة : وثقه ابن حبان ، روى عنه (٣) رواة . (في التقريب : مقبول) .

(١٣) مسلم بن هيصم : وثقه ابن حبان ، روى عنه (٣) رواة . (في التقريب : مقبول) .

(١٤) مسلم بن يسار المصري : وثقه ابن حبان (وقال الدارقطني : يُعتبر به) ، روى عنه (٦) رواة . (في التقريب : مقبول) .

* اكتفيتُ بذكر هذه الأمثلة متتالية من حرف الميم (غير المحمدين) ، وهي نموذج للرواة الذين وثقهم ابن حبان وحدَه (أو مع إشارة لغيره) وروى عنهم جمع .

فهٰذه القائمة تَضُمُّ (١٤) راوياً .

ثلاثة حَكَمَ لهم في «التقريب» بـ : صدوق .
وواحد حَكَمَ له في «التقريب» بـ : مستور .
وعشرة حكم لهم في التقريب بـ : مقبول .

* فهل هٰذه الدراسة تفيد في منهج ابن حجر أن الراوي إذا وثقه ابن حبان وروى عنه جمع ، يكون صدوقاً ، أو محلُّه الصدق .

* الظاهرُ منها أنَّ أغلبَ الرواة ممن هذا شأنه ، يقولُ فيه التقريب : مقبول ، وهذه الكلمة تعني عند ابن حجر : مَنْ ليسَ له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يُترك

حديثُه من أجلِه ، وإليه الإشارةُ بلفظ : مقبول حيث يتابَعُ ، وإلا فليِّنُ الحديث .

والمستور أو مجهول الحال عنده أيضاً : هو مَنْ روى عنه أكثر من واحد ولم يُوثَّقْ .

* والذي يظهر عند ابن حجر أنه لا يجعل كبيرَ فرقٍ بين مَنْ روى عنه جمع أو روى عنه اثنان ، ووثقه ابن حبان . كما يظهر جلياً في حرف الميم إلى (مسلمة) ، وإليك هذه الأمثلة :

١ ـ محمود بن عمرو بن يزيد : مقبول .
٢ ـ مرزوق أبو عبد الله المدني : مقبول .
٣ ـ مروان بن رؤبة : مقبول .
٤ ـ مروان بن سالم : مقبول .
٥ ـ مسروح المؤذن : مقبول .
٦ ـ مسلم بن أبي سهل : مقبول .
٧ ـ مسلم بن قرظة : مقبول .

* وكذلك مَنْ روى عنه واحد ، ووثقه ابن حبان :

١ ـ مالك بن مالك بن جعشم : مقبول .

٢ ـ مالك بن أبي مريم : مقبول .
٣ ـ مالك بن مسروح : مقبول .
٤ ـ مبارك بن سعيد : مقبول .
٥ ـ المثنى بن عبد الرحمن الخزاعي : مقبول .
٦ ـ مختار بن صيفي الكوفي : مقبول .
٧ ـ مرزوق الثقفي : مقبول .
٨ ـ مري بن قطري : مقبول .
٩ ـ مسلم بن سلام الحنفي : مقبول .
١٠ ـ مسلم بن قرط : مقبول .
١١ ـ مسلم بن مخشي المدلجي : مقبول .
١٢ ـ مسلم بن يزيد السعدي : مقبول .

* وكذلك من رَوَى عنه جمع ، أو اثنان ولم يُوَثَّقُوا (وفي هذا دليلٌ أنه لم يلتفت إلى توثيق ابن حبان) :

* من روى عنه جمع ولم يوثق :

١ ـ مختار بن غسان : مقبول .
٢ ـ مسلمة بن عبد الله بن ربعي : مقبول .
٣ ـ مسلمة بن عبد الملك بن مروان مقبول .

* من روى عنه اثنان ولم يوثق :

١ ـ مالك بن مهران	:	مقبول .
٢ ـ المستنير بن أخضر	:	مقبول .
٣ ـ مسلم أبو عبد الله الخزاعي	:	مقبول .

* أمَّا مَنْ رَوَى عنه واحدٌ ولم يُوثق ، فاضطربَ فيه كما تَرَى :

١ ـ مالك الطائي	:	سكت عنه .
٢ ـ المثنى بن يزيد	:	مجهول .
٣ ـ المثنى بن يزيد الثقفي	:	مجهول .
٤ ـ محمود بن عيسى بن سعد	:	مقبول .
٥ ـ مخلد بن خالد بن عبد الله	:	مقبول .
٦ ـ مرزوق أبو بكر التيمي	:	مقبول .
٧ ـ مرة غير منسوب	:	لا يُعرف .
٨ ـ مسافر (شامي)	:	مقبول .
٩ ـ مساور الحميري	:	مجهول .
١٠ ـ مساور (غير منسوب)	:	مجهول .
١١ ـ مسلم بن جبير	:	مجهول .
١٢ ـ مسلم بن صفوان	:	مجهول . (صحَّح حديثه الترمذي)

١٣ ـ مسلم بن عبد الله : مجهول .
١٤ ـ مسلم غير منسوب : مجهول .
١٥ ـ المسور بن الحسن : مجهول .

* فإذا نظرت في هذه الأمثلة الآنفة الذكر كُلِّها ، تبيَّنَ لك أَنَّ ابن حجر لم يقرَّ له قرارٌ في مثلِ هـذه الأحكام ، واضـطرب فيها نـوعاً مـا ، وإذا أردنا أن نحكم بـالأغلبية عنـده ، تبين لنـا أنـه لا يلتفتُ إلى تـوثيق ابن حبـان في تراجمه .

وما فَعَلَه في حرف الألف ، رَجَعَ عنه في ما بعدُ .

ثم إنَّ الشيخ الألباني لم ينصف في حرف الألف ، ففعل ما في صالحِه ، وتركَ التراجم الذين قال فيهم ابن حجر : «مقبول» ، على أنهم روى عنهم جـمـع ، وروى عنـهم ابن حبان .

مثل : أحمد بن أيوب بن راشد الضبي .
وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله .
وإسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمي .
وأشعث بن إسحاق بن سعد الزهري .

وأمية بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي .

* والذي يظهر لي بعد ذلك كله من حيثُ توثيق ابن حبان ما يلي :

١ ـ ابن حبان مشهورٌ بذكر المجاهيل في كتابه «الثقات» ، وقد نَصَّ العلماء على أنَّ هؤلاء الرواة مجاهيل لا يعرفون ، والأمثلة في التهذيب كثيرة ، منها :

مالك بن أبي مريم .
المثنى بن عبد الرحمٰن الخزاعي .
مجالد بن عوف .
مري بن قطري .
مسلم بن قرط .

وقد يظهر جليّاً عند ابن حبان في «ثقاته» ٤/٩٦ ، فقال في «ثابت» غير منسوب : يروي عن ابن عباس ، روى عنه عمرو بن دينار ، ولا أدري مَنْ هو ، ولا ابنَ مَنْ هو ؟!

٢ ـ أنَّ مَنْ وثقه ابن حبان وروى عنه غير واحد ، فهو عند العلماء المتأخرين بين موثق ومضعف وهذا كثير في «التهذيب» ، فيما تكلم فيه غير ابن حبان أيضاً .

ولو عملنا إحصائية في توثيق ابن حبان ، لوجدناه وثَّقَ عدداً كبيراً من الضعفاء ، مما يجعلنا في حَذَرٍ من قبـولِ توثيقه في الثقات أنفسهم ، فكيف في غيرهم ، ثم كيف في مَنْ لم يوثقهم غير ابن حبان ، وقد علمنـا تساهُلَه في قاعدته ؟

٣ ـ مَنْ وثَّقَهُ ابنُ حبان وروى عنه اثنان أو ثلاثة أو أكثر: يكون مجهولَ الحالِ كما فَعَلَ ابن القطان في كتابه «الوهم والإيهام» .

مثل : محصن بن علي الفهري .
ومسلم بن زياد .
ومحمود بن عمرو بن يزيد .

وكما فعل الذهبي في :
مثل : محمود بن عمرو بن يزيد .
مسروح المؤذن .

وكما فَعَلَ ابن المديني في :
مثل : مسلم بن أبي سهل .

وهو الذي عَبَّرَ فيهم ابن حجر : بقوله : مقبول .

وكذلك جَهَّلَ أبو حاتم بعض الرواة الذين وثقهم ابن حبان ، وروى عنهم جمع كما في :

سعيد بن عبد الله بن جريج .

وعبد الرحيم بن كردم .

* بعد هذه الملاحظات في كتابي التقريب والتهذيب،

يتبين لك أنَّ القاعدة التي وضعَها الشيخ الألباني اعتماداً منه على ابن حجر ، كانَ ابنُ حجر نفسه بريئاً منها ، ولم يَقُل بها ، ولا طبقها في كتابه .

فإذا كان هذا اجتهاد الألباني

فلنا أيضاً اجتهادُنا ومخالفتنا ، بل موافقتنا لابن القطان في هذا .

* وعليه فإنَّ عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي : مجهول الحال كما قال ابن القطان ولا عبرةَ بالكثرةِ التي روت عنه ، ولا بتوثيق ابن حبان .

لذا قال ابن حجر في التقريب : مقبول .

منهج ابن القَطَّان الفاسي فيمن وثقه ابن حبان وروى عنه جمعٌ

لقد بَيَّنَ ابن القطان الفاسي في كتابه «الوهم والإيهام» السببَ الذي من أجلِه حَكَمَ على مَنْ رَوَى عنه جمع ثقات بجهالة الحال ، وثقه ابن حبان أو لم يوثقه . لأنه ممن لا يعتمد على توثيقه .

وأكتفي بذكر مثالٍ واحدٍ :

ـ عبد الرحيم بن كَرْدَمْ بن أرطبان .

روى عن الزهري .

وروى عنه جماعة منهم العقدي ، ومُعَلَّى بن أسد ، وإبراهيم بن الحجّاج .

قال أبو الحسن بن القطان :

قال ابن أبي حاتم : سألتُ أبي عنه ، فقال : مجهول .

قال ابن القطان :

فانظُر كيف عرَّفه برواية جماعةٍ عنه ، ثم قال فيه مجهول . وهذا منه صواب . «الميزان» ٢ / ٦٠٦ .

قلت : فهو يُرِيدُ أنَّه مُقَلِّدٌ للأئمة القدماء في مثلِ هذا الحكم ، وهو الأقربُ للمنقولِ والمعقولِ .

مدى التزام الشيخ الألباني بهٰذه القاعدة التي اختطَّها لنفسِه

بعد أن نقلنا وجهةَ نظرِ الشيخ في هذه القاعدة (من وثقه ابن حبان وروى عنه جمعٌ ثقات) كانَ لا بُدَّ من مراجعةِ بعضِ كتب الشيخ لبيان ما إذا كانَ طبَّقَها ، أم لم يُطبقها !!

فنظرتُ في «الضعيفة» / المجلد الرابع .

فما وجدتُه التفتَ إلى قاعدته هذه في مواطن كثيرة منه . وإليك بعض الأمثلة :

١ ـ مهدي بن عيسى :

قال ص ٢٢ : فإنّ المهدي هذا مجهولُ الحال كما قال ابن القطان .

[مع أنه وثَّقه ابن حبان ، وروى عنه يعقوب بن سفيان ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وفردوس الواسطي ، ويحيى بن

عبادة البحتري . انظر «الثقات» ٩/٢٠١ ، و «الجرح والتعديل» ٨/٣٣٧ ، و «اللسان» ٦/١٠٦ ، و «تاريخ واسط» ص ١٦٨] .

٢ ـ زكريا بن سلام :

قال ص ١١٩ متعقباً لتضعيف حديث :

ولكن المنذر بن بلال هذا لم أجدْ من ترجمه ، وزكريا بن سلام ترجمه ابن أبي حاتم من رواية جماعة من الثقات عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» .

[كذا قال ، على أنه على قاعدته يكونُ ثقةً أو صدوقاً] .

٣ ـ صالح بن أبي عُريب :

قال ص ١٤٣ في تضعيف سند حديث :

وشيخُه صالح بن أبي عريب ، قال ابن القطان : لا يُعرف حالُه ، وأمَّا ابنُ حبان فذكره في «الثقات» ، وقال الحافظ : مقبول .

[قال ذلك مع أنه يروي عنه جمع ثقات ، مثل الليث بن سعد ، وحيوة بن شريح . .] .

٤ ـ محمد بن الخطاب :

قال ص ٣١٧ : مجهولُ الحالِ .

[مع أنه وثقه ابن حبان ، وروى عنه جمع من الثقات . منهم مسلم بن إبراهيم ، وموسى بن إسماعيل أبو سلمة المنقري التبوذكي ، ومنصور بن أبي مزاحم] وانظر «الميزان» ٣/٥٣٧ .

٥ ـ العباس بن عبد الرحمٰن بن مينا :

قال ص ٣٧٩ : ثم إنَّ العباس بن عبد الرحمٰن بن مينا ليس بالمشهور ، ولم يوثقه غير ابن حبان ، ولذلك قال الحافظ في «التقريب» : مقبول .

[قال ذلك مع أنَّه يروي عنه ابن جُريج ، وابن إسحاق ، والحجّاج بن صفوان وغيرهم كما في «التهذيب»] .

٦ ـ عيسى بن هلال الصدفي :

قال ص ٤١٧ : وهذا سندٌ ضعيف ، عيسى بن هلال الصدفي في النفس من حديثه شيءٌ ، وقد وثقه ابن حبان ، وأشار الذهبي في «الكاشف» إلى تضعيف توثيقه بقوله : وُثِّقَ . وقال الحافظ : صدوق .

[كذا قال ، مع أنه روى عنه جمع منهم يزيد بن

أبي حبيب الثقة ، وكعب بن علقمة وغيرهما. . .] انظر «تهذيب الكمال» ورقة ١٠٨٥ .

قلت : والأمثلة على مناقضة هذه القاعدة في كتب الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ كثيرة . وأكتفي هنا أن أسوقَ مثالاً ممن روى عنه جمع ووثقه ابن حبان ، كيف يعترض الشيخ . . !

قال الشيخ الفاضل في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ٣/ ٩٤ :

وقال الترمذي : حديث حسن غريب . كذا قال ، وفيه عندي نظرٌ ، فإنَّ عمرو بن جارية وأبا أمية [الشعباني] لم يوثقهما أحدٌ من الأئمة المتقدمين غير ابن حبان ، وهو متساهلٌ في التوثيق كما هو معروف عند أهل العلم . ولذلك لم يوثقهما الحافظ في «التقريب» ، وإنما قال في كل منهما : مقبول ، يعني عند المتابعة ، وإلَّا فليس الحديث كما نَصَّ عليه في «المقدمة» من «التقريب» .

وقال في موضع آخر على نحو من هذا من «الضعيفة» ١/ ١٩٤ :

وتوثيق ابن حبان لا يعتمد عليه كما سبق التنبيه عليه مراراً ، فلا يُغْتَرَّ به .

هل تصلُحُ طرقُ حديث العرباض للمتابعة

تبيَّنَ لنا إذن مما سبقَ أنَّ عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي فيه جهالـةُ حالٍ ، ولكن جاءَت طرقٌ أُخـرى غيرُه بينت أنها خطأ .

منها : متابعة حجر بن حجر ، وجُبير بن نُفير ، وابن أبي بلال ، وسعيد بن خُثيم .

وكنتُ قـد جالستُ الشيـخ الفاضـل المحدث محمـد نـاصـر الـدين الألبـاني ـ حفـظه الله ـ في منـاقشـة هـذا الحديث . فكانَ من رأيه أنَّ هذه الطرق لو سَلَّمنا ضعفَها لانجبرت بمجموعِها . قال : ألا تعتقد معي أنَّ هذه الطرق يتقوى بعضُها ببعض .

فقلتُ له حينئذٍ : هٰذه الطرقُ أخـطاءٌ من الرواة ، ولا يمكنُ للخطأ أن يتقوَّى بخطأ آخر ، وإن تكرَّرَ .

قلت : وعندي نماذج كثيرة على مثل ما أقول . وكتاب «علل الدارقطني» ، و «علل ابن أبي حاتم» مليئان بالطرق والروايات للحديث الواحد ، ولا يصحُّ فيها إلا طريق ، والطرق الأخرى من أخطاء الرواة . وإليك بعض الأمثلة :

* من كتاب «علل ابن أبي حاتم» الجزء الأول :

١ ـ ص ١٩٥ ـ ١٩٦ . ذكر طريقين عن عاصم ، عن زر بن حُبيس ، عن صفوان بن عسَّال مرفوعاً فقال أبو زرعة : هذا حديث منكر خطأ ، إنَّما هو عاصم ، عن زر ، عن عمَّار موقوفاً . . .

٢ ـ ص ١٩٦ ـ ١٩٧ . طريق عكرمة بن عمار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «ثلاثٌ هُنَّ حقٌّ على كل مسلم» قال أبو زرعة : يقولون : عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن رجل ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ ، وهو الصحيح .

٣ ـ ص ١٩٧ ـ ١٩٨ . قال : سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سليمان بن كثير ، عن الزهري ، وعن يحيى ،

عن سعيد بن المسيب ، عن جابر أن النبي ﷺ كان يخطب إلى جذع نخلته ، فحنَّت . وذكر الحديث . فقالا : هذا وهمٌ ، إنما هو يحيى بن سعيد ، عن حفص بن عبد الله ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، فأمَّا من حديث الزهري فهو عمّن حدثه عن جابر ، عن النبي ﷺ . وانظر ص ١٩٩ .

٤ ـ ص ١٩٨ . حديث رواه حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن هشام ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة . . . قال (أبو حاتم وأبو زرعة) : هذا وهمٌ ، إنما هو عن ابن سيرين ، عن النبي ﷺ مرسل ، ليس فيه ذكر أبي هريرة . . .

٥ ـ ص ١٩٨ . سألتُ أبي عن حديث رواه المقدمي ، عن معتمر بن سليمان ، عن حُميد ، عن أنس . . قال أبي : هذا خطأ إنما هو عن حميد عن الحسن ، بدل أنس .

٦ ـ ص ٢٠١ . سألتُ أبي عن حديث رواه ابن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . . . قال أبي : هذا عندي غلط ، لأن الناس يروونه عن يحيى بن أبي كثير ، عن علي بن سلمة ، عن

أبي هريرة . موقوف ، وهذا أشبهُ .

٧ ـ ص ٢٢٥ . سألتُ أبي عن حديث رواه شعبة ، عن عمرو بن دينار ، عن أبي السوار قال : سألتُ ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاني . قال أبي : هذا خطأ رواه ابن عيينة ، فقال : عن عمرو ، عن أبي الثور ، عن ابن عمر ، وهو الصحيحُ . قلت لأبي : ممن الخطأ ؟ قال : من شعبة .

٨ ـ ص ٢٣٥ . سألتُ أبي عن حديث رواه سعيد بن عامر ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن أنس . . قال أبي : أخطأ فيه سعيد بن عامر ، إنما هو شعبة ، عن أبي بشر ، عن أبي عمير بن أنس ، عن عمومته ، عن النبي ﷺ .

وأكتفي بهذا المقدار كالنموذج ، لأنَّ هناك من الأمثلة المئات . . .

* من كتاب «علل الدارقطني» الجزء الرابع :

١ ـ ص ٧ . حديث يرويه إسرائيل وسفيان الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى ، عن علي وخالفهما علي ، والحسن ابنا صالح ، ويوسف بن

إسحاق بن أبي إسحاق ، ونصير بن أبي الأشعث ، وأبو يعقوب الإفريقي ، فرووه عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن علي .

وقال إسحاق بن منصور : عن الحسن بن صالح ، عن أخيه علي ، عن أبي إسحاق ، عن رجل لم يُسَمَّ ، عن علي .

وخالفه يحيى بن آدم فقال : عن الحسن بن صالح ، عن أخيه ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن علي .

ورواه هارون بن عنترة : عن أبي إسحاق ، عن مهاجر المدني ، عن عطية بن عمر ، عن علي .

ورواه حسين بن واقد : عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي .

قال الدارقطني : وأشبهها بالصواب قولُ من قال : عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن علي .

٢ ـ ص ١٤ . حديث يرويه إبراهيم بن الحجّاج ، عن

حماد بن سلمة ، عن هشام بن عروة ، عن عبد الرحمٰن بن الحارث ، عن علي . قال الدارقطني : وهو وهم .

وقال أسود بن عامر شاذان ، عن حماد بن سلمة ، عن هشام بن عمرو ، عن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام ، عن علي . قال الدارقطني : وهو الصحيحُ .

والأمثلة كثيرة جداً لمن يريدُ ، في هذا الكتاب ، فلا داعي للإطالة بذكرِها .

* والشيخ الفاضل الألباني تبعهم في مثلِ ذلك في كتبه :

١ ـ ففي «الصحيحة» (١٦٦٠) . حديث رواه جمع عن الأعمش ، عن أبي عمرو الشيباني سعيد بن إياس الأنصاري[1] ، عن أبي مسعود .

فخالفَ أبان بن تغلب ، فقال : عن الأعمش ، عن أبي عمرو ، عن ابن مسعود .

---

(١) كذا في كتاب الشيخ ، وفيه وهمان : الأول : أنه سعدٌ سعيد والثاني : أنه ليسَ بأنصاري كيف يكون الشيباني أنصاريّاً ؟ .

قال الألباني : أبان بن تغلب ثقة احتجَّ به مسلم ، لكن رواية الجماعة أصحُّ .

٢ ـ وفي «الضعيفة» (١٩٦٥) . حديث اختلف فيه على قتادة من أربعة أوجه :

الأول : قتادة ، عن أبي الخليل ، عن صاحب له ، عن أم سلمة .

الثاني : مثله إلا أنه سمَّى الصاحب بـ «عبد الله بن الحارث» .

الثالث : مثله إلا أنه سمَّاه «مجاهداً» .

الرابع : مثله إلا أنه أسقط بين قتادة ومجاهد أبا الخليل .

قال الشيخ الفاضل : وهذا اختلاف شديد ، فلا بُدَّ من النظر والترجيح . . . ثم رجَّحَ الوجه الأول .

قلت : أكتفي بذكر هذه الأمثلة لبيان أنَّ الأسانيد بعضها قد يكون خطأً من الرواة ، فلا يمكنُ في هذه الحال أن يكون في المتابعات والشواهد ، ولا يكون هناك داعٍ لتتبع الطرقِ أصلاً ، لو كان المقصودُ من جمعها هو تقوية

وقد أحسنَ شيخُنا في مقولةٍ له ذكرها في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٧٨٢) ، قال :

«واعلَمْ أيُّها القارىء الكريم أنَّ مثلَ هذا التحقيق يكشف لطالب هذا العلم الشريف أهمية تتبع طرق الحديث والتعرُّف على هوية رواته ، فإنَّ ذلك يُساعد مساعدةً كبيرة جداً على الكشف عن علة الحديث التي تستلزم الحكم على الحديث بالسقوط ، وهذا ما لا يفعَلُه جماهيرُ المشتغلين بهذا العلم قديماً وحديثاً ، وحسبُك دليلاً على هذا الذي أقول موقف المنذري ، والهيثمي ، والمناوي من هذا الحديث ، وتقويتهم إياه ، وقد اغتَرَّ بهم بعضُ المتأخرين من المقلدين ، فهذا هو الشيخ عبد الله الغماري قد أورد الحديث. . .» .

الحديث بالطرق المذكورة فقط ، لأنَّ بعض ذلك قد يكفي .

نقدات العلماء لحديث العرباض

١ ـ قول ابن القطان الفاسي المتوفى سنة (٦٢٨) هـ .

في كتابه «الوهم والإيهام» ٢ / ٣٥ متعقباً عبد الحق الإشبيلي .

في بابٍ سمَّاه : ذكر أحاديث سكت عنها مُصحِّحاً لها وليست بصحيحة .

فقال ابن القطان ٢ / ٣٥ :

«وذكرَ من طريق أبي داود ، عن العرباض بن سارية صلّى بنا رسولُ الله ﷺ ذات يوم . . . فذكره وسكت عنه ، وليس بصحيح .

فإنَّ أبا داود ساقَه هكذا : حدثنا أحمد بن حنبل ، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا ثور بن يزيد ، حدثنا خالد بن معدان ، قال : حدثني عبد الرحمٰن بن عمرو

السلمي وحجر بن حجر قالا : أتينا العرباض بن سارية ، فذكره .

وحجر بن حجر هذا لا يُعرف ، ولا أعلَمُ أحداً ذكره . فأمَّا عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، فترجم البخاري وابن أبي حاتم باسمِه ، فأمَّا ابن أبي حاتم فلم يقل فيه شيئاً ، وأمَّا البخاري فإنه ذكر روايته عن العرباض . ورواية خالد بن معدان ، وضمرة بن حبيب ، وعبد الأعلى بن هلال عنه . ولم يَزِدْ .

فالرجلُ : مجهولُ الحالِ ، والحديث من أجلِه لا يصحُّ .

وقد رَوَى هذا الحديث الوليد بن مسلم بإسنادٍ آخر ، قال : حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر ، عن يحيى بن أبي المطاع ، عن العرباض بن سارية مثله .

وذكره البزار واختارَه .

وهو أيضاً لا يصحُّ ، فإنَّ يحيى بن أبي المطاع لا يُعرفُ بغيرِه ، وهو في شيءٍ من أهل الشام» !

وابن القطان هذا : هو أبو الحسن علي بن محمد بن

عبد الملك الفاسي المالكي المتوفى سنة (٦٢٨ هـ) قال الذهبي في «السير» ٣٠٧/٢٢ : علقتُ من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام» فوائد تَدُلُّ على قوةِ ذكائه وسيلان ذهنه وبصره بالعلل ، لكنه تَعَنَّتَ في أماكن ، ولَيَّنَ هشامَ بن عروة وسهيل بن أبي صالح ونحوهما .

قلت : وما ذكره في هذا الحديث ليس من التعنت المذكور ، فالفرقُ بين عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، ومثلِ هشام وسهيل كبيرٌ وواضح . ومثلُ هذا التعنت لم يخلُ منه المُحَدِّثون ، فإنك تجدهم أحياناً يردُّون رواية إمام أو أئمة ممن شُهد لهم بعظم القدر في الحديث والتوثيق .

٢ ـ ابن رجب الحنبلي : لم يُصَرِّح في كتابه «جامع العلوم والحكم» ١٠٩/٢ . . . بتصحيح الحديث أو تضعيفه . وإنما نَقَدَ طرق الحديث التي أتى بها . وفهمُ الضعف منه أقرب من غيره .

وَرَدَّ على الحاكم قولَه إن الحديث على شرطهما ، وقال : ليسَ الأمرُ كما ظَنَّه ، وليسَ الحديثُ على شرطهما ، فإنهما لم يُخرِّجا لعبد الرحمٰن بن عمرو

السلمي ، ولا لحُجرٍ الكلاعي شيئاً ، وليسا ممن اشتُهر بالعلم والرواية .

قلت : وهذا يؤيِّدُ كلام ابن القطان أنَّ عبد الرحمن بن عمرو السلمي مجهولُ الحال .

ثم جاء بطريق يحيى بن أبي المطاع ، سمعتُ العرباضَ ، فذكره . وبيَّنَ علَّةَ ضعف هذا الإسناد ، وهي الانقطاع ، ونبَّهَ على عدمِ الاغترار بظاهر إسنادِه الذي قد يحكم بجودته واتصالِه .

هل يُعْتَدُّ بتصحيح مَنْ صَحَّحه وقد عَرَفنا علة الحديث

من المعلوم في المنهج الصحيح أنَّ الدليلَ هو الحجةُ في التصحيح والتضعيف ، لا أقوالِ رجال قد يكونون متابعين في أقوالِهم لإمامٍ من أئمة الحديث المتساهلين في تصحيحهم أو غير العارفين ، فلو قال الشافعي مثلاً مقولةً وتابعَه على ذلك الشافعية كلهم ، فإنه لا يعني أنَّ الشافعي ـ لا بُدَّ ـ مُصيبٌ فيما أَخَذَ به ، على جلالة قدرِه . وكذلك لو أنَّ الترمذيَّ صَحَّح حديثاً ما وتابَعَه عليه البغوي ، والضياء المقدسي ، وغيرُهما من المتأخرين ، فإنه لا يعني أنَّ الترمذي مُصيبٌ في قولِه ، ولا أظُنُّ أنَّ أصلاً من أصولِ الدين ـ هو هذا الحديث ـ يغيبُ عمَّن وضعَ كتاباً في الصحيح ، لأنَّ كل الكتب تفتقر إليه إنْ صحَّ عند أصحابها ، كحديث «إنَّما الأعمالُ بالنيات» . . .

وقـد كنتُ جالستُ حـولَ بحث هذا الحـديث شيخنـا الفاضل محمد ناصر الدين الألباني ، حفظه الله ، فأبدَى ـ جزاه اللّهُ خيراً ـ أنَّ هذا الحديث قـد صحَّحه الأئمـةُ ، وتتـابعـوا على نقلِه والاستشهـاد بـه ، فكيفَ تَـرُدُّ هـذا الحديث ، ولا تعتدُّ بتصحيحهم ؟!

فأجبتُ أنَّ تصحيحَ المتساهلين لا يُعْتَدُّ به إذا عَرَفنا أنَّ للحديث علَّةً يُضعَّفُ الحديثُ بها ، أقولُ : ولم يوردْ هذا الحديثَ مُصَحَّحاً إلَّا المتساهلونَ من المتقدمين ، وتابَعَهم على ذلك المتأخرون ، وأكثرُ بضاعتهم التقليد ، وإليـك التفصيل في أقوالِهم :

١ ـ الترمذي :

قال في «جامعِه» عقب حديث (٢٦٧٦) : هذا حديث حسنٌ صحيحٌ ، ونقَلَه عنه كـذلك : الحـافظ المزي في «التحفة» ٧/ ٢٨٩ ، والزركشي في «المعتبـر» ص ٧٦ ، وغيرُهما .

قلت : والـطرق التي ذكرهـا هذا الإمـام هي : طريق عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، وطريق حجر بن حجر وقد بيَّنا سابقاً ما فيهما من جهالةٍ وضعف .

والإمامُ الترمذي معروفٌ بالتساهُلِ في الحديث ، وقد نبَّهَ جمعٌ من العلماءِ عليه ، منهم الحافظ الذهبي في كتابه «الميزان» :

قال ٣/٤٠٧ وقد ذكر حديثاً في ترجمة كثير بن عبد الله المزني صحَّحه الترمذي ، فقال عقبه : فلهٰذا لا يعتمدُ العلماءُ على تصحيح الترمذي .

وقال ٤/٤١٦ : فلا يُعتد بتحسين الترمذي .
وقال ٣/١٤ : حسَّنَه الترمذي ، فلم يُحسنْ .

ورَدَّ الشيخ الفاضل الألباني ـ حفظه الله ـ على الغماري في مقدمة «السلسلة الضعيفة» ٣/٣٠ ، لأنه لا يقبلُ كلام الذهبي هذا وينقضُه .

فقال : تساهُلُ الترمذي إنكارُه مكابرةٌ لشهرتِه عند العلماء ، وقد تتبعتُ أحاديث «سننه» حديثاً حديثاً ، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث ، أي : قريباً من خُمس مجموعها (!) ليس منها ما قوَّيتُه لمتابعٍ أو شاهد .

وقال الحافظ ابن حجر في نكتِه على ابن الصلاح : إنَّ الترمذي حسَّنَ أحاديث فيها ضعفاء وفيها من رواية

المدلِّسين ، ومَنْ كَثُرَ غَلَطُه وغير ذلك ، فكيفَ يُعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة !

وكذلك قلتَ ـ يا شيخَنا ـ في «رياضَ الصالحين» ص ٨ :

أمَّا تحسينُ الترمذي وتصحيحُه ففيه تساهُلٌ كبيرٌ .

وقلتَ في «الضعيفة» (١٥٤٩) : تحسينُ الترمذي كانَ السببَ في تورُّط الشيخ الغُماري .

وقلتَ في «الضعيفة» ١/ ٣٦ : وأمَّا تحسينُ الترمذي له فلا حُجَّةَ فيه بعد قيامِ المانعِ من تحسين الحديث . والترمذي متساهلٌ في التصحيح والتحسين ، وهذا شيءٌ لا يخفى . .

٢ ـ ابن حبان :

أوردَ هذا الحديث في «صحيحه» برقم (٥) من طريق عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، وحجر بن حجر الكَلاعي .

قلت : ومن المعلوم عند أهلِ الحديث أنَّ ابنَ حبان من المتساهلين في توثيق الرجال ، وقد يكونُ متشدِّداً في الجرح .

وشيخنا الألباني ـ حفظه الله ـ كتبه حافلةٌ بذكر تساهُلِ ابن حبَّان في التصحيح والتوثيق ، أكتفي من ذلك بما ذكر في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ١ / ١١٥ :

ومن المعلومِ أنَّ توثيقَ ابن حبان مما لا يَعتَدُّ به أهلُ هذا الشأنِ ، وقد فَصَّلتُ القولَ في تحقيق ذلك في رَدِّي على الشيخ الحبشي . ولذلك لم يعبأ الحافظ بتوثيق ابن حبان لكنانة .

٣ ـ البَزَّار :

نقلَ عنه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ٢ / ١٨٢ بإسنادِهِ إليه قولَه : حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين حديث ثابت صحيحٌ . وهو أصحُّ إسناداً من حديث حُذيفة : «اقتدوا باللذين من بعدي» ، لأنه مختلَفٌ في إسنادِه ، ومتكَلَّمٌ فيه من أجلِ مولى ربعي ، هو مجهولٌ عندهم .

وذكره أيضاً ابن حجر في «تلخيص الحبير» ٤ / ١٩٠ ، واقتصرَ على قولِه : وهو أصحُّ إسناداً من حديث حُذيفة ، ولم يذكر حكمه في الحديث .

وبيَّنَ ابن القطَّان الفاسي في «الوهم والإيهام» ٢ / ٣٥ أنَّ

الطريق التي اعتمدَها واختارها البزّار في هذا الحديث هي طريق يحيى بن أبي المطاع ، عن العرباض بن سارية . وأنَّ هٰذه الطريق لا تصحُّ ، فانتفت دعوى البزّار في تصحيح الحديث بعدم صحةِ الطريق التي لجأ إليها .

وقد فَصَّلَ في رَدِّ هٰذه الطريق الإمام ابنُ رجب في كتابه «جامع العلوم والحكم» ٢ / ١١٠ ـ ١١١ فقال عقب هذه الرواية :

وهـذا في الظاهـر إسنادٌ جيِّـدٌ مُتَّصلٌ ، ورواتُـه ثقـاتٌ مشهورون ، وقد صَرَّح فيه بالسماع ، وقد ذكر البخاري في «تـاريخـه» ٨/٣٠٦ أنَّ يحيى بن أبي المـطاع سمـعَ من العرباض اعتماداً على هذه الـرواية ، إلَّا أنَّ حُفَّـاظ أهل الشـام أنكروا ذلـك ، وقالـوا : يحيى بن أبي المطاعِ لم يسمع من العرباض ولم يلقَه . وهذه الرواية (التي صرَّحت بالسماع) غَلَطٌ ، وممن أنكر ذلك أبـو زرعة الـدمشقي ، وحكاه عن دُحيم ، وهؤلاء أعرفُ بشيوخِهم من غيرهم ، والبخاري ـ رحمه الله ـ يقع له في «تاريخه» أوهام في أخبار أهل الشام .

«تنبيه» : أخشى أن يكون في النقل عن البزار غلط ،

وأنَّ البزَّار لم يُصحح الحديث ، وإنَّما فَهِمَ الناقل من قوله : «هو أصحُّ إسناداً من حديث حذيفة» أنه فيه إشارة لتثبيت حديث العرباض ، ذاك أنِّي لم أجدْ أحداً ذكرَ تصحيحه للحديث غير ابن عبد البر ، ونقلَه ابن حجر في «التلخيص» ولم يذكُر غير قوله : «هو أصحُّ . .» ، وكذلك فإنَّ الذين جمعوا الأقوال في هذا الحديث كابن رجب والزركشي . . لم يذكروا عن البزَّار أنه صَحَّحَهُ .

قلت : ثم إنَّ البزَّار ليسَ ممن يعتمد في قضايا التصحيح كالمتثبتين ، فإنَّ عنده تساهُلاً واضحاً كما نبَّهَ على هذا غيرُ واحد ، واتُّهم بأنه كثير الغلط كما قال الذهبي في نقده لبيان الوهم والإيهام ص ١٣١ .

٤ ـ الحاكم :

أخرجه في «المستدرك» ١ / ٩٥ ـ ٩٦ من طريق ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي ، عن العرباض بن سارية .

قال عقبَه : هذا حديث صحيح ليس له علةٌ ، وقد احتجَّ البخاري بعبد الرحمٰن بن عمرو وثور بن يزيد . وروى هذا الحديث في أول كتاب الاعتصام بالسنّة ، والذي عندي

أنهما رحمهما الله توهَّما أنه ليس له راوٍ عن خالد بن معدان غير ثور بن يزيد . وقد رواه محمد بن إبراهيم بن الحارث المخرج حديثه في الصحيحين عن خالد بـن معدان .

وأخرجه الحاكم من هذه الطريق ، وقال :

هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطهما جميعاً ، ولا أعـرفُ له علةً .

قلت : وكلامُ الحاكم هذا منقوضٌ بما يلي :

أولاً : إنَّ عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي لم يحتج به البخاري ، وليس له ذكرٌ في «صحيحه» قط ، وليس هـو على شرطه ، وليس له فيه توثيق .

وقد تعقب قولَ الحاكم : ابنُ الملقِّن في «البدر المنير» (٦/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦) ، فقـال : عبد الـرحمٰن لم يخـرج لـه أصلاً . انظر «المعتبر» .

ثانياً : إنَّ البخاري لم يَرْوِ هـذا الحديث كمـا زعم ، وإنما رَوَى حديثاً فيه بعضُ حديث العرباض ، وهو قولُه : «وإياكم ومحدثاتِ الأمور» فأخرجه البخاري (٧٢٧٧) من طـريق مرة الهمـداني يقول : قـال عبد الله : «إنَّ أحسنَ

الحديث كتابُ اللّهِ ، وأحسنَ الهدي هَدْيُ محمد ﷺ ، وشَرَّ الأمور محدثاتُها ، وإنَّ ما تُوعَدُونَ لآتٍ ، وما أنتُم بمعجزين» . وهذا موقوف على ابن مسعود .

ثالثاً : إنَّ التوهُّم الذي ذكره الحاكم لا أصلَ له ، وليس هو المشكلة في الحديث ، أو العلة المضعفة له ، لأنَّه لو صَحَّ ما زعمَ الحاكم ما صَحَّ أن يكونَ على شرطهما بانتفاء العلة التي ذكرها . ذاك أنَّ عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي سيبقى هو العلة ، ولم يُخرجا له ولا أحدُهما .

وممن تعقَّبَ الحاكمَ في ذلك ابنُ رجب في «جامع العلوم والحكم» ٢ / ١١٠ ، فقال :

ليسَ الأمرُ كما ظنَّهُ ، وليس الحديثُ على شرطِهما ، فإنَّهما لم يُخَرِّجا لعبد الرحمٰن بن عمرو السُّلمي ولا لحُجْرٍ الكَلاعي شيئاً ، وليسا ممن اشتهر بالعلم والرواية .

قلت :

ولو تركنا هذا كُلَّه جانباً ، لمَا كان تصحيحُ الحاكم لهذا الحديث دليلاً على صحتِه ، لأنه لا يكاد يُعتبر بتصحيحه لشدةِ تساهُلِه فيه ، وقد تكلَّمَ فيه العلماء من أجلِ ذلك ،

ومن أجل أوهامٍ شنيعة وقعت له في كتابه . وإليك بعضَ النصوص فيه :

قال الذهبي في «الميزان» ٣/٦٠٨ في ترجمة الحاكم : إمامٌ صدوق ، ولكنه يُصحِّحُ في «مستدركه» أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك ، فما أدري هل خَفِيَت عليه ، فما هو ممن يجهل ذلك ، وإنْ عُلِمَ فهو خيانة عظيمةٌ .

وقال في «السير» ١٧/١٧٥ : في «المستدرك» شيءٌ كثير على شرطهما ، وشيءٌ كثيرٌ على شرطِ أحدهما أو كليهما ، وفي الباطن لها عِلَلٌ خفيَّة مؤثرة ، وقطعة من الكتاب إسنادُها صالحٌ وحسنٌ وجَيِّدٌ ، وذلك نحو ربعه ، وباقي الكتاب مناكير وعجائب ، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهَدُ القلبُ ببُطلانِها .

وقال ابن حجر في «اللسان» ٥/٢٣٣ : والحاكم أَجَلُّ قدراً ، وأعظمُ خَطراً ، وأكبرُ ذكراً من أن يُذكَرَ في الضعفاء ، لكن قيل في الاعتذار عنه أنه حَصَلَ له تَغَيُّرٌ وغفلةٌ في آخرِ عمرِه ، ويدُلُّ على ذلك أنه ذكر جماعةً في كتاب الضعفاء له ، وقطع بترك الرواية عنهم ، ومَنَعَ من

الاحتجاجِ بهم ، ثم أخرجَ أحاديث بعضِهم في «مستدركه» وصحَّحها .

قلت : والشيخ الفاضل الألباني ـ حفظه الله ـ اعترضَ علينا في تضعيف هذا الحديث أنَّا خالَفْنا العلماء في تصحيح الحديث ، ومنهم الحاكم .

على أنَّ كتب الشيخ مليئة بتوهيم الحاكم في تصحيحه . أذكر على سبيل المثال من «سلسلة الأحاديث الضعيفة» في المجلد الرابع الأحاديث ذات الأرقام التالية : (١٥٠٣) و(١٥٠٤) و(١٥١٢) و(١٥١٤) و(١٥٢٨) و(١٥٣١) و(١٥٤٩) . . .

٥ ـ ابن عبد البَرّ :

تابعَ فيه قولَ البزَّار ، فقال في «جامع بيان العلم وفضله» ١٨٢/٢ : هو كما قال البزَّار ، حديث عرباض حديث ثابت ، وحديث حذيفة حديث حسن . . .

قلت :

وهذا منقوضٌ بأمرين :

الأول : أنَّ ابن عبد البَرِّ هو في الأغلب ناقلٌ ومُقَلِّدٌ .

فتابعَ في هذا غيرَه . . . والكلامُ المنقولُ عنه في «التهذيب» واضحٌ في أنَّه متأثِّرٌ بكلامِ غيرِه من الأئمة ، وكانَ يبني أحكامَه عليهم ، وكأنَّه هنا لمَّا رأى كثرة الطرق وتصحيح بعض الأئمة له تابعَهُم في ذلك ، وصحَّحه .

الثاني : أنَّه فَهِمَ من كلامِ البَزَّار : «وهو أصحُّ إسناداً من حديث حذيفة» أنَّ حديثَ حذيفة عنده حسنٌ . وهذا لا يصحُّ .

فإنَّ البزَّار يضعف هذا الحديث فيما نَقَلَ عنه ابن حجر في «تلخيص الحبير» ٤/١٩٠ ، وعَلَّلَ تضعيفه له ، وشاركه في هذا التضعيف ابنُ حزمٍ أيضاً .

قلت : وهذا أوضحُ ممَّا ذكر وفَهِمَ ابن عبد البر ، وبما أن البزَّار يضعف حديث حذيفة ، ويقول في حديث العرباض : «هو أصحُّ إسناداً من حديث حذيفة» ، فإنه يُشْعِرُ من كلامِ البزَّار أنَّ في حديث العرباض شيئاً ، لم يُبيِّنْهُ ، وفي نقلِ ابن عبد البرِّ نَظَرٌ !!

٦ ـ أبو نعيم الأصبهاني :

قال في «المستخرج على صحيح مسلم» ١/٣/١ كما

نقَلَ عنه الألباني في «الصحيحة» (٩٣٧) : حديث جَيِّدٌ من صحيح حديث الشاميين .

وزادَ ابن رجب في «الجامع» ٢ / ١٠٩ قولَه : ولم يتركْهُ البخاري ومسلم من جهةِ إنكارٍ منهما له .

قلت :

هٰذه دعوى بلا بيِّنة ، أينَ الدليلُ على أنَّ البخاري ومسلماً لم يتركا الحديث من جهةِ إنكارٍ منهما له ، وكيف يترك البخاري ومسلم مثلَ هذا الأصلِ العظيم إذا كانَ صحيحاً عندهما .

ثم إنَّ زعمَه أنه حديث جَيِّدٌ لا يعدو أمرين :

الأول : أن يكون قَلَّدَ في دعواه هذه كالحاكم مثلاً ، أو الترمذي ونحوهما . .

الثاني : أن يكونَ هذا محضَ اجتهاد ، فأينَ الدليلُ على جودته ؟ لا سيَّما أنه من المتأخرين الذين يقومُ علمُهم على التقليد في الغالب .

٧ ـ أبو العباس الدغولي :
صحَّح الحديث فيما نَقَلَ الزركشي في «المعتبر» .

وأبو العباس الدغولي : هو محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الله السرخسي المتوفى سنة (٣٢٥ هـ) . مترجم في «السير» ١٤/ ٥٥٧ ـ ٥٦٢ .

قلت : وقد ذُكر من الحفاظ ، ولم ينصُّوا أنه كانَ من المتبصرين في علمِ الرجال وعللِه ، ولا أحوالُ روايته تدُلُّ على ذلك ، ولا اعتمد في كتب الجرح والتعديل ، بل لم يُذكر له آراءٌ في الرجالِ ، وكم من حافظ للحديث لم يعتمد في التجريح والتعديل ، بل أصحابُ هذا العلم لو قالوه لم يُسَلَّم ذلك إلاَّ بالبحث والعلم . . .

٨ ـ البغوي :

قال في «شرح السنّة» (١٠٢) عقب الحديث : هذا حديث حسنٌ .

قلت :

البغوي في هذا مُقَلِّدٌ ومستأنسٌ بكلام الترمذي ، وهذا من أمثلة واضحة في كتابه لِمَنْ نَظَرَ فيه . وليسَ هو بذاك المتمكن في قضايا الرجال ، وتناولته النقداتُ فيما أبداه منها .

٩ ـ ابن العربي :

قالَ : وصَحَّ أنه قال : «**عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء . .**» الحديث . كما في «السير» للذهبي ١٨ / ١٩٠ .

١٠ ـ الضياء المقدسي :

قال في كتابه «اتباع السنن واجتناب البدع» عقب حديث العرباض (٢) : حديث صحيح .

قلت :

وهـذا منهم تقليدٌ ، وإلاَّ فـأينَ البينة ، وهمـا من المتأخرين ! ثم إنَّ ابنَ العربي يقلِّدُ الترمذي في أحكامِه على الغالب ، وأمَّا الحافظ الضياءُ فإنه يحكم على ظاهر الأسانيد ، فوقَعَ في أخطاء كثيرة ، منها ما ذكر ابن حجر في «الفتح» ٩/ ٥٩٥ .

١١ ـ الذهبي :

قـال شيخنا أبـو عبد الـرحمٰن في تحقيق «السنّـة» في حديث العرباض (٢٧) : قال الحاكم : صحيحٌ ليس لـه علة ، ووافقـه الـذهبي . انـظر «تلخيص المستـدرك» ١/ ٩٦ .

قلت :

وقـد أكثر الشيـخ الألباني ـ حفـظه الله ـ من ذكر هـذه

الموافقات في كتبِه ، وانتقدَ أكثرَها ، حتى شَنَّعَ عليه في مواضع من كتبِه .

فمن ذلك حديث في «غاية المرام» (٢٧) قال فيه : قُلتُ : فلمَ إذن وافقَ الحاكم على تصحيح إسنادِه ؟! وكم له من مثلِ هذه الموافقات الصادرة عن قلةِ نظرٍ وتحقيق .

ومن ذلك حديث (١٨) قال فيه : وقال الحاكم : صحيح ، ووافقه الذهبي ، وذلك منه تَسَرُّعٌ وقلة تحقيق .

قلت : وأنا عندي مخرج للإمام الذهبي في هذين الحديثين ، ولكن لا طائل في ذكرِه الآن ، لأنَّ الأوهام التي نسبها الشيخ له كثيرة في كتبه ، بل لا يكاد يُنْتَقَدُ الحاكم إلا والذهبيُّ معه .

لذا أقول :

إنَّ نسبةَ هذه الموافقات للإمام الذهبي فيها إجحافٌ كبيرٌ في حَقِّه ـ رحمه الله ـ واتهامٌ في غير محلِّه ، ولو أمعنَ النظرَ في كتابه «تلخيص المستدرك» لعلمَ أنَّ ما فيه من الأخطاء الفادحات لا يمكن أن يتعمَّدَها الذهبي أو يغفل عنها[1] .

(١) وقد أخبرني أخي الفاضل الدكتور بشار عوَّاد معروف ، أنَّ الذهبي اختصر هذه الكتب في مقتبل عمره ، فمن الطبيعي أن =

وما في مقدمة كتابه ليس فيه إشارة أنه شرطَ لنفسه أو التزمَ أن يتكلَّمَ على الأحاديث، وإنَّما فيه كلامٌ عامٌّ هو : «هذا ما لخَّصَ. . ابنُ الذهبيِ. . ، فأتى بالمتونِ ، وعَلَّقَ الأسانيد ، وتكلَّمَ عليها» . وكأنه أرادَ : أنه تكلَّمَ على بعضها .

لأنَّ حالَ كتابه يُعلنُ بهذا .

ولأنَّ أولَ كتابه غير آخره ، فإنك تجدُ نَفَسَ الذهبي فيه يتغيَّرُ .

ولأنَّ الذهبي ليس ممن يجهَلُ أحكام كثيرٍ من أحاديث سكتَ عنها .

ولأنَّ الذهبي أشار في «السير» ١٧ / ١٧٦ أنه لم يتتبع الحاكم في أحكامِه ، وأنَّ تلخيصه يحتاج إلى النظر فيه لمعرفة ما أصابَ فيه الحاكم وما أخطأه .

قال الذهبي عن «المستدرك» : وبكُلِّ حالٍ ، فهو كتابٌ مفيد قد اختصرتُه ، ويعوزُ عملاً وتحريراً .

فقطعت جهيزةُ قولَ كل خَطيب .

= يقع في مثل هذه الأوهام . قلت : والقرائن كلُّها تشير إلى صحَّةِ ما ذكر لي ، لا سيَّما في هذا الكتاب .

هل تصحيحُ من تقدم ذكرُه دليلُ على التصحيح

اضطرني الشيخ الفاضل الألباني ـ حفظه الله ـ أن أذكُرَ هذا التفصيلَ السابق ، لأنه اعترضني بقولِه : كيف تُضعف حديثاً ، صحَّحه أولئك ؟! كيف تُضَعِّفُ حديثاً لم تُسبق إليه منْ قبلُ ؟

فقلتُ له : إنَّ ابن القطان سبقني إليه ، فضعَّفَه .

فقال لي : بل إنَّ ابن القطان ضَعَّفَ الطريق ، ولم يضعف الحديث .

فذكرتُ له مكانه في «الوهم والإيهام» كي يرى أنَّ الحديث مُضَعَّفٌ عنده بطرقِه ، وأنه اعترض عبد الحق الإشبيلي في تصحيحه له ، كما أنَّ ابن حجر في «التهذيب» نقلَ عن ابن القطان تضعيفه هذا .

ثم إنَّ منهجَ الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ لا يعتمدُ إلا على الدليل في التصحيح والتضعيف ، فكيفَ يُطالبني الشيخ بأمرٍ هو لا يُقرُّه أمامَ البحث العلمي .

فها هو قال في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ٤ / ٣٢٣ :

ومما سبقَ تعلمُ أنَّ المناوي قد خالفَ المنهج العلمي في هذا الحديث ، فإنه أَقرَّ الترمذي على تحسينه ، والحاكم على تصحيحه !! ثم زَعَمَ في «التيسير» أنَّ إسنادَه صحيحٌ !! واغترَّ به الغُماري كعادتِه ، فأوردَه في «كنزِه» .

وأورَدَ حديثاً آخر في «الضعيفة» (١٠٢٨) فيه مجهول .

ومع هذا فيقول :

وإذا عَرفتَ هذا ، فلا تغترَّ بقولِ النووي في «المجموع» : «هذا حديث حسنٌ» . ولا بقول الحافظِ نفسِه في «الفتح» : «إسنادُه حسنٌ» ، ولا بما نقلَه الصنعاني في «سبل السلام» عن «البدر المنير» أنه قال : «حديث صحيح ، صحَّحه جماعةٌ ، منهم ابن حبان ، والحاكم ، والنووي» .

قالَ الشيخ :

«لا تغتَرَّ بأقوالِ هؤلاء الأفاضل هنا جميعاً ، فإنَّهم ما أمعنوا النظر في سند الحديث ، بل لَعَلَّ جمهورهم اغتروا بسكوتِ أبي داود عنه ، وإلاَّ فقُل لي بربِّكَ كيف يتفقُ تحسينه مع تلك الجهالة التي صَرَّح بها من سبقَ ذكره من النقاد : الذهبي ، والعسقلاني ، والخزرجي ؟ بل كيف يتمشى تصريح ابن حجر بذلك مع تصريحه بحسن إسنادِه لولا الوهمُ أو المتابعةُ للغير بدون النظر في الإسناد ؟! ومن ذلك قول مؤلف «معارف السنن شرح سنن الترمذي» : «وهو حديث صحيح ، رجالُه ثقات كما قال البدر المنير» .

قلت :

وكذلك أوردَ حديثاً آخرَ في «غاية المرام» (٢٧) ، وقال :

قال الحاكم : حديث صحيح ولا أعرفُ لهِ علةً ، ووافقه الذهبي ، وقال البيهقي : وهذا إسنادٌ صحيح .

واعترضَ الشيخ أنَّ فيه عبد الله بن أبي الجعد ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال ابن القطان : مجهول الحال ، وقال

الذهبي في «الميزان» : وعبد الله هذا وإنْ كانَ قد وثق ففيه جهالة .

قلت : وهو ممن روى عنه جمع .

ولا أريد التطويل بذكر الأمثلة ، ولكن أريدُ أن أُثبتَ أنَّ المنهج العلمي الصحيح في مناقشة الأحاديث يجب أن يكونَ بعيداً عن التأثُّر والتقليد ، وإلاَّ فإنَّا قد نقع في خطأ سبقونا إليه ، والذي قد لا يجعلنا نطمئن إليهم كثيراً أنَّ أصحابَ هذا العلم من الذين فاقوا أهلَ عصرِهم ، لم يتناولوا مثلَ هذه الأحاديث تصحيحاً ، وإعراضُهم عنها قد يعني شيئاً !! لذا يجب البحث عن علل هٰذه الأحاديث ، والتأكد منها صحة وضعفاً ، وما نريدُ بهذا كله إلَّا خدمة السنّة النبوية ، وتمحيصها وغربلتها مما شابَها مما ليس منها ، واللّهُ يشهَدُ .

هل لحديث العرباض شواهد

إنَّ تضعيف هذا الحديث كما سبق تفصيلُه ، لا يعني أنَّه لا يصِحُّ كُليَّةً ، بل صَحَّت عُظْمُ فقراتِه في أحاديث أخرى ، ولعلَّ هذا كانَ أحدَ الأسباب التي جعلت جمعاً من العلماء يصحِّحون هذا الحديث .

وإليك بيانَ ما صَحَّ منه وما لم يصحَّ :

* القطعةُ الأولى منه : «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة ، وإن عبداً حبشياً مجدَّعاً**» يشهد لها :

حديث أنس مرفوعاً : «اسمعوا وأطيعوا وإن استُعمل عليكم عبدٌ حبشيٌّ كأنَّ رأسَهُ زبيبةٌ» أخرجه البخاري (٧١٤٢) .

وحديث أبي ذرّ قال : «إنَّ خليلي أوصاني أن أسمعَ

وأُطيعَ ، وإنْ كانَ عبداً مُجَدَّعَ الأطراف» . أي : مقطع الأطراف ، والمراد به : أردأ العبيد . أخرجه مسلم (٦٤٨) .

وحديث أم حُصين قالت : حججتُ مع رسولِ الله ﷺ حَجَّةَ الوداعِ ، فرأيتُهُ حين رَمَى جمرةَ العقبةِ ، وانصرفَ وهو على راحلتِه ، ومعَه بلالٌ وأسامةُ أحدُهُما يقودُ به راحلتَهُ ، والآخَرُ رافعٌ ثوبَهُ على رأسِ رسولِ الله ﷺ من الشمسِ ، قالت : فقال رسولُ الله ﷺ قولاً كثيراً ، ثم سمعتُه يقولُ : «إنْ أُمِّرَ عليكم عبدٌ مُجَدَّعٌ (قال الراوي : حسبتُها قالت) أسودُ يقودُكم بكتاب الله تعالى ، فاسمعوا له وأطيعوا» أخرجه مسلم (١٢٩٨) .

* قوله : **«فإنه مَنْ يَعِشْ منكم فسيرى اختلافاً كثيراً»** .

وهذا بمجمله يصحُّ ، فإنَّ النبي ﷺ أخبر في أحاديث كثيرة بالفتن التي تحدث بعده .

ويدخُلُ في هذا المعنى :

حديث أبي هريرة مرفوعاً : «يتقاربُ الزمانُ ، ويُقْبَضُ العلْمُ وتظهَرُ الفتنُ ، ويُلْقَى الشُّحُّ ويكثُرُ الهَرْجُ» قالوا : وما

الهـرجُ ؟ قال : «القتـل» . أخرجـه البخاري (٧٠٦١) ، ومسلم (١٥٧) ص ٢٠٥٧ .

وحـديث أبي ذر مرفـوعـاً : «إنَّ بعـدي من أمتي (أو سيكون بعدي من أمتي)، قومٌ يقرؤونَ القرآن ، لا يجاوزُ حـلاقيمَهم ، يخرجـونَ من الدينِ كمـا يخرجُ السهمُ من الـرمية ، ثم لا يعـودونَ فيه هم شَـرُّ الخَلْقِ والخليقـةِ» . أخرجه مسلم (١٠٦٧) .

وحديث أبي هريرة مرفوعاً : «إنكم تلقَوْنَ بعدي فتنة واختلافاً ، أو قال : اختلافاً وفتنةً» فقال له قائلٌ من الناسِ : فَمَنْ لنا يا رسولَ اللّهِ ؟ قال : «عليكم بالأمين وأصحابِه» ، وهو يُشير إلى عثمان بذلك . أخرجه أحمد ٢ / ٣٤٥ بإسنادٍ ضعيفٍ ، فيه أبو حبيبة ، وفيه جهالة حال .

وحديث محمد بن مسلمة مرفوعاً : «إنه ستكون فتنةٌ وفرقةٌ واختلاف ، فإذا كان ذلك فأتِ بسيفك . . فاضرب به عـرضَـه ، واكســر نبلك ، واقـطع وتــركَ ، واجلس في بيتِك . . » أخرجه أحمد ٣/٤٩٣ بإسنادٍ ضعيف .

وحديث أهبان بن صيفي قال : «أوصاني خليلي وابنُ

عمك فقال إنه سيكون فرقة واختلاف فاكسر سيفك ، واتخذ سيفاً من خشب ، واقعد في بيتك . . » أخرجه أحمد ٦/٣٩٣ وفي إسنادِه جهالة .

وحديث حذيفة قال : «كُنَّا عند عمر ، فقال : أيُّكم يحفَظُ حديثَ رسولِ الله ﷺ في الفتنة كما قال ؟ قال : فقلتُ : أنا ، قال : إنك لجريءٌ ، وكيف قالَ ؟ قال : قلتُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : «فتنةُ الرجلِ في أهلِه ومالِه ونفسِه وولدِه وجارِه يكفِّرُها الصيامُ والصلاةُ والصدقةُ والأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكر» فقال عمر: ليس هذا أُريدُ إنما أُريدُ التي تموجُ كموجِ البحرِ ، قال : فقلتُ : ما لَكَ ولها ، يا أمير المؤمنين ؟ إنَّ بينَكَ وبينَها باباً مُغْلقاً ، قال : أفيُكسَرُ البابُ أَمْ يُفْتَحُ ؟ قال : قلتُ : لا ، بل يُكْسَرُ ، قال : ذلك أحرى أن لا يُغْلَقَ أبداً .

قال شقيق : فقُلنا لحذيفة : هل كانَ عمرُ يعلمُ مَنِ البابُ ؟ قال : نعم ، كما يَعْلَمُ أنَّ دونَ غَدٍ الليلةَ ، إني حدَّثتُه حديثاً ليس بالأغاليط .

قال : فهِبْنا أن نسألَ حذيفةَ : مَن البابُ ؟ فقُلنا لمسروقٍ : سَلْهُ ، فسألَهُ ، فقال : عمر» . أخرجه البخاري

(٣٥٨٦) ، ومسلم (١٤٤) ص ٢٢١٨ .

وحديث ابن مسعود مرفوعاً : «أنا فَرَطُكُم على الحوضِ ، ولأُنازِعَنَّ أقواماً ، ثم لأغلبَنَّ عليهم ، فأقولُ : يا ربِّ أصحابي أصحابي ، فيُقال : إنَّكَ لا تدري ما أحدثوا بعدَك» . أخرجه البخاري (٧٠٤٩) ، ومسلم (٢٢٩٧) .

ولفظ حديث أسماء : «إني على الحوضِ حتى أنظُرَ مَنْ يَرِدُ عليَّ منكم ، وسيؤخَذُ أناسٌ دوني ، فأقول : يا ربِّ ، مني ومن أمتي ، فيُقال : أما شَعَرْتَ ما عَمِلُوا بعدَكَ ، واللّهِ ما بَرِحُوا بعدَكَ يرجعونَ على أعقابِهم» . أخرجه البخاري (٧٠٤٨) ، ومسلم (٢٢٩٣) واللفظ له .

ولفظ أبي سعيد الخدري : «إنك لا تدري ما بَدَّلوا بعدَكَ ، فأقول : سُحقاً سحقاً لمن بَدَّلَ بعدي» . أخرجه البخاري (٧٠٥١) ، ومسلم (٢٢٩١) .

وفي الباب أحاديث أُخرى .

* قوله : «فعليكم بسنّتي وسنّةِ الخُلفاءِ الراشدين المهديين من بعدي ، فتمسَّكوا بها ، وعَضُّوا عليها بالنواجذِ» .

قلت : الأحاديث جاءَت بالحضِّ على سنّةِ النبي ﷺ ، وليس فيها أدنى إشارة إلى سنّة الخلفاء الراشدين المهديين ، وإليك بعضاً منها :

حديث حذيفة بن اليمان قال : «كانَ الناسُ يسألونَ رسولَ الله ﷺ عن الخير ، وكنتُ أسألُه عن الشَّرِّ مخافةَ أن يُدْركني ، فقلتُ : يا رسولَ الله ، إنَّا كُنَّا في جاهليةٍ وشَرٍّ ، فجاءَنا اللّهُ بهذا الخيرِ ، فهل بعد هذا الخير شَرٌّ ؟ قال : «نعم» ، فقلتُ : هَلْ بعد ذلك الشَّرِّ من خيرٍ ؟ قال : «نعم وفيه دَخَنٌ» قلت : وما دَخَنُهُ ؟ قال : «قومٌ يستَنُّونَ بغيرِ سُنَّتي ، ويهدونَ بغير هديي ، تَعْرِفُ منهم وتُنْكِرُ» . . . أخرجه مسلم (١٨٤٧) .

وفي نحوه من الآثار :

ما أخرج أحمد في «المسند» ٢/٥٦ ـ ٥٧ عن يحيى القطان ، عن إسماعيل بنِ أبي خالد ، عن وبرة بن عبد الرحمٰن قال : أتى رجلٌ ابنَ عمر ، فقال : أيصلُحُ أن أطوفَ بالبيت وأنا محرمٌ ؟ قال : وما يمنَعُك من ذلك ؟ قال : إنَّ فلاناً ينهانا عن ذلك حتى يرجعَ الناسُ من الموقف ، ورأيتُه كأنه مالت به الدنيا ، وأنتَ أعجبُ إلينا

منه . قال ابن عمر : حَجَّ رسولُ الله ﷺ ، فطاف بالبيت ، وسَعَى بين الصفا والمروة . وسنّةُ الله تعالى ورسوله أحقُّ أن نَتَّبعَ من سنّةِ ابن فلان إن كُنْتَ صادقاً . قلت : ورجالُه ثقات .

وما أخرج البخاري (١٨١٠) عن ابن عمر قال : «أليس حسْبُكم سنّةَ رسولِ اللّهِ ﷺ» .

وما أخرجَ مسلم (٦٥٤) عن ابنِ مسعود قال : «. . . ولو أنَّكم صَلَّيتم في بيوتِكُم كما يُصَلِّي هذا المتخلِّفُ في بيتِه لتركتُم سنّةَ نبيِّكم ، ولو تركتُم سنّةَ نبيِّكم لَضَلَلْتُم. . .» .

وفي حديث عبد الله بن عمرو المرفوع : «إنَّ لكُلِّ عَمَلٍ شِرَّةً ، وإنَّ لكُلِّ شِرَّةٍ فترةً ، فمَنْ كانت شِرَّتُه إلى سُنَّتي فقد أفلحَ ، ومَنْ كانت شِرَّتُه إلى غير ذلك فقد هَلَكَ» . أخرجه أحمد ٢/١٥٨ و ١٨٨ و ٢١٠ ، وابن أبي عاصم (٥١) ، والطحاوي في «المشكل» ٢/٨٨ ، وابن حبان (١١) ، ورجالُه ثقات . والشِّرَّة : هي الحرصُ على الشيء ، والرغبة والنشاط .

= وأمَّا ما جاء في الحديث :

«اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» .

فلا يصحُّ ، وإليكَ تفصيلَهُ .

حديث ابن مسعود : أخرجه الترمذي (٣٨٠٥) ، والطبراني (٨٤٢٦) ، والحاكم ٣/ ٧٥ ـ ٧٦ من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل ، حدثني أبي ، عن أبيه ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي الزهراء، عن ابن مسعود . ويحيى بن سلمة : متروك ، منكر الحديث . . . وكذا ابنه إسماعيل ، وابنه إبراهيم ضعيف في روايته عن أبيه مناكير .

وأوردَ الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ لهذا الحديث طريقاً أخرى نقلاً عن «تاريخ ابن عساكر» (١/٣٢٣/٩) كما في «الصحيحة» (١٢٣٣) :

من طريق أحمد بن رشد بن خُثيم ، حدثنا حميد بن عبد الرحمن ، عن الحسن بن صالح ، عن فراس بن يحيى ، عن الشعبي ، عن علقمة بن قيس ، عن عبد الله بن مسعود .

وقال : ورجالُه ثقات رجال مسلم غير أحمد هذا فلم أعرفْهُ .

قلتُ : هذا الإسناد منكرٌ ، ولا يصحّ لا بالشواهد ولا المتابعات ، لأنه من رواية المجاهيل عن المشاهير . فأحمد بن رشد بن خثيم : ذكره ابن حبان في «ثقاته» ٨/ ٤٠ ، وابن أبي حاتم في «الجرح» وغيرهما . وذكر له الذهبي في «الميزان» ١/ ٩٧ خبراً باطلاً في ذكر بني العباس . وقال الذهبي عقبه : فهو الذي اختلقه بجهلٍ .

حديث ابن عمر : أخرجه العقيلي ٤/ ٩٤ ـ ٩٥ من طريق محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم ، عن مالك عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً . وقال : حديث منكر لا أصلَ له من حديث مالك . محمد بن عبد الله : قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به . . .

وأخرجه ابن عساكر (كما في الصحيحة) من طريق أحمد بن صُليع ، عن ذي النون المصري ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر به . قال الذهبي في «الميزان» ١/ ١٠٥ : هذا غلط ، وأحمد لا يُعتمد عليه .

حديث حذيفة : فيه اضطرابٌ شديد :

أخرجه ابن سعد ٢/ ٣٣٤ ، وأحمد ٧/ ٣٨٥ و ٤٠٢ ، وابن أبي شيبة ١٢/ ١١ ، وابن ماجه (٩٧) ، وابن

أبي عاصم في «السنّة» (١١٤٨) ، والفسوي في «المعرفة» ١/ ٤٨٠ ، والخطيب ٤/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧ من طرق عن سفيان الثوري ، عن عبد الملك بن عمير ، عن مولى لربعي بن حراش ، عن ربعي بن حراش ، عن حذيفة .

وأخرجه الخطيب ١٢/ ٢٠ من طريق وكيع ، عن مسعر ، عن عبد الملك ، به .

وأخرجه أحمد ٥/٣٨٢ ، والحميدي (٤٤٩) ، والترمذي (٣٦٦٣) ، والطحاوي في «المشكل» ٢/ ٨٤ من طريق سفيان بن عيينة ، عن زائدة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن ربعي بن حراش ، عن حذيفة .

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٩/ ١٠٩ من طريق الشافعي ، عن ابن عيينة ، عن زائدة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن مولى لربعي ، عن حذيفة .

وقد يدلِّسُه ابنُ عيينة ، فيقول : عن عبد الملك بن عمير ، عن ربعي ، عن حذيفة أخرجه ابن سعد ٢/ ٣٣٤ ، والطحاوي ٢/ ٨٤ .

وأخرجه الحاكم ٣/ ٧٥ من طريق يحيى بن عبد الحميد

الحمَّاني (وهو ضعيف جداً) ، عن أبيه ، عن سفيان بن سعيد ، ومسعر بن كدام ، عن عبد الملك بن عمير ، عن ربعي بن حراش ، عن حذيفة .

وأخرجه الحاكم ٣/ ٧٥ من طريق حفص بن عمر الأيلي ، وسفيان بن عيينة ، ووكيع ، جميعهم عن مسعر ، عن عبد الملك ، عن ربعي ، عن حذيفة .

وأخرجه ابن أبي عاصم (١١٤٩) من طريق يعقوب بن حميد ، والفسوي ١/ ٤٨٠ ، والطحاوي ٢/ ٨٤ ، من طريق عبد العزيز بن عبد الله الأويسي ، والطحاوي من طريق مصعب بن عبد الله الزبيري ثلاثتهم عن إبراهيم بن سعد ، عن الثوري ، عن عبد الملك بن عمير ، عن هلال مولى ربعي ، عن ربعي ، عن حذيفة .

وفي طريق أخرى للأويسي قال : «عن منصور» بدل «عن عبد الملك» . أخرجها الطحاوي في «المشكل» ٢/ ٨٤ .

وأخرجه الحاكم ٢/ ٧٥ من طريق الحميدي ، عن سفيان بن عيينة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن هلال ، عن ربعي ، عن حُذيفة .

وأخرجه الترمذي (٣٦٦٣) ، وابن سعد ٢/٣٣٤ ، والطحاوي ٢/٨٥ ، وابن حبان (٦٩٠٢) من طرق عن سالم أبي العلاء الراوي ، عن عمرو بن هرم ، عن ربعي بن حراش ، عن حذيفة .

وأخرجه أحمد ٥/٣٩٩ ، والخطيب في «تاريخه» ١٤/٣٦٦ ، من طرق عن سالم المرادي الأنعمي ، عن عمرو بن هرم ، عن أبي عبد الله رجل من أهل المدائن ، وربعي بن حراش ، عن حذيفة .

وأخرجه الخطيب ٧/٤٠٣ من طريق أبي فروة الرهاوي ، عن يعلى بن عبيد ، عن سالم أبي العلاء ، عن عبد الملك بن عمير ، عن مولى لربعي بن حراش ، عن ربعي ، عن حذيفة .

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٢/٦٦٦ من طريق مسلم بن صالح أبي رجاء ، عن حماد بن دليل ، عن عمرو بن هرم ، عن ربعي بن حراش ، عن حُذيفة .

حديث أنس : أخرجه ابن عدي ٢/٦٦٦ من طَرق عن مسلم بن صالح أبي رجاء ، عن حمَّاد بنِ دليل ، عن عمر بن نافع ، عن عمرو بن هرم قال : دخلت أنا وجابر بن

زيد على أنس بن مالك ، فقال . . .

قلت : فهٰذه الروايات فيها اضطراب شديد . مدارها على هلال مولى ربعي بن حراش ، وهو مجهول . أمَّا مَنْ أسقطه بينَ عبد الملك وربعي فخطأ . انظر «علل ابن أبي حاتم» ٢ / ٣٨١ .

وأمَّا رواية عمرو بن هرم فمدارُها سالم أبو العلاء المرادي ، وهو ضعيف . وقد لا يكون عمرو بن هرم سمعه من ربعي ، فإنه لا رواية له يصرح عنه بالسماع .

وأمَّا رواية سالم عن عبد الملك بن عمير ، فلا تصحُّ ، فيها أبو فروة الرهاوي ، وهو متروك .

وأمَّا الطريق الأخرى عن عمرو بن هرم ، فليس فيها سماعُ حماد بن دليل من عمرو بن هرم ، وفيها الاضطراب الظاهر بين حذيفة وأنس ، وفيها أنَّ بين حمَّاد وعمرو بن هرم رجلاً اسمُه عمر بن نافع ، لم أعرفه . وفيها أنَّ مدار هذا الاضطراب والرواية هو مسلم بن صالح أبو رجاء ، ولم أجدْ له ترجمة .

وعلى أيٍّ فإنَّ الحديث لا يُطْمَأَنُّ لتقويته . وقد ضعّفه

البزَّار ، وابن حزم فيما نَقَلَ ابن حجر في «التلخيص» ٤/ ١٩٠ . وذكر له علَّةً أخرى ، وهي أنَّ ربعياً لم يسمع هذا الحديث من حذيفة . ولا أُراها تصحُّ .

= وقد وَرَدَ في حديث الشورى عن المسور بن مخرمة أنَّ عبد الرحمٰن بن عوف بايَعَ عثمان على الخلافة ، فقال : «أبايعُكَ على سنّةِ اللّهِ وسنّةِ رسولِه والخليفتين من بعدِه» . أخرجه البخاري (٧٢٠٧) .

قلت : والمقصود هنا المبايعة على السنّة ، وأن يسيرَ على منهج الخليفتين أبي بكر وعمر في حكمهما وعدلِهما وطريقتهما ، لأنهما سارا على نهج النبوةِ ، واقتديا بالسنّة المطهرة ، فهو من قبيل التأكيد على سنّة النبي ﷺ ، لا التغاير . ثم إنه موقوف .

ولم تكن هذه اللفظة مما التزمت في البيعة، وإنَّما اجتهادٌ وزيادة ، فها هو ابن عمر كتبَ إلى عبد الملك بن مروان لمَّا اجتمع الناسُ عليه : «إنِّي أُقِرُّ بالسمع والطاعةِ لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنةِ اللّهِ ، وسنّةِ رسولِه ما استطعتُ ، وإنَّ بنيَّ قد أقرُّوا بمثلِ ذلك» . أخرجه البخاري (٧٢٠٣) .

* قولُه : «وإيَّاكم ومحدثاتِ الأمور ، فإنَّ كُلَّ مُحدثةٍ بدعةٌ ، وكُلَّ بدعةٍ ضلالةٌ» .

يشهد له أحاديث ، منها :

حديث جابر بن عبد الله قال : كانَ رسولُ الله ﷺ إذا خَطَبَ احمرَّتْ عيناهُ وعَلاَ صَوْتُه ، واشتَدَّ غضبُه ، حتىً كأنَّه منذرُ جيشٍ ، يقولُ : صَبَّحَكُم ومسَّاكم . . . ويقول : «أمَّا بعدُ ، فإنَّ خيرَ الحديث كتاب الله ، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ، وشَرَّ الأمورِ محدثاتُها ، وكل محدثةٍ بدعةٌ ، وكُلَّ بدعةٍ ضلالةٌ» . أخرجه مسلم (٨٦٧) ورجالُه ثقات . وانظر تمام تخريجه في «الإحسان» (١٠) .

وفي نحوه من الآثار :

قول ابن مسعود : «إنَّ أحسنَ الحديث كتابُ الله ، وأحسنَ الهَدْيِ هديُ محمد ﷺ ، وشَرَّ الأمور محدثاتُها ، وإنَّ ما تُوعدونَ لآتٍ وما أنتم بمعجزين» . أخرجه البخاري (٧٢٧٧) .

وانظر كلاماً مفصلاً حول البدعة في «الفتح» ١٣/٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

* قولُه : **«لقد تركتكم على البيضاءِ ، ليلُها كنهارِها ، لا يزيغُ عنها بعدي إلاَّ هالكٌ»** .

ذُكِرَ هذا اللفظ في رواية ضمرة بن حبيب ، عن عبد الرحمٰن بن عمرو ، عن العرباض ، ورواية جبير بن نفير ، عن العرباض . وكلا الروايتين فيهما ضعفٌ قبلَ ضعف الحديث من أجل عبد الرحمٰن ، ولم يورِدْ هذا اللفظ الثقاتُ الذين رَوَوْا الحديث من طريق عبد الرحمٰن بن عمرو السلمي .

وفي الباب أحاديث :

حديث أبي الدرداء : أخرجه ابن ماجه (٥) ، وابن أبي عاصم في «السنّة» (٤٧) عن هشام بن عمَّار ، حدثنا محمد بن عيسى بن سُميع ، حدثنا إبراهيم بن سليمان الأفطس ، عن الوليد بن عبد الرحمٰن الجُرشيّ ، عن جُبير بن نفير ، عن أبي الدرداء قال : خرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ ونحنُ نذكُرُ الفقرَ ونتخوَّفُه ، فقال : «آلفقرَ تَخافونَ ؟ والذي نفسي بيدِه لَتُصَبَّنَّ عليكُم الدنيا صَبّاً ، حتى لا يُزيغَ قلبَ أحدِكُم إزاغةً إلاَّ هِيَهْ ، وايمُ اللّهِ ، لقد تَركتكم على مثلِ البيضاءِ ، ليلُها ونهارُها سواء» .

ورجال هذا الإسناد ثقات غير هشام بن عمَّار ، ففيه ضعف .

حديث جابر بن عبد الله : وفيه مرفوعاً : «أمتهوِّكون فيها يا ابنَ الخطاب ؟ والذي نفسي بيدِه لقد جئتُكم بها بيضاءَ نقيَّةً» أخرجه أحمد ٣/٣٨٧ ، وابن أبي عاصم في «السنّة» (٥٠) وفيه مجالد بن سعيد وهو ضعيف .

ونحوه أخرجه ابن الضّريس (٨٩) عن الحسن البصري مرسلاً .

ونحوه أخرجه الضياء في «المختارة» (١/ ٢٤ ـ ٢٥) كما في «الإرواء» (١٥٨٩) من طريق عبد الرحمٰن بن إسحاق ، عن خليفة بن قيس ، عن خالد بن عرفطة ، عن عمر . وعبد الرحمٰن هو الواسطي : ضعيف . وخليفة بن قيس : قال البخاري : لم يصحَّ حديثُه .

* **قولُه : «فإنَّما المؤمنُ كالجملِ الأَنِفِ حيثما قِيدَ انقاد»** . من طريق ضمرة بن حبيب .

قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» ٢/ ١١٠ : وقد أنكر طائفةٌ من الحُفَّاظ هٰذه الزيادة في آخر الحديث ،

وقالوا : هي مدرجة فيه ، وليس منه ، قالَه أحمد بن صالح وغيُره . وقد خَرَّجه الحاكم ، وقال في حديثه : وكان أسد بن وداعة يزيد في هذا الحديث : «فإنَّ المؤمنَ كالجملِ الأَنِفِ حيثما قيدَ انقادَ» . «المستدرك» ١/٩٦ .

ولم أجد لهذه القطعة ما يُقَوِّيها .

خاتمة

إنَّ ما يجبُ أن يُعْلَمَ أولاً أنَّ التصحيح والتضعيف في الحديث أمرٌ اجتهادي ، وليس يقومُ في الغالب إلَّا على التصوُّرِ وسَبْرِ الطرقِ ، وسَبْرِ أحاديث الراوي ، فقد يكون الراوي عند أحمد وأبي حاتم مثلاً مجروحاً ، ولا يوافقُه فيه يحيى بن معين والبخاري وغيرُهما ، على أنَّ السَّبْرَ في مثلِ هذه الأحاديث قد يكونُ عندهم جميعاً ، ولكن المقاييس تختلف ، والمناهج الأصولية عندهم أحياناً لا تنطبق ، بل قد يخرج عن ذلك كله إلى قناعةِ الإمام المحدِّث بضعف أو بتصحيح ، دونَ إبداء بينة واضحة ، والأمثلة كثيرة على هذا .

من ذلك : لمَّا حَدَّثَ أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري بحديث عبد الرزاق في «الفضائل» يعني : عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس قال :

نَظَرَ النبي ﷺ إلى علي رضي الله عنه ، فقال : «**أنت سيد في الدنيا ، سيد في الآخرة**» الحديث .

أُخبرَ بذلك يحيى بن معين ، فبينا هو عنده في جماعة من أهلِ الحديث ، إذ قال يحيى : مَنْ هذا الكَذَّاب النيسابوري الذي يُحدِّثُ عن عبد الرزاق بهذا الحديث ، فقام أبو الأزهر ، فقال : هو ذا أنا ، فتبسَّم يحيى ، فقال : أما إنك لستَ بكذَّاب ، وتعجَّبَ من سلامته ، وقال : الذنبُ لغيرِك في هذا الحديث . قال أبو حامد ابن الشرقي : هو حديث باطل ، والسببُ فيه أنَّ معمراً كانَ له ابن أخ رافضي ، وكانَ معمر يمكنُه من كتبه ، فأَدْخَلَ عليه هذا الحديث .

فأنتَ ترى في هذا المثال أنَّ الحكم على الحديث سبقَ البحثَ عن علته ، لأنَّ التصوُّرَ قائمٌ على بطلانه ، أمَّا تعليلُ هذا البطلان فمرحلة أخرى .

لذا تجدُ أحياناً في «كتاب علل ابن أبي حاتم» أنه ينقل عن أبيه في أحاديث غير قليلة أنها موضوعة أو باطلة ، على أنه ليس في إسنادِها ما يقتضي هذا الوصف ، بل إنَّ غيره قد يجعله حديثاً صحيحاً ، عقلُ أبي حاتم وتفكيرُه ليس قاعدةً

تُقاسُ بعقل أحمد بن حنبل أو غيره ، كُلٌّ له تفكيرٌ ضمن الدائرة التي توسَّعَ فيها ، بل قد تجدُه أحياناً لا يَسيرُ في هذا على قياس مُعَيَّنٍ ، فإنَّ حالتين متشابهتين قد يحكم عليها بحكمين مختلفين .

ولا أُريدُ أن أُطيلَ بذكرِ أمثلة على ذلك ، فإنَّ لهذا البحث موضعاً آخر ، ولكن الذي أريد بيانه هو أنَّ الصحيحَ من الأحاديث إنَّما هو نسبي لا قطعَ في صحتها ، والاجتهادُ فيها لا يتوقف عند حَدٍّ واضح ، ولو كانت من المُسَلَّمات لكان المتقدمون أولى مِنَّا بالتضليل أو الابتداع ، لأنَّهم اختلفوا في أكثر من الأحاديث التي اختلفنا عليها ، إنما الحديث علمٌ يُعْذَرُ مَنِ اجتهدَ فيه وكانَ أهلاً لذلك ، والجميعُ يدورون حولَ «الكتاب ، والسنّة» يستنبطون منهما أحكامَهم ، لا يُنكر أحدٌ منهم ذلك ، ولكنَّ المفاهيم والاصطلاحات وطرائق التفكير تختلف ، فعلينا ـ أيُّها المسلمون ـ أن نأخُذَ بالروِّية في البحث والردّ ، ونَدَعَ التعصُّب جانباً ، فإنه ما أفلحَ صاحبُه ، واللّهُ يوفق لما يُحِبُّ ويرضى .

والذي تبيَّنَ لي في حديث العرباض بن سارية أنَّه لا

يصحُّ لذاتِه ، ولبعضِ فقراتِه ما يشهد لها ، وقد استقصيتُ ذلك فيما عَلِمْتُ ، وما لا نعلمُه أكثر ، واللّهُ أعلم .

أمَّا فقراتُه التي ما وجدتُ لها ما يُقَوِّيها فهي :

«عليكم . . . وسنّةِ الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، فتمسَّكوا بها ، وعَضُّوا عليها بالنواجذ» .

«لقد تركتكُم على البيضاء ليلُها كنهارِها ، لا يزيغُ عنها بعدي إلَّا هالكٌ» .

«إنَّما المؤمنُ كالجَمَلِ الأَنِفِ حيثُما قيدَ انقادَ» .

والذي أرجوه آخراً أنَّ مَنْ يقرأ هٰذه الورقات فلا يبخل علينا بملاحظاته وتوجيهاته ، وسنتقبلها بكل صدر رحب إن شاءَ الله ، فما مقصدُنا ومقصدُ غيرنا إلا الوصول إلى الحق ، وآخرُ دعوانا أَنِ الحمْدُ للّهِ رَبِّ العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق جديد للكتاب

الحمدُ للهِ ، والصلاةُ والسلام على رسولهِ النبي محمد ، الذي أوصَلَ إلينا طريقَ الهداية ، وعلَّمنا الإسلام من أركان ومندوبات وآداب . . فنحمدُ الله الذي أنعمَ علينا بنعمة الإسلام ، وما عَرفَه إلاَّ مَنْ دَخَلَ إلى حقيقته .

أمَّا بعدُ .

فقد أعلمني أخٌ وصاحبٌ لي أنَّه عازمٌ على طباعة كتابي «حوار مع الشيخ الألباني في مناقشة لحديث العرباض بن سارية» طبعة أخرى ، فأحببتُ أَنْ أُضيفَ إليها شيئاً كان مؤخَّراً من فضيلة الشيخ .

ذاكَ أنَّه شَنَّعَ عليَّ بكلماتٍ في كتابه «ضعيف الأدب

المفرد» ، ورَدَّ عليَّ ردّاً جاوَزَ الحدَّ ، واتَّهمني بأشياء ، وقوَّلني كلماتٍ أنا ما قلتُها .

فبعثتُ إلى فضيلة الشيخ رسالةً خاصَّةً أُفَصِّلُ فيها ذاك التجنِّي ، وكان قد بَعَثَها إليه صِهرُه الأخ الفاضل نظام سكجها ، فقرأها الشيخُ ولم يُبدِ جواباً ، وقد حاوَلَ صِهْرُه أن يأخذ جواباً مقنعاً منه ، لكنَّ الشيخ لم يجدْ من قولٍ إلاَّ : مالَكَ إنْ أخطأتُ أو أصبتُ ، ماذا يفيدُك ذلك ؟!

وها قد مَضَى أشهرٌ على تلك الرسالةِ ، ولمْ يأتني جوابٌ ، وكنت قبلُ أعرضتُ عن فتحِ هذا الباب معَ الشيخ ، ولكن لمَّا وجدتُ أنَّ الكثيرين من قُرَّاءِ كتبِ الشيخ الفاضل يقرؤون كُتَبه دون تمحيص وتدبُّرٍ ، ويأخذونَ ما فيها مسلماتٍ دون التأكُّدِ ممَّا فيها ، رأيتُ أنَّ من الإنصافِ أن أنشُرَ الرسالة التي بعثتُها إلى الشيخ ، ولا أبغي من نشرِها الإساءَةَ الأدبية له حفظه

الله ، وإنَّما أردتُ إبراز الحقيقة في الاتهامات التي صَدرَت والأقوال التي نُسبت إلىَّ في مقاله عنِّي في مقدمة كتابه «ضعيف الأدب المفرد» .

ولو أردْتُ أن أُنصفَ نفسي حقيقةً في كل كلمةٍ قالَها ، لما قصر قلمي عن ذلك ، ولمَا عجزتُ عن إبراز كثير من الأمور التي ما زالت مخفية ، كانت بيني وبينَ الشيخ ، فأرجو من الله تعالى أن يُصَبِّرَني أَنّ لا ألجأَ إلى إبرازِها ، لأنَّ فيها إساءَةً حقيقيةً للشيخ ، وما هذا الذي أُريدُ .

ولتكونَ الصورةُ أمامَكم ـ أيُّها الاخوة ـ واضحةً ، فإنِّي سأعرضُ عليكم قولهَ في «ضعيف الأدب المفرد» ، ثم أُعقبُ عليه بالرسالة التي أرسلتُها إلى الشيخ ، ثم بالمقالِ الذي في جريدة الرباط الذي دارَ حولهَ حديثُه .

وهناك أشياء أخرى في مقالِه في مقدمة كتابه ،

أعرضتُ عنها الآنَ ، لأنَّ التفصيل فيما ذكرَ ويذكُرُ يحتاجُ منَّا لرسالةٍ توضيحية ، عَلَّي أكتبهُا ، واللهُ الموفق .

* قال الشيخ الألباني حفظه الله في مقدمة كتابه «ضعيف الأدب المفرد» [وصنوه المدعو حسان عبد المنان الذي ضعف عشرات الأحاديث الصحيحة ، كما سترى الرد عليه قريباً إن شاء الله في مقدّمة الطبعة الجديدة للمُجَلَّدين الأول والثاني من كتابي الجديد «صحيح الأدب المفرد» ، وهو وشيك الصدور مع هذا إن شاء الله تعالى .

وبينما أنا أُصَحِّح تجارب هذه المقدمة فوجئت بمقال له تنشره جريدة «الرباط» الأردنية ، العدد (١١٨) ، فيه هدم جديد منه لحديث صحيح تلقَّته الأمة بالقبول ، وتداولوه بينهم فقهاء ومحَدثين ، مستدلين به على تحريم آلات المعازف والطرب ، وصرح جمع منهم

بصحته كالحافظ ابن الصلاح في «مقدمة علوم الحديث» والإمام النووي في «الإرشاد» (١/ ١٩٣ ـ ١٩٦) ، والحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص ٣٦) ، والحافظ ابن حجر في تغليق التعليق» (٥ / ٢٢) ، والسخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٥٦) ، والعلامة ابن الوزير الصنعاني في «تنقيح الأفكار» ، والأمير الصنعاني في «توضيح الأفكار» (١ / ١٤٥) ، ومن قبل الإمام ابن القيم وشيخه شيخ الإسلام ابن تيمية ، وغيرهم مِمَّن لا يتسع المجال لذكرهم ، وأكثرهم ردَّ على ابن حزم ـ سلف الكاتب ـ إعلالَه إياه في «المحلّى» (٩ / ٥٩) بالانقطاع ، ولولا ضيق المجال لنقلت نصوصهم في ذلك ، فحسبي الآن منها :

١ ـ قال النووي : «فزَعَم ابنُ حزم أنَّه منقطع بين البخاري وهشام ، وأخطأ في ذلك من وجوه ،

والحـــديـــث صحيـــحٌ معـــروف الاتصـــال بشـــرط الصحيح . . ».

٢ ـ وقال الحافظ: «وهذا حديث صحيح لا علة فيه ، ولا مطعن له ، وقد أعلّه ابن حزم . . .» إلخ كلامه فراجعه مع رد ابن القيم عليه في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠) ، فإنَّه سيتبين لك أَنَّ في كلام الكاتب زغلاً خطيراً ، وتدليساً كثيراً على القراء ، يعجب كل باحث من جُرأَتِه على ذلك .

فها أنت ترى إجماع أولئك الأئمة والحفاظ على صحة الحديث ، وإبطالهم لعلة الانقطاع التي تَشَبَّثَ بها الكاتب تقليداً لابن حزم ، وزاد عليه أنَّه لا مصحح له غير البخاري وابن حبان ، كما زاد عليه بزعم أن عطية ابن قيس التابعي الذي في إسناده ، مجهول الحال ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وهذا كذب ، فقد وثقه الإمام مسلم واحتج به في «صحيحه» ، وقبله قال ابن سعد

(٧/ ٤٦٠) : «كان معروفاً» ، وذكره الحافظ يعقوب الفسوي في الطبقة العليا من تابعي الشام في كتابه : «المعرفة» ، وقال الحافظ : «ثقة مقرىء» .

إلى غير ذلك من التدليسات والخطيئات (لا الأخطاء) بحيث لو تفرغ لها باحث عالم لكان منها كتاب ، وفيما ذكرت الآن كفاية لكل معتبر منصف ، والله المستعان ، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله . . .]

بسْمِ الله الرحمن الرحيم

إلى فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني حفظه الله .

السلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاتُه ، أمَّا بعدُ :

فقد اطلعتُ على كتابيكُم : «صحيح الأدب المفرد ، وضعيف الأدب المفرد» ، وقرأتُ ما تعرَّضْتَ لي فيه غيرَ مرَّة ، وحزنتُ أيَّما حُزنٍ على ما كتبتَ حُزْنَ إشفاقٍ على عالم ينزلُ ذاك المُستوى من التجريح الذي لا يليقُ أصلاً أن يتكلَّمَ به مَنْ هو في منزلتكُم من العلم أمامَ الناس . وأنت تَعْلَمُ أنَّ مثل هذه الألفاظ يَتبرأُ منها مَنْ ينتسبُ إلى ديننا الحنيف ، وأن سُنَّةَ رسول الله ﷺ كانت على غير الطريقة التي تسلكُون . وقد نحتاجُ

وإيَّاكم أنْ نتذكَّرَ الأحاديثَ والآثارَ الواردةَ في اللينِ والتسامح والتعاطُفِ والمحبةِ لتخفِّفَ علينا من قساوة القلوب التي أصبحت أشدَّ من الحجارة .

أسألُ الله لي ولكم أنْ نقتديَ بتلك المسحة التي كانت أصلاً في خُلقِ النبيّ ﷺ ، وكفاهُ أنْ يقُول الله تعالى فيه : **﴿وإنَّكَ لعَلى خُلقٍ عظيم﴾** .

فكانَ الأولى مني ومنك ـ أيُّها الشيخُ الفاضلُ ـ أَنْ نتبعَ هذا الأصلَ العظيم الذي كان سبباً في إظهار محاسن الإسلام وعظمته .

أقولُ هذا بحرقة ، لأني وإيَّاك وآخرين بحاجة إلى أَنْ نَرْجعَ إلى هَدْيِ النبي ﷺ ، فنبصرهَا ونقتدي بها ، لتُزيلَ ما في نفوسنا من أحقاد أو وساوس .

وأعجَبُ منك ثانيةً ـ شيخناَ الفاضل ـ أنَّ ما عابَه الناسُ فيكَ بداية طلبك للعلم ، تستخدمُه ضدَّ طلاب

علم يحبُّونَكَ ، سلاحاً بعدَ أن وَصَلْتَ إلى المنزلةِ التي عُدْتَ تحتاجُ فيها إلى إنكارٍ على مَنْ عابوا عليك .

وكم كنتُ أتَمنَّى ـ وما أزال ـ أنْ يكونَ الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ قدوةَ الصوفي قبلَ السلفي ، وقدوةَ الحزبيّ قبلَ غير الحزبيّ ، وقدوةَ غير المسلم قبل المسلم .

كم كنتُ أتمنَّى أَنْ يكونَ الشيخُ الألباني مثالَ السلفِ الذين يرتضيهم ، وأَنْ لا يكون فَظّاً غليظَ القلب قاسياً .

كم كنتُ أتمنَّى أن يكون الشيخُ الألباني مثالَ العالمِ الذي همُّه الدعوة للصغير قبلَ الكبير ، . . . وكم وكم . .

أعيشُ هذه التساؤلات في نفسي ، وأدعو الله عزَّ وجلَّ كُلَّ يومٍ أن يُزيلَ ما في نفوسِنا من أحقادٍ ، **﴿ولا تجعَلْ في قلوبِنا غلاّ للذين آمنوا ، ربَّنا إنَّكَ رؤوفٌ رحيم﴾** .

أستاذي الفاضل :

أبدأُ معَكَ حديثي ـ ولا أُحبُّ لَكَ إلا الخيرَ كما أحبُّه لنفسي ـ أبدأُ حديثي بمقولِة ابن الجوزي رحمه الله ، قال : «أفضلُ الأشياء التَّزَيُّد من العلم ، فإنَّه مَنِ اقتصَرَ على ما يعلمُه فظَنَّه كافياً استبَدَّ برأيه ، وصارَ تعظيمُه لنفسه مانعاً له من الاستفادة ، والمذاكرةُ تُبيِّنُ له خطأَه ، وربمَّا كانَ مُعَظَّماً في النفوسِ فلم يُتجاسَرْ على الرَّد عليه . ولو أنَّه أظهَرَ الاستفادة لأُهديَتْ إليه مساوئه ، فعادَ عنها» . ثم قال : غيرَ أنَّ اقتصار الرجل على علمه إذا ما زَجَّهُ نوعُ رؤية للنفسِ حبسَ عن إدراك الصوابِ ، نعوذُ بالله من ذلك» .

أقولُ : عجبتُ أيّها الشيخ الفاضلُ أنَّك لم تحتضن تلاميذ ، لو كانوا مَعَكَ لاستفادوا منكَ وأفادوك ، لماذا الهجومُ ، لماذا الخصومةُ ، لماذا التصدر بالرأي ـ وإنَّما هو اجتهادٌ ـ فيُضَلَّل مخالفُه ، لماذا تكونُ مخالفةُ الرأيِ

عندك ـ اعذرني ـ وصمةً تُفْضَحُ ، وغايةً تُلوَّحُ في مقدمات الكتبِ والأشرطة ؟!!

لماذا أيُّها الشيخُ لا يكونُ مَنْ تَرُدّ عليهم وتحقِرهم عوناً لك بدلَ أن يكونوا أعداءً كرهوا ما أنت عليه ، لماذا تُحاولُ أَنْ تزرَعَ في قلوبِ مخالفيكَ الحقدَ والظلمَ معاً ؟!!

خُذْ بيدِ أخيكَ ظالما ومظلوماً كما فهمناهُ ، من رسولِ ﷺ ، ولا تكنُ عوناً للشيطان على أخيكَ . . . هذه مبادىء الإسلام .

هَبْ أَنَّ أحَدَهُم جَرحَكَ وتكلَّم فيك بما لا ينبغي ، فلماذا تواجهه بأسلوبه أو بأشَدَّ ؟ لماذا لا نأخُذُ الأفضلَ والأولى لنا جميعاً ، فنكونَ متحابين متناصحين ، رَحِمَ الله امرأً أهدى إليَّ عيوبي ، فإنْ كانت كذلك فرحتُ بها ، وإلا فما خسرتُ شيئاً ، فإن رددتُها كانَ الردُّ حَسناً !!

أيُّها الشيخ الفاضلُ : لماذا تعتقدُ في مخالفيك الخصومةَ لمجرَّد المخالفة ، وكانَ الأولى معالجةَ الأمور والمسائل برويَّة دونَ أن تصاحبَها حِدّةٌ ، دون أن تصاحبَها اتهاماتٌ ما كان ينبغي أن تخرجَ منك وإنْ أخطأ غيرُك . لأنَّك الآنَ ـ أيها الشيخُ ـ قدوةُ جماهيرَ كثيرةٍ في العالم الإسلامي ، فمثلك أولى بالصبر والأناة ، لا بالهجوم والتقريع .

أستاذي الكريم :

لا شَكَ أنّ هناك كثيراً من المسائل يمكنُ أنْ نصنّفَها في دائرة الأصول أو الفروع ، ولا أظُنّك تدَّعي أنَّ المحبَّةَ للمسلمين فرعٌ ، بل هو أصلٌ عظيم يجبُ على كُلّ مسلم . أمَّا الاجتهادُ في المسائل ففَرْعٌ لا يخرجُ عن هذا الأصلِ العظيم . فلماذا ـ أيها الشيخ ـ تَنْسَى ذلك الأصلَ ، وهو أصل لكل مسلم ، وتتبنى فَرْعاً في إهانةِ المسلمين والنيلِ منهم بالكلمات الجارحة لمجرَّدِ

الخلاف الاجتهادي في المسائل ، لكلٍّ منها شُبهةُ دليلٍ .

لماذا لا يكونُ بحثُ هذه المسائل ومناقشتها بودٍّ وإشفاقٍ ، لماذا يكونُ الردُّ غالباً قائماً على الانتصار للنفسِ وإهانة أو تحطيم الآخرين ، دونَ أن نَضَعَ في حسابنا الآيات الكثيرة والأحاديث الصحيحة التي تَنْهَى عن ذلك التمثُّلِ !!؟

لماذا لا تكونُ الصدورُ واسعةً كما كانت مِن قبلُ ، لماذا لا تحتملُ خلافي ، وأنا عليَّ أَنْ أحتملَ خلافَك ؟! لماذا كُلُّ هذا ؟

اسمح لي ـ أيّها الشيخُ ـ أنا لا أُريدُ أَنْ أنالَ منكَ بردي ، ولكنْ أعلمْني كيفَ علمتَ أنّي وغيري نكتب لأهوائِنا ، أَطَّلَعْت على قلوبِنا ، أم الظَّنُّ من الحَقّ شيئاً .

أستاذي الفاضل :

إنَّ عندي أشياءَ في مناقشةِ الأصول التي عندك في هذا العلم ، فإنْ كُنْتَ ترغَبُ أَنْ ألتقيَ بكَ لنُناقِشَها معاً ـ وما موقفي إلاَّ موقفُ تلميذ متعلّم ـ فأنا أشدُّ رغبةً . وحينَها يمكنُ أَنْ أَجيبَ بإسهاب عن القضايا المجملة في كتابكم ـ «ضعيف الأدب المفرد» وغيره . وبينكم الدليلُ والبرهان ، وستجدُني إنْ شاءَ الله تعالى صابراً .

وهذا عندي أفضلُ من الكتابة ، لِما قد يكونُ من أفكارٍ جديدة أو أشياءَ عندكم لم أطَّلعْ عليها .

فإنْ كنتَ ترغَبُ أَنْ أكتُبَ إليك رَدّي ـ وما أبرىء نفسي من الخطأ ـ فأنا على استعداد له راجياً أن تُبيّنَ لي خطئي في منهجي ومسيرتي بالأدلة والبراهين ، لا بأقوال الرجال . ولا يخلو أن تكون هذه الادلةُ نقليةً أو عقليةً ، فإذا أصبنا النقلَ فلا عقلَ في المسألةِ ، وإلاَّ

فمدارُها البُرهانُ العقلي الذي يكونُ عليه أصلُ معظم العقولِ .

وأخيراً أحبُّ أنْ أَنَوّهَ ـ لا اتهاماً ـ أنَّك قد أصدرْتَ منّي كلمات وأقوالاً أنا ما قُلْتُها ، ونسبتَ إليَّ أشياءَ أنا لا علْمَ لي بها إلاَّ منكَ . وهي تُشبهُ ما اتهمتني به في بيتك قبلَ سنوات دونَ أدلة ، وكانَ الذي أوصَلَ إليكَ الخبرَ قد اعتذرَ لي عن فعلتِه تلك .

تلك الكلمات ذكرتَها في «ضعيف الأدب المفرد» ص ١٥ على مقالٍ حولَ حديث المعازف كنتُ قد نشرتُه في جريدة الرباط الأردنية ، العدد (١١٨) .

فبعدَ أَنْ ذكرت أقوالَ العلماء في تصحيحه ، وردّ بعضهم على ابن حزم في دعوى الانقطاع ، قُلْتَ : «فها أنتَ تَرَى إجماعَ أولئك الأئمة والحُفَّاظ على صحة الحديث ، وإبطالَهم لعلة الانقطاع التي تَشَبَّثَ بها الكاتبُ تقليداً لابن حزمٍ . وزادَ عليه أنَّه لا مصَحّحَ له

غير البخاري وابن حبان . كما زادَ عليه بزعم أنَّ عطيّةَ ابن قيس التابعي الذي في إسناده مجهول الحال، لم يوثقه غير ابن حبان ، وهذا كذبٌ ، فقد وَثَّقَهُ الإمامُ مسلم واحتَجّ به في «صحيحه» ، وقبلَه قالَ ابنُ سعد ٧/ ٤٦٠ : كان معروفاً . وذكرَه الحافظُ يعقوب الفسوي في الطبقة العليا من تابعي الشام في كتابه «المعرفة» ، وقال الحافظ : «ثقةٌ مقرىء» .

ولي على هذه الجملة ملاحظاتُ :

١ ـ أنّي لم أتعرضْ لحجة ابن حزم ولا ذكرتُ ابنَ حزم أصلاً في مسألتي ، بل أعدُّه مخطئاً في اجتهاده ، وأنَّ العلةَ التي ذكرها ابنُ حزم لا تقوى لتضعيف الحديث (لذا لم أورده في مقالي) . . . فهذا المقالُ بينَ يديك ـ أيّها الشيُخ ـ أينَ قلتُ هذا وقلَّدتُ ابنَ حزم في دعواه . حتى تَرُدَّ عليَّ بأقوالِ الرادّين على ابنِ حزم .

٢ ـ تقولُ ص ١٥ : إني قلتُ : «لا مُصَحّحَ له غير

البخاري وابن حبان» ، وجعلتَها في الفهرس ص ١٢٤ بين علامتي تنصيص على أنّها من قولي . فأقولُ : أينَ قلتُ أنا ذلك في مقالي ، بل أينَ ما يُفْهَمُ منه هذا في ذلك المقال ؟!!

٣ ـ ادَّعيتَ عليَّ بالكذب لمسألة ، معَ أنَّ الكذبَ المعروفَ لا يدخُلُ في نحو هذه المسائل ، فلو كانَ كُلّ مخطىء في مسألة كاذباً لَما سَلِمَ أحدٌ ، ولا أنت ، لأنَّ مدار هذه المسائل هو العلم ، فما خَرَجَ عن دائرةِ العلم لا يكونُ كذباً ، بل يُعَدّ وهماً وخطأً ، ولو أردْتُ أَنْ أُحصيَ المسائلَ التي أخطأت فيها أو قَصّرْتَ لكانت . . . فهل هذا يعني أنَّك كَذَبْتَ فيها أيُّها الشيخُ . أنتَ عزوتَ حديثاً في «صفة الصلاة» (ص ١٠٥) إلى البخاري ومسلم ، وهو ليس في أحدِهما ، بل هو عند أبي داود ، فهَلْ هذا يعني أنَّك كاذبٌ . . . لا نقولُ هذا ، وإن استجزتَه لنفسكَ .

أقولُ هذا معَ أنّي ما أخطأتُ في قولي : «لم يوثقه غير ابن حبان» .

أمّا أنَّ الإمام مسلماً وَثَّقَ عطيةَ بنَ قيس ، فغيرُ صحيح ، لم يُوَثّقْهُ ، فإنْ كانَ فأتنا بذاك النصّ الذي يوثقه مسلم فيه . فإنْ قلتَ : ذكرُه في الصحيح يستوجبُ توثيقه ، فخطأٌ مَحْضٌ ، لأنَّ بعضَ الأحاديث تُصَحَّحُ لاعتبارات أُخرى خارجة عن الاسناد ، أو التوثيقِ والتجريح ، لما قد يُذْكَرْ حديث الراوي مثلاً في المتابعات والشواهد ونحو ذلك . وهذا ـ أيُّها الشيخ ـ مما لا يخفى عليكم ، فإن احتاجَ الأمرُ تفصيلاً فَصَّلْتُ .

أمّا أنَّ الإمام مسلماً احتجَّ به في «الصحيح» فغيرُ صحيح أيضاً ، لأنَّه يذكُرْ له حديث عطية غير حديث واحد ، هو عنده برقم (٤٧٧) ، وإنَّما ذكرَه مسلم في الشواهد . فليسَ مثل هذا إذَنْ ممنْ يُقالُ فيه : احتجَّ به مسلم ، أو وَثَّقَهُ .

وأمَّا أنَّ ابن سعد قالَ في «عطية» : «كانَ معروفاً» فليسَ هذا بتوثيق ، وإنَّما هو ضدّ مجهول ، ولا علاقةَ له بمجهول الحالِ التي ذكرتُها فيه . فليست ـ إذن ـ مادةَ توثيق .

وأمَّا أنَّ الحافظ يعقوب الفسوي ذكره في الطبقةِ العُليا من تابعي الشام ، فلا علاقةَ له بالتوثيق ، وإنّما هذا تعبير عن الطبقةِ ، ولم يَقُل الفسوي إنَّ ما ذكرتُه من هذه الطبقة يكونُ ثقةً ، ولا منه يُفْهَمُ هذا الحكم ، هذا فَضْلاً عن الدراسة في مدى قبولِنا لتوثيقه أو تجريحه .

وأمَّا ما ذكرتَ من توثيق ابن حجر له ، فأقول : أنتَ تعلَمُ أنَّ مقاييس ابن حجر في «التقريب» تخضَعُ لمنهج تقليدي ، وأنَّ طريقته لا تعدو أن تكونَ موازنةً بين الأقوال كثرةً وقلةً . وإنْ كُنَّا قد أغفَلْنا الدليلَ من أقوالِ النقاد القُدماء ، فإنَّ ابنَ حجر مطالَبٌ بالدليلِ كغيره من المتأخرين ، لأنَّه مستندٌ في دعواه على أقوال الأئمة

الآخرين . . . بخلاف بعض المتقدمين ، فإنه لا يلزَمُ من حكمِه أن يكونَ مقلِّداً لأحدٍ ، بل في الأغلب يكونُ مجتهداً في هذا الرأي عن خبرة وسَبْرٍ .

لذا لا قيمةَ لأحكامِ ابنِ حجر إنْ لم تستند إلى دليلٍ واضحٍ في المسألة ، وكم من خطأ عُدَّ له في «تقريبه» !!!

٤ ـ ثم قلت : إلى غير ذلك من التلبيساتِ والخطيئاتِ (لا الأخطاء) . . » .

أقولُ : لماذا هذا الاجمالُ أيُّها الشيخُ ، هلاَ ذكرتَ لي شيئاً منها . معَ أنَّ ما تقدَّم ذكرُه لا مَمسكَ لَكَ عليَّ فيه ، بل لو أردْتُ أَنْ أقلبَ هذه الكلماتِ عليك لخجلتُ من نفسي أن أتطاوَلَ عليكَ .

أيُّها الشيخُ الفاضل : لا أُريدُ أن أطيلَ الاعتراضات ، ويكفي أنْ تجيبني على ما أوردتُ .

والله وليُّ التوفيق

حسَّان عبد المنان

١٣/ ذو الحجة/ ١٤١٤هـ

٢٤/ ٥/ ١٩٩٤ م

تنبيه :

أيُّها الشيخُ الفاضل :

أنا لستُ أولَ مَنْ تنقُلُ على لسانهِ كلاماً لم يَقُلْه ، بل إنّي مُطَّلعٌ على كثيرٍ من المسائل التي تتعرَّضُ لها في كتبِكَ ، فأجدُ فيها أشياء نُسبت إلى الخصوم لم يقولُوها ، وذلك بعد المراجعةِ الدقيقة . وأكتفي بذكرِ مثالٍ واحدٍ ـ وهناك غيرُه ـ لترى بعضَ التجني الذي لا نُحبُّه ـ والله ـ لكَ بحالٍ من الأحوال .

تقول في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» برقم (٢٤٧٠) :

(تنبيه : انقلبَ هذا الحديثُ على الحارث المحاسبي ، فأورده في كتابه «رسالة المسترشدين» ص (٦٦) بلفظ : «له قلبي» وعَلَّقَ عليه محققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري بقوله : «لم أقِفْ عليه فيما رجعتُ إليه من المراجع الحديثية ، فالله أعلمُ بثبوته» . قلت (القائل الشيخ ناصر) : لورَجَعَ إلى «المسند» لوجدَه ، بل لو أنه رجَعَ إلى ما هو أقربُ منالاً منه لوقَفَ عليه ، فقد أورَدَه الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١٠/ ٢٧٦ باللفظ الذي ذكره المحاسبي ، وقال الهيثمي . . .) .

أقولُ : وهذا كلُّه وهَمٌ منكَ ـ أيُّها الشيخ ـ فإنّي رجعتُ إلى «رسالة المسترشدين» كما عزوتَ في أكثر من طبعة صدرت قبل طباعة الخامس من الصحيحة (الذي فيه هذا التعليق) بسنوات ، ولم أجدْ ما ذكرته ،

بل خَرَّجه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ حفظه الله ـ من المسند ، ونالهَ من «مجمع الزوائد» ، ونَبَّه على لفظ الحديث . . فما انتقدتَه به لم يَغْفَلْهُ . وما ذكرتَه له من قولِه إنَّما هو تعليقٌ على حديث آخر لا علاقةَ له بهذا المذكور ، وكلاهما في الصفحة نفسها .

وأنصَحُ لك ولنفسي أخيراً ـ أيُّها الشيخ ـ بمقولة تُنْسَبُ لسليمان بن داود أنَّه قالَ لابنه : «يا بُنَيَّ إذا أَرَدْتَ أَنْ تُغيظَ عدوَّكَ فلا تَرْفَعْ على ابنك العصا» . ذكرها ابنُ حبان في «روضة العقلاء» ص ٩٩ .

بسم الله الرحمٰن الرحيم

(تعقيب على ما كتب في الفن الإسلامي والآلات الموسيقية)

اطلعتُ على ما كُتب في العدد السابق من «الرباط» حولَ الآلات الموسيقية وتحريمها ، وما استشهَدَ به الإخوةُ الأفاضل : الدكتور صلاح الخالدي ، الدكتور همام سعيد ، الدكتور شرف القضاة ـ حفظهم الله ـ .

ولفت نظري الأحاديث التي أوردوها في تقرير التحريم ، والفهم الذي استُقيَ منها . . فأحببتُ أنْ أُبيِّنَ في مقالي هذا ما أعتقدهُ من ضعفٍ لهٰذه الأحاديث

المذكورة مع اعترافي بفضل وعلم الأساتذة الذين كتبوا في هذا المبحث .

ومدار ما ذكروا على أربعة أحاديث :

١ ـ حديث البخاري (٥٥٩٠) : وقال هشام بن عمار ، حدثنا صدقة بن خالد ، حدثنا عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر ، حدثنا عطية بن قيس الكلاني ، حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري ، قال : حدَّثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ـ والله ما كذبني ـ سمع النبي ﷺ يقول : **«ليكونَنَّ من أمتي أقوامٌ يستحلّون الحِرَ والحريرَ والخمرَ والمعازفَ ، ولينزلَنَّ أقوامٌ إلى جنب عَلَمٍ يروحُ عليهم بسارحةٍ لهم ، يأتيهم ـ يعني : الفقير ـ لحاجةٍ ، فيقولوا : ارجِعْ إلينا غداً . فيُبيِّتُهم الله ، ويَضَعُ العَلَم ، ويَمْسَخُ آخرين قردةً وخنازيرَ إلى يوم القيامة»** .

فهذا الحديث مُعَلَّق ، وصورةُ التعليق عند البخاري أن

يذكر ما لا يُصَرّح بالتحديث ، وإن كان شيخه ، فمن ذلك قولُه : «قال» أو «رُوِيَ» أو «عن» أو . . . واختُلِفَ في «قال لي» والأرجحُ أنه تعليق أيضاً لأسباب لا يتسعُ المقامُ لذكرها .

وأمَّا أنَّ الحديث جاءَ بالجزمِ عنده ، وأنَّه يُقصَدُ به الصحة فلا دليلَ على ذلك إلاَّ أقوالُ المتأخرين ، فلا البخاري قال ذلك ، ولا الاستقراء في «صحيحه» يُساعدُ هذه القاعدة . فكم من حديثٍ جاء بصيغة الجزمِ عندَه وهو ضعيف عند البخاري نفسه وغيره ، وذا واضح لمن قارَنَ بين «الصحيح» و «التاريخ الكبير» والأقوال التي نُقلت عنه .

وعلى التسليم بالجزم ، فإنَّ الحديث ليس على شرط البخاري من ثلاثة أوجه :

أ ـ أنَّ فيه هشام بن عمَّار ، ولم يحتجّ به البخاري في

«صحيحه» ، وإنَّما روى له حديث (١١٥٢) تعليقاً ومتابعةً ، وحديث (٢٠٧٨) توبع عنده برقم (٣٤٨٠) ويشهد له حديث (٢٠٧٧) . وحديث (٣٦٦١) توبع برقم (٤٦٤٠) . ثم حديث المعازف برقم (٥٥٩٠) تعليقاً .

ليس في أحاديثه الأربعة المذكورة عند البخاري واحدٌ احتجَّ به البخاري في «صحيحه» ، وإنَّما ذكرها متابعة وتعليقاً وفي الشواهد ، ومثلُ هذا معروفٌ عند عارفي «صحيح البخاري» : أنَّه ليس على شرطه .

ولعلَّ الذي حدا بالبخاري أن لا يحتجَّ به ، ما عُرِفَ عن هشامٍ من المنكراتِ في حديثه ، واختلاطُه .. لذا قال أبو داود مستنكراً لبعض حديثه : حدَّث هشام بأربع مئة حديث مسندة ليس لها أصل ، كان فضلك يدور على أحاديث أبي مسهر وغيرها يلقنها هشاماً ، فيحدث بها ، وكنتُ أخشى أن تفتقَ في الإسلام فتقاً . قال :

وقال هشام بن عمار : حديثي قد رُوِي فلا أبالي من حمل الخطأ . وقال ابن وارة : عزمتُ زماناً أن أمسكَ عن حديث هشام ، لأنه كان يبيع الحديث . وقال صالح بن محمد : كان يأخذ على الحديث ، ولا يُحدث ما لم يأخذ . وقال ابن سيار : كان هشام يُلقن ، وكان يلقَّنُ كُلَّ شيءٍ ، ما كان من حديثه . . . وفيه كلامٌ كثير من أئمة الحديث . انظره في «تهذيب الكمال» ٣٠/ ٢٤٧ ـ ٢٥٥ .

وهذا ما جنحَ إليه الشيخُ الألباني في كتبه ، إذْ ضعَّفَه في مواضع كثيرة .

ب ـ أنَّ فيه عطية بن قيس الكلاني . فإنه على غير شرط البخاري ، لأنَّ البخاري لم يَرْوِ له غير هذا الحديث تعليقاً .

جـ ـ وكذلك شيخه عبد الرحمٰن بن غَنْم الأشعري ، لم يروِ له البخاري غير هذا الحديث المعلَّق . فهذا

الحديث فيه ثلاثة رواةٍ لم يروَ لهم البخاري محتجاً بهم .

وفوق هذا فإنَّ الإسناد شامي ، وليس البخاري الذي يُسَلِّمُ لحديث شامي فيه أقلُّ ما فيه جهالةُ الحال عند عطية بن قيس الكلاني . . .

ثم إنَّ البخاري لم يستند إلى هذا الحديث في تحريم المعازف ، وإنما ذكره في «باب ما جاء فيمن يستحلُّ الخمرَ ويُسميه بغير اسمه» . ولو أرادَ بالحديث الاستشهاد على المعازف وتحريمها ، لما تواني عن تبويبه بذلك ، لا سيَّما أنه أصلٌ في المسألة ، يحتاج إليه في كتاب جامع كصحيح البخاري ؛ ولو كانَ فرعاً لاعتُذر له !! .

إذَنْ فالحديث عند البخاري ليس على شرطه ، ولا أراد به تحريم المعازف ، وإنما رواه واستأنسَ به في الخمر لِما له شواهد في هذا المعنى ، ولأنه يتفق مع

الأصل العام في تحريم الخمر ، فلضعفٍ في الحديث ولهذا المعنى الوارد في متنه ، ذكره في الأشربة لينبه على هذا المعنى ، وعلَّقه لأنه لا يوجَدُ فيه إسنادٌ صحيح .

* أمَّا الحديث من حيثُ الدراسة الإسنادية :

فقد وصَلَه عن هشام بن عمَّار : ابن حبان (٦٧٥٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤١٧) ، وفي «مسند الشاميين» (٥٨٨) ، والبيهقي ٣/ ٢٧٢ و ١٠/ ٢٢١ ، وابن حجر في «التغليف» ٥/ ١٧ ـ ١٩ . وعند ابن حبان : «أبو عامر وأبو مالك» . والصوابُ أنه على الشَّك .

وتُوبعَ هشام :

فأخرجه أبو داود (٤٠٣٩) مختصراً ، والبيهقي ٣/ ٢٧٢ ، وابنُ حجر في «التغليف» ٥/ ١٩ من طريقين عن بشر بن بكر ، عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جابر ،

به . وهذه على أنّا سلَّمنا أنها متابعة قوية لحديث هشام ، ليس فيها نَصٌ صريحٌ على المعازف ، لأنَّها رُويت عند البيهقي وابن حجر ضمن رواية هشام بن عمار المتقدمة . فذكرُ المعازف معروف في رواية هشام ، ولم يُصَرَّح بها في رواية بشر بن بكر . فلمَّا امتزجت الروايتان ذُكرت المعازف وكأنها لهما .

ورواية أبي داود مختصرة ذُكرت من طريق بشر وحده ، وليس فيها ذكرُ المعازف .

* لذا فمَنْ أعلَّ ذكر المعازف بهشام على ما بيَّنْتُ له وجهٌ .

أمَّا أنا فأرى أنَّ الحديث لا يصحُّ بهذه اللفظة وغيرها . علتهُ فيه : عطية بن الحمصي ، فإنه ليسَ معروفاً بالضبط والإتقان ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وقولُ ابن حبان ليسَ بحجَّة ، لا سيَّما أنه معروف بذكر

كثير من الرواة المسكوت عنهم في «ثقاته» ، وهذا هو منهجُه ، على أنه أبدعَ في تراجم بعض الرواةِ وتقصِّي أخبارهم ، كما في «المجروحين» ، فالناظر في كتابيه يجد أنه في «المجروحين» أمتن . . .

وأمَّا قولُ أبي حاتم في «عطية» : صالح الحديث ، فليسَ بتوثيق ، وهذا يكادُ يكونُ معلوماً عند مَنْ يطالعُ كتابَ «الجرح والتعديل» ، فإنَّ أغلبَ أقوالِه المذكورة فيه «صالح» يجدُ أنَّ هذا الاصطلاح أقرب إلى الاعتبار ، وهي درجة أقل من التحسين ، وفي قسم الضعيف من الحديث ، وليس بشديده . وأحياناً قليلة قد يُعَبَّرُ عنها بالتحسين . والأول هو المطلَقُ والمعتبر ، ولا دليلَ يُرَجِّحُ التحسينَ فيه ، لا سيَّما أنَّ في حديث عطية مفاريد ، لم يروِها غيرُه .

لذا فقولُ ابن حجر في «الفتح» ١٠/ ٥٤ : قواه أبو حاتم ، ليس بدقيق ؛ تعبيراً عن «صالح» عنده ،

والصواب ما ذكر ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢/ ٣٧ ، ذَكَرَ مراتبَ الجرح والتعديل في كتابه ، فجعَلَ ترتيبها على النحو الآتي : «ثقة ، متقن ، ثبت» فهذا ممن يُحتج بحديثه . (صدوق ، محله الصدق ، لا بأس به) فهذا ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية . (شيخ) فهذه المنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه إلاَّ أنه دونَ الثانية . (صالح الحديث) فهذا يكتب حديثه للاعتبار . . .

وهذا الذي ذكره ابنُ أبي حاتم هو ما يُلاحظ بالاستقراء في كتابه «الجرح والتعديل» .

* وللحديث طرق أخرى لا تصحُّ :

فأخرجه ابن ماجه (٤٠٢٠) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» ١/ ٣٠٥ ، وأحمد ٥/ ٣٤٢ (مختصراً) ، والطبراني (٣٤١٩) ، والبيهقي ٨/ ٢٩٥ و ١٠/ ٢٢١ ،

وابن حجر في «التغليف» ٥/ ٢٠ ـ ٢١ من طرق عن معاوية بن صالح ، عن حاتم بن حُريث ، عن مالك بن أبي مريم ، عن عبد الرحمٰن بن غنم الأشعري ، عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً : «يشربُ ناسٌ من أمتي الخمر ، يُسمونَها بغير اسمِها ، يُضْرَبُ على رؤوسهم بالمعازف والقينات ، يخسفُ اللهُ بهم الأرضَ ، ويجعل منهم القردةَ والخنازيرَ» .

فهذا الإسناد لا يصحُّ . مالك بن أبي مريم : مجهولٌ لا يُعرف . وحاتم : فيه ضعف ونَظَرٌ ، في أمرِه جهالة حال . وهذا ما يقتضيه «شيخ» عند أبي حاتم . ومَنْ حسَّنَ أمرَه ليس كمن تكلَّمَ فيه . ومعاوية : عنده غرائب ، وهو صدوق .

ولو سُلِّمَ جَدَلاً صحةُ هذه الطريق ، فإنها على غير الصيغة التي في لفظ البخاري ، ولا يستفادُ منها التحريم . وفيها بيان أنَّ علةَ الخسف هي شرب

والصواب ما ذكر ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣٧/٢ ، ذَكَرَ مراتبَ الجرح والتعديل في كتابه ، فجعَلَ ترتيبها على النحو الآتي : «ثقة ، متقن ، ثبت» فهذا ممن يُحتج بحديثه . (صدوق ، محله الصدق ، لا بأس به) فهذا ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، وهي المنزلة الثانية . (شيخ) فهذه المنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه إلاَّ أنه دونَ الثانية . (صالح الحديث) فهذا يكتب حديثه للاعتبار . . .

وهذا الذي ذكره ابنُ أبي حاتم هو ما يُلاحظ بالاستقراء في كتابه «الجرح والتعديل» .

* وللحديث طرق أخرى لا تصحُّ :

فأخرجه ابن ماجه (٤٠٢٠) ، والبخاري في «التاريخ الكبير» ٣٠٥/١ ، وأحمد ٣٤٢/٥ (مختصراً) ، والطبراني (٣٤١٩) ، والبيهقي ٢٩٥/٨ و ٢٢١/١٠ ،

حاتم ٢/ ١١٣ ، وابن حبان ٦/ ١٣ .

* هذا هو حديث البخاري ، والطرق له ، تظهَرُ للمنصفِ المتمعّن فيها أنَّ مدارها على مَنْ يُجهل حالُه ، ولم يُعرف بتوثيق . وأعتذر إلى القارىء أنَّ بعضَ جزئيات هذا الحديث لم أُطِل الكلامَ فيها ، لأنَّ المقامَ لا يتسعُ لها . وأرجو أن تسمح لي الجريدة ببحث الأحاديث الأخرى في حلقة أخرى .

وفي ضوء ذلك نرجو من الأساتذة الكرام أن يُعيدوا نظرَهم فيما أبدَوْه ، والله يُلهم إلى الصواب .

المحتويات

الموضوع	الصفحة

